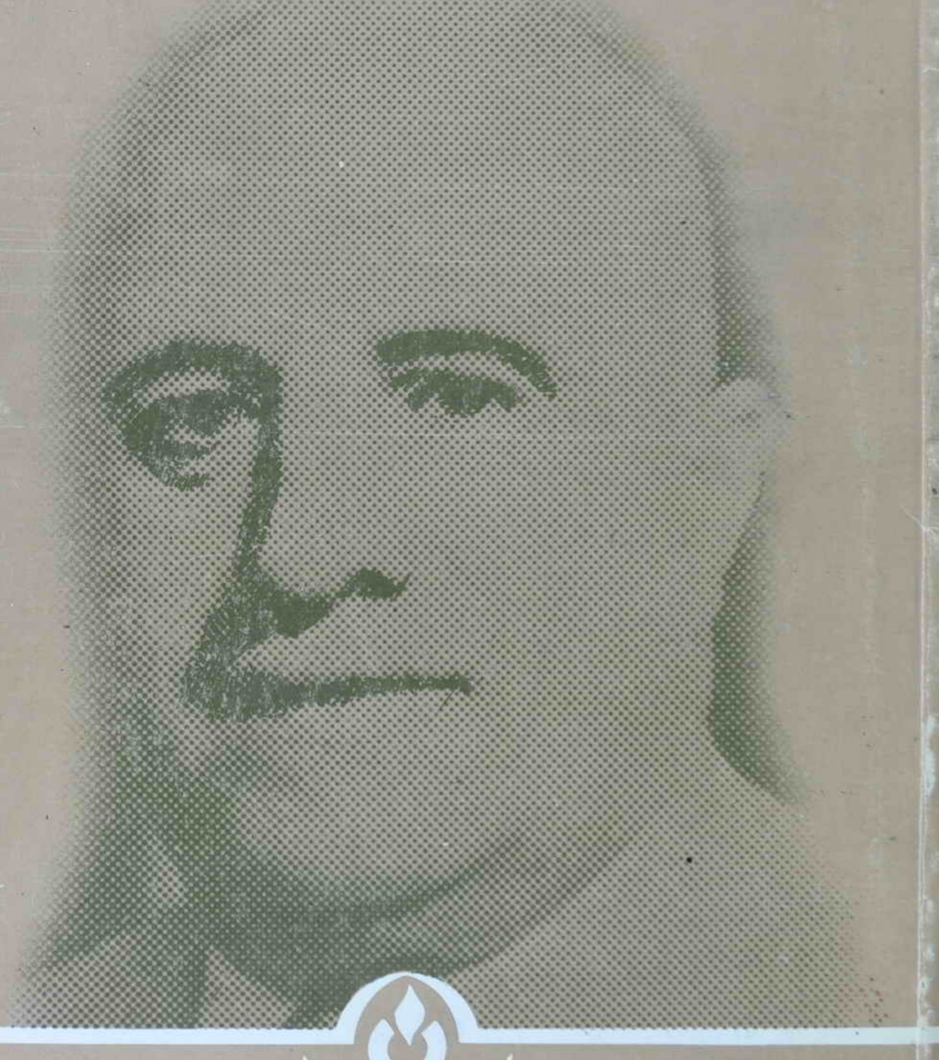
مصطفى جواد وجهوده اللغوية

د. محمد عبد المطلب البكاء



دار الشؤون الثقافية العامة


وزارة الثقافة والاعلام
دار الشؤون الثقافية العامة
بغداد ١٩٨٧



طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»

تعنون جميع المراسلات
لرئيس مجلس ادارة الشؤون الثقافية العامة
العنوان:
العراق - بغداد - اعظمية
ص. ب. ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

مصطفى جواد

وجهوده اللغوية

د. محمد عبد المطلب البكاء

الطبعة الثانية مزيدة بغداد ١٩٨٧

مقدمة الطبعة الثانية

هذه الطبعة تختلف عن سابقتها إذ لم تكن نسخة معادة منها، فبعد ان صدرت الطبعة الأولى (بغداد ١٩٨٢) كانت لي عودة الى الموضوع نفسه، اعيد النظر فيه، محاولاً سدّ بعض الثغرات على الرغم من أن الكتاب بطبعته الأولى كان قد استوفى جزءاً كبيراً من شخصية مصطفى جواد وتراثه النحوي وفق اسس علمية وموضوعية.

ولان تراث مصطفى جواد وجهوده العلمية الأخرى مازالت بحاجة الى دراسة وبحث، وقد اشرت الى ذلك في الطبعة الأولى - فبقدر ماتعب مصطفى جواد الغلبرين ببحثه ونقاشه فان تراثه ما زال ينتظر من سيتعبه بحثاً ونقاشا - اوليت اهتماما خاصا بارائه في علم الصرف، إذ لحظت من خلال دراستي الاولى لجهوده النحوية ان اراءه في علم الصرف تصلح هي الأخرى لان تكون ميدانا للدراسة والتعقيب.

وهكذا تم لي جمع اغلب ارائه الصرفية ودراستها دراسة علمية لما فيها من آراء اجتهادية وتصويبات ينبغي الانتفاع بها وقد نشرتها في مجلة آداب المستنصرية (العدد ١١ لسنة ١٩٨٥) بعنوان: (مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف).

وبعد ان رغبت دار الشؤون الثقافية العامة مشكورة في إعادة طبع الكتاب ثانية، رأيت أن اضيف ما نشر لاحقاً في المجلة المذكورة عن آراء مصطفى جواد في علم الصرف ليكون فصلاً خامساً ملحقاً ببقية فصول الكتاب الأربعة خاصة وان عنوان الكتاب بطبعته الأولى فيه من السعة ما يسمح بإضافة مثل هذا الموضوع.

وباستثناء هذا، فإن الطبعة الثانية وفية لسابقتها إلا من تصويب بعض الاخطاء الطباعية واعادة ترتيب المصادر والمراجع مجدداً بعد أن اضفت اليها مصادر ومراجع ما نشر لاحقاً خشية التكرار.

والله اسأل أن ينفع بالكتاب على قدر ما بذل فيه، وعليه سبحانه قصد السبيل، ومنه التوفيق

بغداد ١٩٨٦

مقدمة الطبعة الأولى

مصطفى جواد علم من أعلام نهضة العراق في العصر الحديث ذاع اسمه وانتشر في المجامع العلمية واللغوية العربية، والمحافل الأدبية والفكرية، مؤرخا ثبتا، ومحققا لا يرقى الشك اليه، ولغويا أحاط بمملكة اللغة الواسعة المترامية الأطراف لأن العربية عنده: «لغة جسيمة عظيمة قويمة لأمة كريمة عظيمة[1] لغة قديمة النسب جليلة الحسب ثرية الكلم وافرة القواعد، دائمة الزيادة مطردة الاشتقاق موسيقية اللفظ، شعرية الحروف، غزيرة الأدب كثيرة المادة»[2] فعنى بها طالبا ينشد عرفانها، منذ أن تفتحت طفولته في ريف، «ديالى» وهو يسمع قصائد المديح والرثاء في آل الرسول ﷺ فاقبل على حرثها ودراستها وقراءة الكتب المؤلفة في فنها، فكبر حبه لها، وأغرم بها، يتتبع الشارد والوارد منها، ممعنا في اسرارها ودقائقها، ذائداً عن حياضها، يصوب هذا، وينقد ذاك، باحثا عن سبيل سويّ ييسر سبل معرفتها، ويرفع مكانتها، بعد ان ترادفت عليها نوائب الزمان، ثم جامعيا يعرب لسانها، ومجمعيا يرفع قواعدها وبنيانها.

اقتحم البيوت في خلواتها من خلال وسائل الاعلام، بصوت جهوري حاد النبرة، منساب مع كل ما في اللفظة من رقة وفخامة، يقوّم ما اعوج ويصوّب ما زلّ به اللسان لتظل العربية: «رائقة المشارب، نقية من الشوائب، سليمة من عبث المتهاونين، بريئة من غلط المترجمين، ناجية من عبث المستهزئين»[3]

---

(١) الدكتور مصطفى جواد، قل ولا تقل (المقدمة).

(٢) الدكتور مصطفى جواد، النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد، مج ١٣، ص ٢١٣.

(٣) الدكتور مصطفى جواد، قل ولا تقل (المقدمة).

عرف الناس مصطفى جواد موسوعة معارف، تسعفه ذاكرته الحادة الممتدة في كل ضرب من ضروب المعرفة، واشتهر مؤرخا يعنى بدقائق الأمور والمنسيات من الأحداث، يصحح ما تعارف عليه الناس من خطأ، بمنهج علمي موضوعي امتاز بالدقة والرصانة والسمو فوق العواطف والاهواء، كما اشتهر لغويا ومعجميا، يؤمن بتطور اللغة وانتقالها من حال الى حال وبأنها لم تزل تنفرج عن اسرار ودقائق في حروفها وكلمها وتأليف جملها، وقواعدها وموسيقاها اللفظية والتركيبية»[1] فعنى بفقه اللغة على حسب طرائق العلم الحديث في المباحث اللغوية من كون اللغات تطورت من الاشارة الى العبارة ومن التجسيد الى التجريد[2]، وعاش مع المعجمات زمنا غير قصير درس قديمها وعلّق على حديثها، وعرفها معرفة حقه وشخص مواطن الضعف فيها في: «قلة التبويب والتنسيق والتقصير في تناول الالفاظ المولدة والمعربة[3] فكانت حصيلة هذه الدراسة على سبيل المثال (معجمه المستدرك) ليودعه التعابير الفصيحة والمولدة التي لم تذكرها كتب اللغة، كذلك الكلمات التي فاتت المعجمات المعروفة، وكثرة كاثرة من شواهد اللغة النثرية والشعرية للابانة عن أطوار استعمال الكلمة على اختلاف العصور.

أما «النحو»، فهو عند الدكتور مصطفى جواد متطور بتطور اللغة نفسها، كما أن نحو اللغات الحية وفي مقدمتها الفرنسية متغير ومتطور

ويرى الدكتور مصطفى جواد: أن لكل لغة من اللغات الحية القديمة مشكلات في نحوها ومجازها ورسمها وأصولها، ولكن النحو أكبر مشكلاتها، اذ

---

(١) الدكتور مصطفى جواد، نون والقلم وما يسطرون، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٢١/١٩.

(٢) الدكتور مصطفى جواد، المباحث اللغوية، ص ١٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣١.

أصبح غاية لا وسيلة، بعد أن إتسم بالجمود الـذي عنى به: إتباع قدمـاء النحويين في سرد القواعد النحوية[1].

ولكن الأمم سبقتنا الى اصلاح لغاتها بازالة الغلط العارض لها باحسن وسيلة وأتم ذريعة وأقوم طريقة، الأمر الذي حدا به لأن يستنجد (همم الغيارى على لغة العرب).

وكما أطلق الدكتور مصطفى جواد صيحة حبسها على ألم ممض حين قال: لأن منهم من ان نبهته الى غلط أجابك بالشتم لسوء تربيته وفساد مجتمعه فلا يتهيأ لك الا التزام السكوت وتحمل الأذى[2].

ولم يعرف الناس لمصطفى جواد الا بضع مؤلفات في التاريخ واللغة، وأكثر من مجموعة مقالات وندوات موزعة في مجلات وصحف عراقية وعربية وبرامج اذاعية وتليفزيونية، ولكنهم عدوه عالما من أغناهم نتاجا وأكثرهم تحقيقا وأمدهم نفسا في اللغة والتاريخ «رجلا بمجمع ومجمعا في رجل»[3]

واذا كان لبعض ذوي العلم من متابعة لتراث الدكتور مصطفى جواد في حياته وبعد مماته، فان هذه المتابعة على الرغم من قلتها اهتمت بتراثه اللغوي والتاريخي، وان لم تستطع الوقوف على كل ما خلفه الدكتور مصطفى جواد مبثوثا في أكثر المجلات والصحف بدءاً بسنة ١٩٢٤، وحتى مماته ١٩٦٩م. ناهيك عن تراثه النحوي، الذي ضم كتابه «المبـاحث اللغويـة في العراق» اشارات يسيره الى بعض آرائه فيه فكيف بجمع هذا التراث العلمي على طول حقبة زمنية أمدها خمس وأربعون سنة استنفذها الدكتور مصطفى جواد بدقائقها

---

(١) المصدر السابق، ص ٥

(٢) الدكتور مصطفى جواد، قل ولا تقل، ص ١٠.

(٣) الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، كلمة المجمع العلمي العراقي (ذكـرى مصطفى جواد)، ص ٥١.

وساعاتها ولياليها ديدبانًا قواما على حرم العربية حارسا لا يكحل عينيه الكرى الا لماما.

وكان للاستاذين الجليلين على النجدي والدكتور عبد الله درويش إسهام جاد في الاشارة الى ما تركه الدكتور مصطفى جواد من تراث علمي تجدر دراسته والعناية به، وذلك من خلال محاضراتهما على طلبة السنة التمهيدية للماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

هذه الاشارة كانت دافعا منبها لاختيار «مصطفى جواد» موضوعا للدرس ومن جانب قل من عرفه عنه الا وهو «النحو» وما بين الرغبة في الاقدام، والطمع في التريث، والتفكير بجمع ما كتبه الدكتور مصطفى جواد طيلة الحقبة التي أشرنا اليها واستخلاص ما يتعلق منها بموضوع الدراسة: «مصطفى جواد وجهوده اللغوية» كان لاستاذي الجليل الدكتور عبد الله درويش، فضل شد الأزر وشحذ الهمة لكسب الفضل الذي ان لم يكن في الدراسة، ففي الأقل جمع المادة النحوية التي خلفها الدكتور مصطفى جواد من بين هذا التراث الضخم الذي تركه شاهدا على سعة اطلاعه وفضله واجتهاده، وبعد أن لمحت في الشيء القليل الذي قرأته عن الدكتور مصطفى جواد، جلالة قدره، وعظمة منزلته واعتزاز المجامع العلمية واللغوية العربية بفضل مكانته.

فعقدت العزم على دراسة شخصيته وآثاره ومنهجه واسلوبه وجمع المادة النحوية التي انتشرت في ثنايا كتبه القليلة ومقالاته ومحاضراته العديدة. ثم العناية بها ودراستها مقارنا اياها بمدرستي الكوفة والبصرة، بعد أن رأيت تفضيله لآراء الكوفيين على البصريين في جانب منها. موضحا آراءه الاجتهادية التي أشار اليها: «فانا حسب علمي لي آراء وجولات فكرية في النحو واللغة واجتهادات لا يصح التغاضي عنها»[1] غير ملتفت الى من يعارضه من الأقدمين

(١) الدكتور مصطفى جواد، دراسات في فلسفة النحو، ص ٥٦.

وخاصة من أرسى اسس الدراسة النحوية لأنه ليس «جامدا ولا مقلدا»[1] كما يرى قال: «ونحن اذا رأينا الكلام واهيا لا يمنعنا من رده ان قائله سيبويه أو ابن جنى فالميدان ميدان احتجاج واستدلال وبرهنة»[2]

فكانت طبيعة الموضوع تقضى بأن اجعل البحث في تمهيد وأربعة فصول:

درست في الفصل الأول: شخصية الدكتور مصطفى جواد، وقد قسمت الفصل على ثلاثة أقسام: درست في القسم الأول: (تربيته ونشأته)، ودرست في القسم الثاني: (ثقافته ومصادرها). ودرست في القسم الثالث: (آثاره) المطبوعة والمخطوطة والكتب التي شارك في تحقيقها واضفت لها نتاجه الشعري، لأني لم أشأ أن أضيف ديوانه المخطوط (الشعور المنسجم في الكلام المنتظم) الى آثاره المخطوطة فقط، بل قصدت ايضاح الأغراض الشعرية التي تطرق لها وما قاله النقاد في شعره.

أما الفصل الثاني، فقد قسمته على قسمين، درست في القسم الأول: (منهج الدكتور مصطفى جواد)، في حين درست في القسم الثاني: (اسلوبه).

أما الفصل الثالث، فقد جمعت فيه (المسائل النحوية) التي تصدى لها بالمتابعة والتصويب او الايضاح أو الاجتهاد فيها موضحا رأيه، ومعقبا على بعض منها.

أما الفصل الرابع، فقد جمعت فيه (المباحث النحوية) التي تناولها بالدراسة في أكثر من مقالة، عنيت بجمع أكثرها وعرضها بشكل لا يؤثر في اسلوبه مع الاهتمام بايجاد وحدة موضوع في كل مبحث من المباحث النحوية التي تناولتها، كما عنيت بالتسلسل الموضوعي في تناول المبحث النحوي وتقديمه

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٦.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٩.

بعد الفراغ من عرض آراء الدكتور مصطفى جواد معقبا ومناقشا حسب متطلبات البحث.

لقد نهجت في كتابة (المسائل والمباحث النحوية) منهجا أقرب الى روح النص الذي عرضه الدكتور مصطفى جواد، ولم أحد عن هذا المنهج قدر الامكان، ولم أحمل النصوص التي ذكرها أكثر مما تحتمل.

ثم كانت (الخاتمة) اجمالا للبحث، موضحا فيها المسائل التي وافق فيها الكوفيين أو البصريين والمسائل التي اجتهد فيها وتفرد بالرأي بها، كما أشرت الى المسائل التي سبق بمعالجتها، وكذلك الأمر بالنسبة الى (المباحث النحوية).

وكما كان لأستاذي الدكتور عبد الله درويش فضل التشجيع في اختيار هذا الموضوع كان له فضل الاشراف والرعاية العلمية التي أخرجت البحث بهذا الشكل الذي لا أدعي له الكمال، لأن الكمال أمر صعب المنال.

فان لم أكن قد وفقت في الدراسة، فعساني قد وفقت في استخلاص تراث الدكتور مصطفى جواد النحوي وتقديمه لأضيء جانبا مهما من جوانب تراثه وواحدا من أبرز اهتماماته في ميدان اللغة.

وفي ختام هذه المقدمة، أشكر لاستاذي الدكتور عبد الله درويش تحمله معي مشكلات هذا البحث واتعابه، وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذيَّ الاستاذ الدكتور رمضان عبد التواب والاستاذ الدكتور محمد المختون، وأصدقائي الذين لم يبخلوا علي بعون، والله الموفق.

تمهيد

عني الدكتور مصطفى جواد باللغة العربية عناية فائقة، لعلو مكانتها في نفسه وولعه الشديد بها والذي مكنه من الاحاطة الواعية الشاملة بمكنوناتها واسرارها ودقائقها. هذا الولع الذي نما، ونمو عوده منذ ان كان طفلا، يتعلم القرآن في (كُتّاب الملة صفية) ثم طالبا في المدارس الابتدائية وما تلاها من مراحل دراسية داخل العراق وخارجه.

واذا كان لأساتذته فضل في توجيه ملكته وطاقاته وصقلها، فان جهده لا يعدم بما حفظ وقرأ حتى برز طالبا متفوقا بما عنده فالزم احاطته بالرعاية والعناية اللازمة. هذه العناية التي دفعت مصطفى جواد لأن يكون ملازما لمجلس الأب انستاس ماري الكرملي ببغداد، نديما لا يمل لمكتبته يتصيد الشارد والوارد ليزيد من سعة اطلاعه ومعرفته حتى برز فنال من الرعاية ما ينمي جهده مرة أخرى حين أوفد للدراسة خارج العراق ومشبعا لرغبة لازمته منذ مراحل تعلمه الأولى (تعلم اللغة الفرنسية).

لقد جعلته الدراسة الأكاديمية في فرنسا يعني بالتاريخ العربي والاسلامي بحثا ودراسة حتى كتب رسالته الجامعية في هذا المجال، ومع هذا فان ولعه بالعربية لم يخب ومتابعته لها لم تتوقف، وصلته بالأب الكرملي ومجلته (لغة العرب) لم تنقطع، فهو يزودها بما يتوصل اليه وما يتعرفه مستفيدا من مخطوطات المكتبة الوطنية بباريس ومكتبة الميرزا محمد القزويني.

وهكذا نما واشتهر مؤرخا ولغويا اتخذ من التاريخ وسيلة لدراسة اللغة، اذ عني بتاريخها وتطورها وتطور كلماتها واستفاد من اللغة لدراسة التاريخ ثم غلبت عنايته باللغة العربية واهتمامه بها حتى اصبحت شغله الشاغل وميدانه الذي يصول فيه قال: «بدأنا بتدريس العربية منذ اربع وعشرين وتسعمائة وألف للميلاد واستمررنا على ذلك حتى سنة ثلاث وثلاثين، وانقطعنا عن

التعليم لطلب العلم والشهادة خارج العراق، حتى اذا حلت سنة ١٩٣٩م، عدنا الى التعليم، ولا نزال متسمين به مترسمين لآثاره، معنيين باستبطان اسراره واستكناه خفاياه، مستفدين من التجارب انفعها ومن الوسائل أنجعها[1]

ان مصادر ثروة مصطفى جواد اللغوية والنحوية وملكته بها يعود الى جملة أمور منها:

١ - حبه الشديد للغة العربية وعلو مكانتها في نفسه ذلك العلو الذي أفصح عنه في أكثر من مناسبة وكان السبب الرئيسي لكل اسهاماته التي هدف من ورائها إلى خدمة اللغة العربية.

٢ - احاطته الشاملة والواسعة لأغلب ما في هذه اللغة من أسرار ودقائق، وتذوقه لما فيها من سحر وبيان، وشاعرية وسعة اشتقاق.

٣ - اشتغاله بتعليمها أكثر من خمس وأربعين سنة، وقد جعله هذا يعايش، عن قرب، مشكلاتها ومشكلات دارسيها، وما يقف في طريق نموها وازدهارها ويحكم على اغلب الجهود المبذولة في تنميتها واستفراغ الطاقة في تعليتها لأنها كما يرى: «لا تزال فاترة، غير قادرة على السير في طريق الحضارة البشرية الجديدة، فضلا عن مسايرتها اياها جنبا الى جنب، كما هو اليوم، شأن اللغات الحية المتمدنة الأخريات عراها ذلك الفتور، وأصابها ذلك العجز، مع أنها من اللغات المنطوية على عناصر الحياة الكامنة فيها قوة النماء والانتشار والازدهار»[2].

ان هذه المصادر الثلاثة التي كانت وراء اهتمام مصطفى جواد باللغة العربية كانت سببا في جانبها الآخر في دفعه للاهتمام بتدارس مشكلاتها،

---

(١) الدكتور مصطفى جواد، ضعف اللغة العربية في المدارس وطرائق تقويتها، مجلة المعلم الجديد، مج ١١، ص ٢.

(٢) الدكتور مصطفى جواد، المباحث اللغوية (المقدمة).

والاسهام بتذليلها، ليضاف جهده مع جهد من سبقوه أو عاصروه ليؤدي الى غاية نبيلة الا وهي خدمة (اللغة العربية) كما دفعه ذلك الى تقويم الجهود المبذولة من قبل الآخرين لتؤدي اسهاماته في هذا وذاك جميعها الى الغاية التي سعى من اجلها ووقف حياته عليها.

مشكلات اللغة العربية عند الدكتور مصطفى جواد:

يرى ان اللغة العربية تعيش جملة مشكلات مختلفة عسيرة الحل، صعبة العلاج، وهذه المشكلات هي: مشكلة مصطلحاتها وتعريفاتها، والثانية، مشكلة نحوها وصرفها والثالثة: مشكلة معجماتها ومفرداتها، والرابعة: مشكلة التعبير بها، والخامسة: مشكلة رسمها (املائها).

وهذه المشكلات لولا قرآن الله العزيز، والأدب اللفظي الضخم، لطوحت بالعربية الطوائح، وقامت عليها النوائح، وصارت كاللغات التاريخية لا تدرس الا عند الضرورة ولا تظهر الا في مواضع خاصة، ولا ينطق بها الا بعد مرانة وتكلف ومعاناة[1].

أما سبب نشوء هذه المشكلات فكما يرى الدكتور مصطفى جواد هو: النهضة الحديثة في العالم العربي في السياسة وفي العلم وفي الأدب»[2] لأن هذه اللغة لم تشهد عصرا أحفل بالعلوم والفنون والصناعات من هذا العصر الذي لا تنفك فيه ملكات الابداع، وقوى الاختراع واليد الصناع، تقوم عن أشياء كثيرة المنافع للانسان في سيرته العقلية، وسيرته العلمية، وسيرته الاجتماعية، وغيرها من ضروب السير الأخر[3]

---

(١) الدكتور مصطفى جواد، المباحث اللغوية، ص ٢.
(٢) الدكتور مصطفى جواد، مشكلات اللغة العربية وحلها، مجلة المعلم الجديد، مج ٥، ص ٩٨.
(٣) الدكتور مصطفى جواد، المباحث اللغوية (المقدمة).

وقد تصدى الدكتور مصطفى جواد لأغلب هذه المشكلات بالدراسة والتحليل والعمل الجاد لتذليلها والتوصل الى جملة مقترحات رآها ضرورية للنهوض باللغة العربية، من خلال ايمانه بأن اللغة كائن حي متطور ينبغي ان لا يجمد على ما كان في عصورها الأولى، لأن طبيعة الحياة المتطورة، ومتطلبات التطور الانساني في الحضارة والعلوم تقتضي اللغة ان تستوعب كل جوانبها كما أنه عُنِي بالأغلاط اللغوية التي كتب عنها كثيرا، وتعقب بالنقد والاستدراك الكثير من الباحثين في هذا الميدان سابقين ومتأخرين، وكان حصيلة ذلك كله عدة بحوث ومحاضرات نشر معظمها في المجلات العلمية واللغوية، وقدم قسما منها الى (مجمع اللغة العربية) بالقاهرة وبغداد في دورتيه (٣٢، ٣٣).

واذا كانت المشكلات التي عاشتها اللغة العربية والتي أشرنا اليها قد نالت من عناية الدكتور مصطفى جواد وجهده الشيء الكثير، فان (النحو) قد حظي هو أيضا بقسط وافر من بحوثه ومحاضراته ومقترحاته وذلك لأنه كان ينظر الى (النحو) على أنه: (أكبر مشكلات اللغة العربية) ومشكلته عويصة جدا، وهي مبعث الشكوى، وسبب البلوى، فالجمود وعدم التطور وانقطاع الابداع، والغموض والابهام من صفات النحو العربي الا ما شذ او ما ندر[1] وسبب ذلك كما يرى يعود الى: «ان النحو متعدد المذاهب مختلف الوجوه كثير الاصطلاحات متنوع الأبواب، ومع تقادم الزمان على استقرائه وبعد العهد بوضع قوانينه، ندر تناوله بالاصلاح والتهذيب، وقل عرضه على الفهوم الثاقبة والعقول الناقدة، واشتمل عليه حب القديم، وتقديس العتيق، فرهنت مشكلته، ودام جموده وخمدت حياته وركدت روحه، ولولا وجود الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين ونبوغ فلان وفلان وأخذهما بهذا وذاك من مذاهب النحو وتأليف عدة كتب في

---

(١) الدكتور مصطفى جواد، وسائل النهوض باللغة العربية/٢، مجلة الاستاذ مح ٨، ص ١٣٧.

هذا الباب لاصبح النحو معضل الداء، لا يرجى صلاحه ولا يسع المفكر أن يبدي فيه ولا أن يعيد»[1].

ان الجمود وانقطاع الابداع في نحو اللغة العربية كان سببا في تعقيده وتفرع مشكلاته، وَقد عنى بالجمود: اتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه، ولا يجوز التعليق عليه، ولا اضافة قاعدة اليه[2] أما انقطاع الابداع فيعود الى عدم نسخ قاعدة أو الاستبدال بها، أو عدم ادماجها في قاعدة أخرى[3].

وكما عاب الدكتور مصطفى جواد على النحويين جمودهم، عاب عليهم أيضا عدم استفادتهم من نحو الكوفيين لأن فيه آراء كثيرة تفضل آراء البصريين وينبغي للغة العصر الانتفاع بها[4].

لقد قرن الدكتور مصطفى جواد بين سعة اطلاعه على أسرار العربية ومذاهبها، وما امتازْ به كل مذهب، وحصيلة خبرته التعليمية ليحدد لنا أبرز مشكلات ضعف تعلم اللغة العربية مقترحا حلولا ناجعة لحلها قال:

ان ضعف اللغة العربية ناشىء عن أسباب كثيرة أقواها تأثيرا وأيسرها علاجا هي رداءة الكتب المؤلفة لتعليمها وقلة علم جماعات من المعلمين بها ووعورة طريقة تعليمها واضطراب المناهج الموضوعة لتعليمها وفساد لغة كثير من الكتب العربية الجديدة والصحف الأدبية والسياسية، وفساد ترجمة كثير من

---

(١) الدكتور مصطفى جواد، النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد، مج ١٣، ص ٢١٣.

(٢) الدكتور مصطفى جواد، المباحث اللغوية، ص ٥.

(٣) الدكتور مصطفى جواد، وسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ مج ٨، ص ١٣٧

(٤) ينظر: المباحث اللغوية، ص ٩.

المترجين اليها وضعف لغة الاذاعات وفساد لغة الكتب المدرسية الاخرى، وقلة التفتيش عن احوال هذه اللغة[1].

ولم يكتف الدكتور مصطفى جواد بتشخيص الداء والمشكلات التي عانت منها اللغة العربية، وخاصة كبرى مشكلاتها (النحو) بل اسهم الى حد ما بالعمل على تقديم جملة اقتراحات للنهوض باللغة العربية ورفع مستواها، واخرى لتيسير القواعد على طالبيها اضافة الى دراسات اخرى لبعض المسائل والمباحث النحوية التي عالجها. وعلى سبيل المثال يقترح مذهبا عاما يؤدي الى اصلاح النحو هو:

١ ـ تقليل القواعد النحوية اذ يجب اختصارها أو ادماج موادها الواحدة في الأخرى[2] كما ان كثيرا منها يجب اصلاحه، والاستبدال به، لأنها غير كاملة وتحتاج الى استقراءات جديدة واستنباطات عديدة واستنتاجات مفيدة لناتجها، من علماء العربية[3].

٢ ـ انتقاء الشواهد من القرآن الكريم أولا، ثم من الحديث المروي لفظا ثانيا ثم من نثر العرب الوارد في الأمثال والأيام والمقامات ثم من الشعر الجاهلي الصحيح صحة نسبية الخالي من الضرائر كائنا ما كان نوعها، ومقياس الضرائر الأظهر هو مباينتها للنثر العربي على اختلاف ألوانه، ثم انتقاء الشواهد من شعر ما بعد الجاهلية[4]، لأن العبارات المولدة التي تدل على المعنى دلالة عقلية وتحتوي على صبغة عربية هي معقولة دائمة وأبدا، فمن حفظ القواعد العامة لتركيب الجمل وتدارس الكتب الأدبية العربية أمكنه أن يكون فصيحا[5].

---

(١) ضعف اللغة العربية في المدارس وطرائق تقويتها، مجلة المعلم الجديد، مح ١١، ص٢
(٢) وسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ، مح ٨، ص ١٣٧، ١٥١.
(٣) مشكلات اللغة العربية وحلها، مجلة المعلم الجديد، مح ٥، ص ١٠١.
(٤) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ، مح ٨، ص ١٣٧.
(٥) مشكلات اللغة العربية وحلها، مجلة المعلم الجديد، مح ٥، ص ١٠١.

أما اللغة العربية ففذلكة القول في وسائل النهوض بها وتيسير قواعدها وكتابتها كما يرى هو: توسيع الاشتقاق فيها والاتساع في النقل على سبيل المجاز والأخذ بالتعريب عند الضرورة وذلك لتفي بحاجتنا في المصطلحات العلمية والفنية وغيرها[1].

لقد أحس الدكتور مصطفى جواد بواقع اللغة العربية وما آل اليه، كما أحس بمشكلاتها جميعا، وقدم مقترحات رآها ضرورية للنهوض بها وتيسير سبل الاستفادة من قواعدها وأحكامها، ووقف في ذلك في الأغلب موقفا متمكنا من التصدي لها، فهو على الرغم من تفضيله لآراء الكوفيين، ونقده لمنهج البصريين وتعسفهم وميلهم الى الاشكال وكثرة التأويل والتعليل، فهو لا ينساق وراء هذا التفضيل بشكل مطلق اذ رد على الكوفيين في بعض المسائل التي تصدى لمعالجتها، واعتمد بعض آرائهم على سبيل التساهل والتسامح، لأن له رأياً مخالفا لما هم عليه، كما أخذ ببعض آراء البصريين - على الرغم من قلة ذلك - كما سنرى. وذلك لأنه ليس مقلدا، كما قلد غيره، وليس ناقلا من الآخرين كما اعتمد غيره على النقل قال:

«لست ملزما اتباع قول لعالم اذا كان واهيا واهنا وكان دليله خاويا»[2] بل بلغ به الاعتداد بالذات الى أن ينعت نفسه: «بفيلسوف قواعد اللغة العربية واشتقاقها»[3].

كما تصدى الدكتور مصطفى جواد الى الجهود المبذولة من قبل بعض المؤلفين في النحو وخاصة المعاصرين، فرأى انهم لم يأتوا بشيء جديد حق

---

(١) وسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ، مج ٨، ص ١٥١.
(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٦.
(٣) الدكتور مصطفى جواد، رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١٢/٢٣ «مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية»، ص ١٢١.

الجدة في تسهيل هذا العلم الذي هو ميزان الكلام، والذين ادعوا الايضاح والتسهيل لم يقيموا الحجة لما ادعوا[1].

لقد استطاع الدكتور مصطفى جواد أن يسهم الى حد ما بجرأة وثبات في التصدي لمشكلات اللغة العربية التي ما زالت قائمة الى يومنا هذا، وان يخطو في سبيل ذلك الى تقديم الكثير الذي ما زال ينتظر يدا خبيرة تعني بما تركه منشورا في مجلات وصحف عراقية وعربية وفي مواضيع شتى. فبقدر ما اتعب الغابرين ببحثه ونقاشه، ما زال تراثه ينتظر من سيتعبه بحثا ونقاشا.

---

(1) المبحاث اللغوية، ص ١٠.

الفصل الأول

مصطفى جواد

- حياته : (تربيته ونشأته)
- ثقافته ومصادرها
- آثاره

القسم الأول

حياته : «تربيته ونشأته»

سموه (مصطفى) لأن أباه أراد احياء اسم أبيه على عادة كثير من الناس قديما وحديثا، وفعل ذلك مصطفى جواد مع ابنه فسماه «جواداً» لوصية من والده للسبب نفسه[1].

ولد ببغداد، وكما يقول ومسقط رأسي (في محلة «عقد القشل») بالجانب الشرقي من بغداد وهي المحلة المأمونية أيام بني العباس وشارعها هو الشارع الأعظم لبغداد الشرقية يومئذ)[2] بجوار الجامع المعروف حتى اليوم (بجامع المصلوب)[3].

أما تاريخ مولده، فلم يكن متأكدا منه على وجه القطع، فقد ذكر أنه «ولد في الربع الأول من القرن الرابع عشر للهجرة»[4] ثم ذكر أن تاريخ ميلاده بالعثمانية هو (أوج يوزايكرمي ايكي*)[5] وفي حديث لتليفزيون بغداد ذكر أن ميلاده هو من (سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨)م ولكنه مسجل في الرسميات سنة ١٩١٠م[6].

وذكر ابن اخته حسين السماك: ان خاله الدكتور مصطفى جواد ولد في ٥ محرم سنة ١٩٠٥م [7]. أي: ١٢ مارس (آذار) من سنة ١٩٠٥.

---

(١) مصطفى جواد، رسالته المؤرخة في ١٩٥٣/٥/٩ المنشورة في «مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية» ص ١٣٢، ١٣٣.
(٢) رسالته المؤرخة في ١٩٥٣/٧/٦ المنشورة في المصدر السابق، ص ١٣٨.
(٣) الدكتور يوسف عز الدين، شعراء العراق في القرن العشرين ١٦١/١.
(٤) المصدر السابق ١٦١/١.
(*) أي في سنة ١٣٢٢هـ.
(٥) رسالته المؤرخة في ١٩٥٣/٥/٩، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٣٢.
(٦) ينظر: مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية، ص ٣٤.
(٧) المصدر السابق، ص ٣٢. ويلاحظ فيه خطأ الجمع بين التاريخ الهجري والميلادي.

وذكر أحد أصدقائه: أن تاريخ ولادته حسب تحقيقاته هو سنة ١٩٠١م[١] وهذا ما أوقع الكثير ممن كتب عن الدكتور مصطفى جواد في الاختلاف والتباين في تحديد سنة ولادته فضلا عن يومها، ولا أدري كيف اهتدى ابن اخته الى تحديد يوم ولادته فضلا عن سنتها[٢].

ولكن الراجح عندي، انه من مواليد سنة ١٩٠٤م[٣].

وذلك لأن الدكتور مصطفى جواد كان طالبا في الصف الثالث الابتدائي واحتل الانكليز العراق سنة ١٩١٧م، بعد ان امضى فترة في (كتّاب الملة صفية) قبل دخوله المدرسة الابتدائية[٤]. اضافة الى أنه قبل طالبا في دار المعلمين

---

(١) سالم الألوسي (ذكرى مصطفى جواد) ص ٨٣ (الهامش).
وذكر الألوسي في مقدمة كتاب (رحلة ابي طالب خان الى العراق وأوربه) سنة ١٣١٢هـ، ترجمة الدكتور مصطفى جواد عن الفرنسية: «١٩٠٤م: ولد الفقيد .... الا انني اعتقد أن تاريخ ولادته أسبق من هذا بسنتين كما هو مثبت على دفتر هويته الصادر عام ١٩٢٤ م عندما كان معلما في الناصرية».

(٢) يرى الدكتور صفاء خلوصي: أن شيئا واحدا اهمله الدكتور مصطفى جواد هو عمره، ولم يحقق فيه، وربما فعل ذلك لأن تواريخ الميلاد قلما تسجل عندنا معشر المسلمين، على نحو ما يفعل النصارى الذين يعمدون أطفالهم فيدونون أعمارهم في سجل الكنيسة.
ينظر: مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية (المقدمة) ص ١٣، ١٤

(٣) وذكر ذلك الأب انستاس ماري الكرملي في (مجلة لغة العرب)ج ٩ ص ٦، ١٩٢٨ ص ٦٤٦ ترجمة مصطفى جواد: انه ولد سنة ١٩٠٤ ـ ١٣٢٢هـ.
- كذلك مجلة (الاسبوع) الملحق الأدبي لجريدة الشعب البغدادية، العدد ٣٨٣٤ السنة ١٤ في ١٩٥٧/٥/٢٥،
- ومير بصري في (اعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث) ص ١٨٣.

(٤) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦١/١.
استمارة (المعلومات) أرشيف وكالة الانباء العراقية.

الابتدائية ببغداد سنة ١٩٢١[1] ثم ان كتاباته المنشورة في مجلة (لغة العرب) سنة ١٩٢٨م وهي السنة التي بدأ فيها الكتابة في المجلة المذكورة[2] بعد أن أمضى في التعليم أربع سنوات، تشير الى أن عمره لا بد أن يكون قد جاوز العشرين وذلك لنضجها وعمقها[3].

أما أصله فهو من (قره تبه)[4] احدى نواحي محافظة التأميم (كركوك

---

(١) جعفر الخليلي ـ هكذا عرفتهم ٣/٧٩.
ـ شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦٤.
ـ اعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٧.
ـ استمارة المعلومات، ارشيف وكالة الانباء العراقية.

(٢) ينظر: المباحث اللغوية في العراق، ص ٧٥. ومجلة لغة العرب مح ٦ ص ٦،١٩٢٨م.

(٣) وهذا يخالف ما ذكره، عبد الله الجبوري في كتابه (المجمع العلمي العراقي، نشأته، أعضاؤه، اعماله) ص ٦١، قال: ان الدكتور مصطفى جواد ولد سنة ١٩٠٦م، وما ترجم له في (دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠). وما ذكره الدكتور مصطفى جواد بخط يده في ١/٨/١٩٦٦ (استمارة المعلومات) أرشيف وكالة الانباء العراقية: انه من مواليد ١٩٠٨م. وفي بيان عضويته بالمجمع العلمي العراقي لسنة ٦٣ ـ ١٩٦٤ (مجلة المجمع العلمي العراقي ١٨/٣٦٤.
كذلك مصادر الدراسة الأدبية (القسم الأول) ليوسف أسعد داغر ٣/٢٨١. وفي (التراث العربي) المقدمة ١/٥، وما ذكرته الصحف العراقية غداة وفاته.
وذكر جعفر الخليلي (هكذا عرفتهم ٣/٧٣) ان ما ذكر عن ولادة الدكتور مصطفى جواد، وفي مختلف المصادر بكونه من مواليد ١٩٠٧ أو ١٩٠٨، أو ١٩١٠م ما هو الا ضرب من الحدس عنده أو عند الآخرين.

(٤) الدكتور مصطفى جواد، رسالته المؤرخة ٣/١٠/١٩٤٩ وفيها يقول: «أصلي من (قره تبه)

سابقا) في شمال العراق، ومن عائلة تركمانية (سرايلي وسرايلي تركمان)[1].

كان جده ينظم الشعر بالتركية[2] وكان أبوه أميا خياطا يتكلم بالتركية التركمانية، كما يتكلم بالعربية العامية[3].

على الرغم من أنه (تركماني تركي)[4] فقد نشأ راغبا في العربية، محبا لها، متخذا لها حرفة[5] وما كان أبوه بها عارفا ولا لآدابها آلفا. رجل أمي يمتهن الخياطة ويتكلم بالتركية التركمانية وقد نعتوه بالذكاء[6].

---

(١) نقل وحيد الدين بهاء الدين عن صديقه شاكر صابر انه سمع الدكتور مصطفى يقول أكثر من مرة: انني من قره تبه أصلا ومن عشيرة (سرايلي وسرايلي تركمان) كذلك سمعه يقول: (أعتقد أن سرايلي من (الصاريلو) وهم نحلة من التركمان. في حين يعتقد أحمد زكي الخياط وهو ممن ارتبط بصلة بالدكتور مصطفى جواد أن في لفظة (سرايلي) اشارة الى (آق سراي) - ينظر مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية، ص ٣٦، ٣٧.

وذكر مير بصري في اعلام اليقظة الفكرية ص ١٨٤ عن أصله خلاف ذلك قال: «وأصل اسرته من دلتاوه (الخالص) في لواء ديالي» ولا صحة لذلك.

(٢) رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١٢/٢٣ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٢١.

(٣) المصدر السابق.

وذكر جعفر الخليلي (هكذا عرفتهم ٧٣/٣): أب الدكتور مصطفى المعروف (بأسطه جواد) كان خياطا في سوق الخياطين ببغداد، وكان ثاني اثنين في الشهرة.

(٤) تركمان كركوك من أقدم التركمان في العراق، لا فرق بينهم وبين الاتراك الا بالاسم، وما دولة العثمانيين الا من بقايا الاتراك الخوارزمية الذين هزمهم جنكيز خان سنة ٦١٧هـ.

ينظر رسالته في ١٩٤٩/١٠/٣ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٠٠.

(٥) رسالته فى ١٩٥٢/١٢/٢٣ المصدر السابق، ص ١٢٠

(٦) المصدر السابق، كذلك جعفر الخليلي - هكذا عرفتهم ٧٣/٣ وسالم الآلوسي - مقدمة (رحلة أبي طالب خان الى العراق وأوربة).

تفتحت طفولته في بغداد، وفي بيت لا يتكلم أهله التركية الا نادرا ولا يكلمونه بها أصلا.[1] وفي المدرسة درسه الأتراك أكثر دروسه بالتركية كغيره من زملائه، ولم يكونوا يفهمونها، وحفظوهم الأناشيد يرددونها دون أن يعرفوا معناها[2].

واحتل الانكليز العراق عام ١٩١٧م وهو في الصف الثالث الابتدائي[3] يقرأ «علم حال له ديرلر»[4] ولا يعرف المراد بها وظل كذلك قال: «وكان جدي مصطفى ينظم شعرا بالتركية، وأنا لا أعرفها»[5] وربما اطلع على بعض أصولها وقواعدها بعد هذا التاريخ الذي أشار اليه.

ومن بغداد مسقط رأسه، انتقل مع أبيه الى دلتاوه (الخالص) ودخل كتاب (الملة صفية) ليتعلم الأبجدية العربية وحفظ القرآن[6]، ثم دخل المدرسة الابتدائية في (دلتاوه) واستمر بها حتى دخول جيش الانكليز العراق شتاء عام ١٩١٧ متعقبا الجيش العثماني المنهزم نحو الشمال[7] ثم لم يلبث أن توفي والده،

---

(١) رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/٥/٩ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٣٢.

(٢) رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/٥/٩ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٣٢

(٣) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦١/١، كذلك ارشيف وكالة الأنباء العراقية (المعلومات).

(٤) أي سنة ١٣٢٢هـ.

(٥) رسالته في ١٩٥٢/١٢/٢٣ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص. ١٢١.

(٦) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦١/١، وفي التراث العربي (المقدمة) ٥/١.

(٧) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦١/١، وعبد الله الجبوري (المجمع العلمي العراقي نشأته ...) ص ٦١، ويوسف أسعد داغر (مصادر الدراسة الأدبية القسم الأول جـ ٣ ص ٢٨١) وسالم الألوسي (مقدمة رحلة أبي طالب خان الى العراق وأوربه)، وأكد ذلك في استمارة المعلومات (ارشيف وكالة الأنباء العراقية) بخط يده في ١٩٦٦/٨/١.

فبقي في رعاية أخيه الكبير (كاظم). ونشأ في بستان لأسرته وأغرم بحياة الريف في (دلتاوه) حتى كاد أن يبقى فلاحا ملازما للأرض لولا الظروف التي هيأت له العودة الى بغداد والانصراف الى العلم[1] كتلميذ في المدرسة الجعفرية الأهلية عام ١٩١٨م. وليتركها فيما بعد بسبب الفاقة ويستقر في مدرسة باب الشيخ الابتدائية الرسمية، ثم يرحل من بغداد الى دلتاوه مرة أخرى ويكمل دراسته الابتدائية في مدرستها عام ١٩٢٠[2].

كان في صباه أميل الى الميكانيكيا من أي شيء آخر[3]، كما كان ميالا الى اللعب والرياضة[4]. وقد علمته قسوة الحياة، ومتطلبات العمل في القرى والأرياف اتقان فن الصيد فكان يحسن تدبير صيد الطيور[5] بتأثير البيئة (دلتاوه) التي رجع اليها بعد وفاة اخيه (كاظم) ونهوضه بأعمالها على قدر ما يناسب عمره وقابلياته، كما علمته الحياة شيئا غير قليل من الجلد والصبر على المكاره

---

(١) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٥. وشعراء العراق في القرن العشرين ١٦١/١ ومجلة لغة العرب جـ ٩ السنة ٦ ص ٦٤٦. وفي (هكذا عرفتهم ٧٦/٣) ما نصه: «ولما مات أسطه جواد كان مصطفى جواد لم يزل صبيا لا حول له ولا قوة فلم يحصل من أخيه على ما يعينه في الاستمرار في الدراسة وضمان العيش الملائم فكفله صهره الذي كان يقيم هو الآخر في (دلتاوه) واستعمله راعيا لغنمه».

(٢) أشار الى ذلك بخط يده في بيان عضويته بالمجمع العلمي العراقي ٦٣ ـ ١٩٦٤ الى أنه أنهى دراسته الابتدائية في دلتاوه (الخالص) الصف الرابع الابتدائي ـ مجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦٤/١٨، كذلك شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٤/١.

(٣) الدكتور صفاء خلوصي ـ مصطفى جواد في أحاديثه ورسائله، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٦.

(٤) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٦، والى ذلك أشار الدكتور مصطفى جواد في المقدمة الضافية التي عقدها لـ (كتاب الفتوة) وهو الكتاب الذي شارك في تحقيقه ونشره ص ٩٩.

(٥) هكذا عرفتهم ٧٧/٣.

واعداد النفس للعمل ومواجهة شظف العيش وكدر الحياة، كما برع في تسلق النخل ولا يذكر أن أحدا سبقه في ذلك كما كان سباحا ماهرا يحسن السباحة الى حد التفوق[1] وتدرب على الرماية بالبندقية حتى برع في اصابة الهدف براعة عجيبة[2].

لم يستفد من المدرسة الابتدائية فائدة كبيرة لأن أعلى صف فيها هو (الرابع) فعول على الاجتهاد الذاتي[3]. واستفاد من رعاية أخيه له الذي برع في

العلوم العربية[4]، وحين تسرب الملل الى نفسه من كثرة العمل في البساتين وقلة الفائدة، شجعه أحد أساتذته من الذين أعجبوا به في المدرسة الجعفرية وحسن له دخول دار المعلمين الابتدائية، ولكنه تهيب هذا الأمر في بدايته وأبدى تخوفا وتلكوءا، وما زال به أستاذه حتى أقنعه[5] فجرى قبوله بامتحان ظهر تفوقه فيه وصار في عداد طلاب الصف الأول سنة ١٩٢١[6].

---

(١) المصدر السابق ٣/٧٧، ٧٨ وفيها قصص عن مهاراته المشار اليها.
(٢) المصدر السابق ٣/٧٧.
(٣) مجلة لغة العرب جـ ٩ (أيلول) سنة ٦، ص ٦٤٦.
(٤) المصدر السابق.
(٥) هكذا عرفتهم ٣/٧٨، ٧٩.
(٦) هكذا عرفتهم ٣/٧٩.
- شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦٤.
- اعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، ص ١٨٧.
- استمارة المعلومات، ارشيف وكالة الأنباء العراقية في ١/٨/١٩٦٦.

وكان سبب تفوقه في امتحان القبول بدار المعلمين يعود الى ما جناه من اجتهاده الذاتي وما حصل عليه من رعاية وتوجيه في المدرسة الجعفرية الابتدائية ومن مديرها العلامة الشيخ شكر الذي رأى فيه قابلية مدهشة بالنسبة لسنه[1]. وأستاذه رؤوف القطان الذي حبب اليه تعلم اللغة الفرنسية حين كان يرى زملاءه ينطقون بها حلوة عذبة فيسيل لعابه لها[2] وتحققت أمنيته هذه بعد سفره الى باريس.

وفي دار المعلمين الابتدائية التي أمضى فيها ثلاث سنوات (١٩٢١ - ١٩٢٤)[3] لفت نظر العلامة طه الراوي - وكان من أساتذة هذه الدار - فعني به وشجعه على الاستمرار في الحفظ بما كان يستظهر من الشعر والرواية والنصوص الأدبية ومكنه من الاطلاع على بعض الكتب التي تزيد من قابلياته امكانا[4] كذلك مدير الدار يوسف عز الدين الناصري الذي عهد اليه

---

(١) هكذا عرفتهم ٣/٧٦، ٨٦.

(٢) المصدر السابق. ٣/٧٦، ٨٦.

(٣) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، ص ١٨٧.
- مصادر الدراسة الأدبية (القسم الأول جـ ٣، ص ٢٨١.
- المجمع العلمي العراقي، نشأته أعضاؤه، أعماله، ص ٦١.
- بيان عضويته في المجمع العلمي العراقي ٦٣ - ١٩٦٤، مجلة المجمع العلمي العراقي ١٨/٣٦٤.

(٤) هكذا عرفتهم ٣/٧٩.

وهو طالب في الصف الثالث بأن يقوم مقام أخيه في مدرسة التطبيقات الابتدائيه لتدريس العربية عدة ساعات وذلك حين يكون أخوه في مهمة تستدعى غيابه عن الدرس[1]

وفي دار المعلمين الابتدائية تألفت لديه ذخيرة حببت اليه آداب اللغة العربية وقويت عنده الرغبة في دراستها[2] وحببت اليه تتبع التاريخ الاسلامي والتعمق في التاريخ العربي وتاريخ العراق في العصور الاسلامية بصورة خاصة[3] كما نشر شعرا مدرسيا[4] وكان خطيب المدرسة في السنة الثالثة وشارك في التمثيل[5]، ولعل ما حصل عليه من رعاية وعناية في دار المعلمين الابتدائية، اضافة الى ما لاقاه من الرعاية نفسها في المدرسة الجعفرية الابتدائية من قبل قد مكنته من بلورة اهتماماته الثقافية وتحديد اتجاهها، كما وسعت من أفقه ومحيط دائرة اهتمامه.

وبعد تخرجه في دار المعلمين الابتدائية (١٩٢٤) عين معلماابتدائيا في الناصرية ثم البصرة ومنها نقل الى الكاظمين في بغداد (١٩٢٨م) وتزوج في هذه

---

(١) شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦٥.
(٢) المصدر السابق ١/١٦٤. وهكذا عرفتهم ٣/٧٩.
(٣) هكذا عرفتهم ٣/٧٩. أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٢.
(٤) شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦٥ وقد أورد الأستاذ محمود نديم المحامي ـ وكان معلما للدكتور مصطفى جواد في دار المعلمين ـ نماذج من مقطوعات شعرية نشرها يومذاك في مجلة الدار، ينظر جريدة الجمهورية البغدادية العدد ٦٤٥ في ١٩٦٩/١٢/٣٠.
(٥) شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦٥.

السنة ثم نقل الى دلتاوه، ليعود بعدها الى بغداد (كاتب تحريرات) في وزارة المعارف[1].

وتعرف خلال هذه الفترة الأب أنستاس ماري الكرملي فلازمه وكتب في مجلته (لغة العرب)[2] واستفاد من مكتبته العامرة بالكتب المخطوطة والمطبوعة النادرة بالاضافة الى أمهات الكتب والمراجع المعروفة[3] وظهر نتاجه في مجلة العرفان اللبنانية وجريدة العراق والعالم العربي والنهضة البغدادية وعالج النقد ونظم شعرا سياسيا واجتماعيا[4] وشارك في اليوبيل الذهبي الذي أقيم بمناسبة مرور خمسين عاما على اشتغال الأب الكرملي باللغة العربية وآدابها وذلك في عام ١٩٢٨م[5].

كانت حياة مصطفى بعد تخرجه واشتغاله بالتعليم متجهة نحو طلب العلم وتحصيله، فحقق ونقب وكتب وبحث قبل أن يتاح له مواصلة دراساته

---

(١) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٥/١، ١٦٦ وأعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٧، ومجلة لغة العرب جـ ٩ (أيلول) سنة ٦ ص ٦٤٦، وفي التراث العربي (المقدمة) ٦/١ واستمارة المعلومات ـ ارشيف وكالة الانباء العراقية، وبيان عضويته في المجمع العلمي العراقي ٦٣ ـ ١٩٦٤ مجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦٤/١٨ ورحلة أبي طالب خان الى العراق وأوربه (المقدمة).

(٢) مجلة لغة العرب: أصدرها الكرملي في تموز سنة ١٩١١م واستمرت على خدمة اللغة العربية باختلاف أنواعها وتنوع أساليبها الى سنة ١٩٣١ ـ المباحث اللغوية في العراق ص ٥٣، ٧٦.

وعن مشاركته فيها قال الدكتور مصطفى جواد: بدأت بالمشاركة فيها سنة ١٩٢٨، وكان ذلك بعد امتناع الشاعر العراقي معروف الرصافي من النشر، فانتدبت لاتمم الكلام على اللغة العامية ـ المصدر السابق ص ٧٥، ٧٦ الا أن أول ما نشره في المجلة المذكورة حسب تحقيقاتنا كان رواية عصرية، فقصة شعرية، فقصة قصيرة، ينظر مجلة لغة العرب مج ٦ السنة ٦.

(٣) هكذا عرفتهم ٧٩/٣.

(٤) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٧/١.

(٥) كوركيس عواد، الأب أنستاس ماري الكرملي، ص ٣٦.

العالية في مصر وفرنسة»[1] كل ذلك بداب غريب على العمل وجلد على المراجعة والتدوين لا يعرف الكلال ولا الملل، وقد أسعفته ذاكرته فلم يقرأ بحثا الا حفظه وذكر مرجعه مهما طال الزمان[2]، روى أن ما يستظهره من الشعر لا يقل عن ٢٥ ألف بيت!![3] فضلا عن أدق القضايا التاريخية وأصغرها والتي لا تغيب عن ذهنه مطلقا[4].

ظل الدكتور مصطفى جواد طيلة فترة وجوده في بغداد، وقبل التحاقه بالبعثة العلمية عام ١٩٣٤م، من أشد الملازمين لمجلس الأب الكرملي وأكثرهم انكبابا على مكتبته. وافادة من خبرة الكرملي وعلمه وفضله وملازمة مجلسه[5]، كما داوم النشر في مجلة (لغة العرب) نثرا ونظما وساعد الأب الكرملي على تحريرها[6] ونشر بعض البحوث النفيسة فيها وفي مجلتي سومر والمقتطف[7]، وزود مجلة الرسالة وجريدة بغداد طائفة من المقالات[8] كما تولى نقد الكتاب الذي وضعه رفائيل بابو اسحق لقواعد اللغة العربية وأقرت وزارة المعارف تدريسه في مدارسها الابتدائية وقال في خاتمة نقده: «ان ثلاثين غلطة كافية لقتل لغة القرآن الكريم، فكيف بكتاب كله أغلاط»[9] كما عالج نظم رباعيات الخيام بالعربية وبعث بها الى جريدة (الفجر الصادق) ١٩٣٠م[10].

اشتهر أمر مصطفى جواد وذاع اسمه، فرشحته وزارة المعارف العراقية في

---

(١) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، ص ١٨٢.
(٢) المصدر السابق ص ١٨٢.
(٣) هكذا عرفتهم ٧٥/٣.
(٤) ينظر (هكذا عرفتهم) ص ٨٤، ١٤٠، ١٤١، وأعلام اليقظة الفكرية ص ١٨٣.
(٥) هكذا عرفتهم ٨٠/٣ والأب أنستاس ماري الكرملي ص ٣٣.
(٦) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٧/١.
(٧) في التراث العربي (المقدمة) ٦/١.
(٨) المصدر السابق.
(٩) هكذا عرفتهم ١٠٢/٣.
(١٠) هكذا عرفتهم ٩٣/٣.

بعثة علمية سنة ١٩٣٤م للتخصص بالآثار في أمريكا، الا أنه وجد الطريق طويلا والمعهد قصيا، فغير وجهة بعثته الى فرنسا[١] وسافر الى القاهرة مستمعا في كلية الآداب ليتعلم مبادىء اللغة الفرنسية، ثم رحل بعدها الى باريس طالبا في كلية السوربون من جامعة باريس لاعداد الدكتوراه الأدبية[٢].

وفي باريس تفتحت في وجهه آفاق جديدة من حيث الدراسة الواسعة العميقة بالاضافة الى شخصية الميرزا محمد القزويني[٣] الذي عرفه واتخذ من بيته ومن مكتبته الكبيرة مجلسا يؤمه في جميع أوقات فراغه، فتركت آثارها واضحة في تكامل شخصيته وعن طريقها اهتدى الى جميع المظان للشارد من النصوص والمخطوطات اليتيمة النادرة[٤].

في عام ١٩٣٩م أكمل رسالة الدكتوراه بالفرنسية موضوعها: (سياسة الدولة العباسية في القرن السادس)[٥] بعد ما أولع بالخليفة الناصر لدين الله مجدد شباب الدولة العباسية قبل انقراضها[٦]، وأعلنت الحرب العالمية الثانية فلم تتهيأ له فرصة مناقشتها ولا طبعها، وعاد الى بغداد قبل اعلان ايطالية الحرب

---

(١) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٧/١ ورحلة أبي طالب خان الى العراق وأوربه (المقدمة).

(٢) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٨/١، والمجمع العلمي العراق ص ٦١ ومصادر الدراسة الأدبية القسم الأول جـ ٣ ص ٢٨١ ومجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦٤/١٨. وذكر مير بصرى ص ١٨٧: (ان مصطفى جواد أرسل الى القاهرة ١٩٣٣م) وذلك خلاف ما ذكره الدكتور مصطفى جواد: ان كينونتي بالقاهرة من سنة ١٩٣٤ (مجلة المجمع العلمي العربي «دمشق» مج ٢٢ - ٧، ٣٧٨/٨.

(٣) الميرزا محمد القزويني ،عالم جبار سكن باريس والتف حوله جم من المستشرقين الذين عشقوا التوغل في تاريخ الشرق وآدابه وفنونه لا سيما التاريخ الاسلامي منه، (هكذا عرفتهم ٣ / ٨).

عرفتهم ٨٦/٣).

(٤) هكذا عرفتهم ٨٦/٣.

(٥) رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١٢/٢٣ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٢١.

(٦) اعلام اليقظة الفكرية ص ١٨٢.

بأيام[1] فدعى الى خدمة الاحتياط ثم عين أستاذا في دار المعلمين العالية (كلية التربية) حاليا[2] ثم دعى لتعليم الملك الصغير (فيصل الثاني) اللغة العربية من القراءة الخلدونية ولصعوبة الجمع بين التدريس في دار المعلمين العالية وتعليم الملك الصغير نقل الى مديرية الآثار العامة[3] ثم أعيد للتدريس في دار المعلمين التي أصبحت بعد تأسيس جامعة بغداد (كلية التربية) ثم ندب لتأسيس معهد الدراسات الاسلامية وأنيطت به عمادته حتى عام ١٩٦٣م اذ أعيد الى كلية التربية[4]. ومرض بعد ذلك فأعفى من التدريس وأصبح أستاذا متفرغا عام (١٩٦٧)م[5].

حفلت حياة مصطفى جواد بعد عودته من فرنسا بالبحث والتحقيق العلمي وبدأت تحقيقاته العلمية تحل من نفوس الباحثين والعلماء في الأقطار العربية والاسلامية محل الاعجاب، وما لبث ان عرفته هذه الأقطار علما من أعلام القرن العشرين في اللغة وفي التاريخ الاسلامي.

لذا فان هذه الشهرة التي اكتسبها جاءت عن طريق التحقيق والبحث المتواصل الذي بدأه بصورة بارزة قبل سفره الى باريس ثم واصله بقوة ونشاط وسعة معرفة بعد عودته[6] ومعه خمسة آلاف صفحة من النصوص النادرة التي

---

(١) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٨/١.
(٢) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٨/١، وعبد الله الجبوري ص ٦٢، ومصادر الدراسة الأدبية القسم الأول جـ ٣ ص ٨٢١.
(٣) المصدر السابق ١٦٩/١ ومصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ٣٥ وفيها سبب عزله عن تعليم الملك الصغير.
(٤) المجمع العلمي العراقي، نشأته، أعضاؤه، أعماله ص ٦١ واستمارة المعلومات في وكالة الأنباء العراقية.
(٥) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٧.
(٦) هكذا عرفتهم ٨٨/٣.

استنسخها من مخطوطات المكتبة الوطنية ومكتبة القزويني بباريس، وعدد كبير من الصور الشمسية للمخطوطات النادرة[1].

فعمل على تحقيقها ونشرها، وكان أن نشر من قبل تحقيقه لكتاب (الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة) المنسوب لكمال الدين ابن الفوطي، وتحقيقه للجزء التاسع من: (الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير) لابن الساعي البغدادي[2].

كما نشر عددا كبيرا من الدراسات والبحوث في مجلة (المعلم الجديد) ومجلة (غرفة تجارة بغداد)، ومجلة (المجمع العلمي العراقي) ومجلة (المجمع العلمي العربي) ومجلة (المقتطف) و (الهلال) القديمة و (المعرفة) المصرية و (كلية الجامعة الأمريكية) ببيروت ومجلة (الأقلام) العراقية و (العربي) الكويتية و (المناهل) البغدادية و (التراث الشعبي) العراقية ومجلتي (البيان والاعتدال) بالاضافة الى الجرائد العراقية، (النصر) البغدادية و (البلاد) و (الأخبار) و (الأيام) و (الفجر الصادق) و (الراعي) و (الهاتف)[3] كما ظهر نتاجه المنشور والمطبوع وما اسهم بتأليفه أو تحقيقه أو ترجمته، كما سنرى ذلك في آثاره.

لم تتوقف حياة مصطفى جواد عند هذا، فلقد أسهم في نشاط المجمع

---

(١) المصدر السابق ٨٧/٣.

(٢) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٧/١ وفي أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ٨٩: أنه قام بتحقيق الحوادث الجامعة المنسوب خطأ الى ابن الفوطي (١٩٣٢) والجزء التاسع من (الجامع المختصر) لابن الساعي ١٩٣٤، كذلك في التراث العربي ٦/١ ورحلة أبي طالب خان الى العراق وأوربه (المقدمة).

(٣) اعتمدت في ذكر المجلات والجرائد التي ضمت آثار الدكتور مصطفى جواد على مقدمة كتاب في (التراث العربي) منشورات وزارة الاعلام العراقية ص ٦ ـ ١٠ و (هكذا عرفتهم ١٠٠/٣) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٧/١، ١٦٨. بالاضافة الى مراجعتي لأغلب هذه المجلات والجرائد وأنا بصدد جمع المادة النحوية، وينظر كذلك (مراجع تراجم الأدباء العرب) لخلدون الوهابي ٢٣٩/٥ ـ ٢٤٥ وفيها اشارة الى أغلب المجلات والجرائد التي ضمت تراث الفقيد.

العلمي العراقي منذ تأسيسه وانتخابه عضوا فيه (كانون الثاني ١٩٤٩م) ثم نائبا ثانيا للرئيس (تشرين الأول ١٩٥٣م) وجدد انتخابه سنة بعد أخرى الى أن حل المجمع (حزيران ١٩٦٣م)، وأعيد اختياره عضوا جديدا بالمجمع الجديد المؤلف في (آب ١٩٦٣م)[١]، وأسهم في تحرير مجلة المجمع العلمي العراقي منذ تاريخ اصدارها ١٩٥٠م وشارك في أغلب لجانه، كما أسهم في تحرير مجلة المجمع العلمي العربي منذ سنة ١٩٤٣م[٢] وأختير عضوا بالمجع العلمي العربي بدمشق (تشرين الثاني ١٩٤٧)[٣]، وانتخب أيضا عضوا مراسلا لمجمع اللغة العربية بالقاهرة[٤]، وشارك في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية الذي عقد ببغداد ١٩٦٥م، ومؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته الثالثة والثلاثين[٥] الذي عقد في القاهرة (شباط ـ آذار ١٩٦٧) كما حضر الاحتفال الذي أقيم لتخليد ذكرى ابن سينا والآخر الذي أقيم بذكرى نصير الدين الطوسي والاحتفال بذكرى الامام الغزالي بدمشق ومؤتمر الأدباء (بيت مري) بلبنان[٦].

هذا بالاضافة الى كثير من المحاضرات العلمية الهامة التي كان يسهم بها في المجمع العلمي العراقي[٧] والأحاديث والمباحث الهامة في اللغة والتاريخ

---

(١) المجمع العلمي العراقي نشأته، أعضؤه، أعماله ص ٤٥ ـ ٤٧، ٩٩، ١٠٧.
(٢) ينظر مجلة المجمع العلمي العربي مج ١٨ جـ ٥، ٦ ١٩٤٣.
(٣) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٨.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الدكتور ابراهيم بيومي مدكتور، مصطفى جواد اللغوي (مجلة مجمع اللغة العربية) جـ ٢٧ فبراير ١٩٧١ ص ١٥، ١٦ وينظر كذلك (البحوث والمحاضرات) للدورات المشار اليها.
(٦) ينظر حقل (الدورات والمؤتمرات والايفادات العلمية) في بيان عضويته بالمجمع العلمي العراقي ٦٣ ـ ١٩٦٤ والتي كتبها بخط يده (مجلة المجمع العلمي العراقي ١٨/٣٦٤، كذلك (هكذا عرفتهم ٣/١١٩، ١٢٠) لجعفر الخليلي وفيها قصة دعوته لحضور مؤتمر ابن سينا بطهران، ومقدمة رحلة أبي طالب خان.
(٧) المجمع العلمي العراقي نشأته، أعضاؤه، أعماله ص ٧٠ ـ ٧٤، وفيها أسماء المحاضرات وتواريخها.

والندوات التي قدمت من قبل اذاعة وتليفزيون بغداد[1].

ولم يكن نشاطه متوقفا على البحث والتحصيل والنشر العلمي، فقد أسهم في النشاط الاجتماعي، اذ انتخب رئيسا لنادي المعلمين سنة ١٩٤١، ثم رئيسا لجمعية المعلمين بالعراق، وعضوا مؤسسا لجمعية مكافحة التشرد[2]، كما كان مغرما بمشاهدة الأفلام السينمائية، ولا يمل من مراقبة الشاشة ساعات متواصلة كل يوم[3].

عرف الدكتور مصطفى جواد بتواضعه الذي هو من أبين صفات العلماء، وبخلق نادر بين الرجال، كما عرف بشخصيته القوية الجذابة، لحلو حديثه، وظرفه، وسرعة خاطره وقوة حافظته، وتسامحه، الا في غلط لغوي أو تاريخي، فانه يعد للغالط (المداقة)*، وصراحته التي لم ترض نفرا ممن حوله واليها أشار: «لا أحب مصادقة صديق لا يحتمل النقد ولو في كتب خاصة بين وبينه»[4] وعلى الرغم من هذا فان سورة الغضب لا تأخذه حتى في أحرج المواقف.. يعرض أفكاره وآراءه حيبا، وعيناه مغمضتان، واثقا من نفسه، مالكا زمام أمره، مرصعا اياها بلازمته المعروفة: «أي نعم» وبجملة اعتراضية كـ «اعزكم الله» و «أدامكم الله» وبصوت ذي نبرة متئدة ممزوج ببحة خفيفة، وبتحريك «مسبحته» تحريكا هادئا كأنه يستوحي بها صفحات مطوية من بطون التاريخ واللغة والأدب.

عاش الدكتور مصطفى جواد رضي الخلق سمحا يقبل على من يعرف

---

(١) ينظر حقل (المعلومات الأخرى) في استمارة عضويته بالمجمع العلمي العراقي (مجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦٥/١٨) و (هكذا عرفتهم) ١١٥/٣، ويحيى كاظم الثعالبي (ذكرى مصطفى جواد)، مجلة المعلم الجديد مج ٣٤ ص ٣، ٤ ص ٨٧ وفيها وصف لشخصيته في أحاديثه التلفزيونية.

(٢) استمارة المعلومات، أرشيف وكالة الأنباء العراقية، بغداد.

(٣) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٣، و (هكذا عرفتهم) ١١٤/٣.

(*) المُداقة: داقني في الحساب مداقة، ينظر أساس البلاغة.

(٤) ينظر رسالته المؤرخة في ١٩٥٣/٨/٤ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٤١.

ومن لا يعرف بوجه بشوش. ونفس مفتوحة حتى ليصعب ان يراه احد ولا يمنحه حبه واحترامه، وكأنه يحاول بكل جهده أن لا يضير أحدا، وذلك بفعل المبالغة التي اعتادها في مجاملة الناس[1].

وهو بعد هذا وقف حياته على الدرس والبحث، يولع بهما، ويجد فيهما لذة ومتاعا لا يعد لهما متاع آخر، يبحث وينقب، يقرأ ويطلع، يحقق ويراجع، يشرح ويعلق، يكتب ويؤلف، ذلك همه وتلك غايته، لا يرجو وراءها جزاء ولا شكورا[2]، وقد عني بمواضيع عديدة، أخصها اللغة وأعمها التاريخ، تأليفا في حين، وتحقيقا ونشرا في حين آخر، ثم امتد نشاطه الى الترجمة، فعاناها شعرا ونثرا[3]. وأصيب بالقلاب في سنواته الأخيرة، وطال مرضه فقال:

رشحتني الاقدار للموت ولكن   أخرتني لكي يطول عذابي
ومحت لي الآلام كل ذنوبي   ثم أضحت مدينة لحسابي[4]

---

(١) المصدر السابق ص ٧٢ - ٧٣ و (ذكرى الدكتور مصطفى جواد) مجلة المعلم الجديد مج ٣٤ ص ٨٧، وهكذا عرفتهم ٣/١١٥، ١٣٣، ١٤٠، واعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) الدكتور ابراهيم بيومي مدكور، مصطفى جواد اللغوي (مجلة مجمع اللغة العربية) جـ ٢٧ فبراير ١٩٧١ ص ١٢.

(٣) الدكتور كمال اليازجي - مصطفى جواد ابن العربية البار (ذكرى مصطفى جواد) ص ٤٦.

(٤) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٨، ونشر الأستاذ جعفر الخليلي في (هكذا عرفتهم) ٣/١٥١ - ١٥٤ قصيدة الدكتور مصطفى جواد التي يحكى فيها قصة مرضه وتطبيبه وخيبته في الشفاء ومطلعها:

مضى يطب القلب في لندنا   فلم يجد في للنأى الا العنا
كأن به من قوة بعضها   فعرضوها للردى والفنا

وأدركته الوفاة ببغداد عشية الاربعاء الثامن من شوال سنة ١٣٨٩هـ الموافق للسابع عشر من كانون الأول (١٩٦٩م)[١]

وكان لموته أثر كبير، فحزن عليه أصدقاؤه وتلاميذه ومن انتفع بعلمه خلال مسيرته العلمية الحافلة، نعته المجامع العلمية واللغوية العربية علامة جليل ولغوي كبير ومؤرخ ثبت[٢] وأديب فذ[٣] فخسارته كبيرة لا تعوض والخطب جلل[٤] وبم يعوض الفذ في أمته، والنادرة في محيط لغتها[٥].

تبارى الشعراء في رثائه وبيان فضائله والاشادة بجهوده، فلقد كان في اللغة «رجلا بمجمع، ومجمعا في رجل بما يستقرىء ويلم ولو كان رأيه وزان ما يروي لأوفى على غاية الغايات»[٦]

قال الشاعر مصطفى جمال الدين:

ضاح على وهج الحروف توقدا   هيهات يطفىء لمح عينيه الردى
ومحطم سدف الخلود بروحه   هل كيف يلقاه رتاجا موصدا[٧]

أما صديقه الشاعر الدكتور زكي المحاسني فرثاه بقصيدة مطلعها:

تلبس الروح فيك ثوب الحداد   (مصطفى) يا بن خير وجواد
بعد نضج في العبقرية تضحي   رهن ترب فيها العفا والبادي[٨].

---

(١) أعلام اليقظة الفكرية ص ١٨٨ و مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ٧٥، ومصادر الدراسة الأدبية (القسم الأول) ٣/٢٨١.

(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي ١٨/٣٦١.

(٣) الدكتور طه حسين.(نعى مجمع اللغة العربية) مجلة المجمع العلمي العراقي ١٨/٣٦٢.

(٤) الدكتور حسني سبح (نعي مجمع اللغة العربية بدمشق) المصدر السابق ١٨/٣٦٣.

(٥) الدكتور عبد الرزاق محيي الدين (نعي المجمع العلمي العراقي) المصدر السابق ١٨/٣٦٣.

(٦) الدكتور عبد الرزاق محيي الدين ـ كلمة المجمع العلمي العراقي (ذكرى مصطفى جواد) ص ٥١.

(٧) مصطفى جمال الدين ـ يا حارس اللغة، المصدر السابق ص ٦٤.

(٨) الدكتور زكي المحاسني ـ رثاء للكاتب العظيم، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية، ص ٢٣ ـ ٢٥.

أما الدكتورة عاتكة وهبي الخزرجي فقد كتبت الى روح أستاذها الراحل اضمامة حزينة جاء فيها .

مضى مصطفى فينا حميدا وما مضت   له الباقيات الصالحات الخوالد
مضى مصطفى لكن الى فيء رحمة   وظل رحيم يرتجي ويناشد[1]

(١) الدكتورة عاتكة وهبي الخزرجي ـ غدا نلتقي، ذكرى مصطفى جواد ص ٥٤ .

القسم الثاني

ثقافته ومصادرها

قضى الدكتور مصطفى جواد حياته كلها في الدرس والبحث، وحببت اليه العربية وعلومها منذ نعومة أظفاره، ومال الى التاريخ لأنه: «خير مرب للأمم الضعيفة»[1] فعكف على دراستها، وأعد لذلك العدة اللازمة، حصل ما حصل في مدارس العراق ومعاهده، ثم سعى الى مصر وباريس ليتزود من الفرنسية بزاد، ويحصل على شهادة الدكتوراه في أخريات العقد الرابع من هذا القرن فاكتملت ثقافته وتوافرت وسائل بحثه، وتنوعت قراءاته واتسع اطلاعه ثم أخذ ينتج، ونتاجه غزير ومتنوع: فيه أدب ولغة، تاريخ وجغرافيا، جله تحقيق وتعليق وينصب قدر غير قليل على التأليف والترجمة حتى عد نفسه «فيلسوفا في قواعد اللغة العربية واشتقاقها والوحيد في معرفة خطط بغداد في الشرق كله»[2].

تتبع الدكتور مصطفى جواد الحركة الأدبية واللغوية في العالم العربي جميعه، فلا يكاد يظهر كتاب أدبي أو لغوي الا وله فيه رأي وله عليه تعليق[3] كما اهتم بتحقيق النصوص فغدا فيها المجلي الذي لا يدافع، والسابق الذي لا يلحق فكشف أوهاما وتناقضات وأغاليط وتصحيفات في اللغة وأسماء الرجال والمواضع وتواريخ الوفيات وغيرها، ويظهر ذلك في تعقيباته واستدراكاته، وفي نقداته لكثير من الكتب والبحوث، وفيما حقق من كتب[4]، كتاب (تكملة اكمال الاكمال في الأنساب والأسماء والألقاب) لابن الفوطي.

---

(١) رسالته المؤرخة ١٩٥٢/١٢/٢٣، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية، ص ١٢٢.
(٢) رسالته المؤرخة ١٩٥٢/١٢/٢٣، المصدر السابق، ص ١٢١، ١٢٤.
(٣) الدكتور ابراهيم بيومي مدكور، مصطفى جواد اللغوي (مجلة مجمع اللغة العربية، ص ١٢.
(٤) الدكتور كمال ابراهيم، مصطفى جواد وخصائصه العلمية (ذكرى مصطفى جواد) ص ٦١.

وفي معرفة خطط بغداد كان نَسيجَ وَحْدِه، وبخاصة منها خطط بغداد في العصور العباسية، المدينة المدورة في الجانب الغربي، وما استحدث بعدها في الجانب الشرقي[1] وتوسع في معرفة العصور العباسية المتأخرة وبخاصة منها عهد الناصر لدين الله، فجلا منه كثيرا من الغموض والمشتبهات، وفاض في كل جانب من جوانبه[2] كما اهتم بالمغمورين من الرجال والمنسيات من الأحداث. **فعمد الى نشر ثلاثة مؤلفات نشرا علميا دقيقا[3] . أولها ـ المختصر المحتاج اليه من تاريخ بغداد للحافظ بن الدبيثي ـ انتقاء الامام الذهبي ، وثانيها : الجزء التاسع من الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير لابن الساعي البغدادي . وثالثها : الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة المنسوب الى ابن الفوطى .**

نالت المرأة في التاريخ منه نصيبا، لأن التاريخ كما دونه مؤرخو العرب قديما تاريخ رجال، لا يظهر للمرأة أثر في واجهته، فألف في هذا الموضوع كتابيه (سيدات البلاط العباسي) و (سيدات البلاط الأموي)[4]. كما حقق ونشر كتاب (نساء الخلفاء) لابن الساعي البغدادي وأضاف الى نصوصه ما يعد لها

---

(١) ينظر: (خارطة بغداد قديما وحديثا) بغداد (بالمشاركة) مطبوعات المجمع العلمي العراقي و (دليل خارطة بغداد المفصل) بغداد ١٩٥٨، (بالمشاركة) مطبوعات المجمع العلمي العراقي وترجمته وتقديمه وتعليقه على كتاب (بغداد مدينة السلام) لريجار دكوك (بالمشاركة) بغداد ١٩٦٢.

(٢) قدم الدكتور مصطفى جواد رسالة الدكتوراه بهذا الموضوع وحاضر بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣٠ ضمن محاضرات (المجمع العلمي العراقي) محاضرة بعنوان (الخليفة الناصر لدين الله) ونشر في مجلة العربي الكويتية العدد ١٢٤ مارت ١٩٦٩ ص ٥٨ ـ ٦٥) موضوعا بعنوان (الناصر لدين الله).

(٣) الدكتور كمال اليازجي ـ مصطفى جواد ابن العربية البار (ذكرى مصطفى جواد) ص ٤٥.

(٤) (سيدات البلاط العباسي) (مطبوع) دار الكشاف ـ بيروت ١٩٥٠، و (سيدات البلاط الأموي) (مخطوط). وينظر (هكذا عرفتهم ٣/٩١) لجعفر الخليلي.

من الذيول والهوامش المستقاة من أمهات المصادر العربية. كما نشر بحثا عن أشهر عالمة عراقية قديمة (فخر النساء شهدة)[1].

على ان الحقل الذي برزت فيه أصالته، وتجلت فيه موهبته هو حقل اللغة، فراجع وحقق كثيرا من معاجم اللغة وكتبها قديما وحديثا كلسان العرب وتاج العروس والقاموس المحيط وأساس البلاغة والمخصص والمحكم، ومختار الصحاح والمصباح وكتب ابن فارس في اللغة وفقهها[2] وسواها مما يصعب حصره، كما ألف معجمه المخطوط الموسوم «بالمستدرك على معجمات اللغة العربية[3] بما تجمعت له من حصيلة ضخمة من المفردات واستعمالاتها **واشتقاقاتها** وغريبها ومأنوسها، وفصيحها وضعيفها، ومنطوقها ومحمولها، والفوارق الدقيقة بين صنوفها وضروبها ، وما أخذ هذا من ذاك ، وما عقب به خالف على سالف »[4] فصحح وعقب واستدرك على غيره من اللغويين وأصحاب المعاجم وما كتب عنهم فيما بعد[5] وذلك لأنه يرى أن في «دراسة معجمات اللغة الأصلية متعة

---

(١) ينظر: مجلة المعلم الجديد، المجلد السادس، ١٩٤٠ - ١٩٤١، ص ١٠٧ - ١١٧

(٢) من اثار الفقيد المخطوطة: كتاب في (فقه اللغة الحديث) و (الصبح النذير للمصباح المنير) و (كتاب القلب والابدال) وقد نشر شيئا من (الصبح النذير للمصباح المنير) في مجلة المجمع العلمي العراقي مجـ ٦ (١٩٥٩) ص ٢٣١ - ٢٦٣. أما تحقيق (تاج العروس في جواهر القاموس) للسيد مرتضى الزبيدي، فقد تولت (دار الفكر) نشره في بيروت، وقد صدر من المجلد الأول تسع كراريس في ٥٥٦ ص ولم يتم، ثم توقف طبع الكتاب.

(٣) شرع في تأليف معجمه هذا منذ سنة (١٩٢٨) وهو في أربعة مجلدات. ينظر رسالته في ١٩٥٢/١٢/٢٣ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية، ص ١٢١.

(٤) الدكتور كمال ابراهيم - مصطفى جواد وخصائصه العلمية (ذكرى مصطفى جواد) ص ٥٨.

(٥) يرى الدكتور مصطفى جواد عكس ما يراه الأستاذ عبد الحميد السالم في أن «ما نهجه الفيروز ابادي في الأسلوب في تأليف (القاموس) وابن منظور في تأليف (لسان العرب) نهجه ابن الأثير في تصنيف (الكامل) . . .» ذكر ذلك بخط يده وبكلمة (بالعكس) على الفقرة المذكورة أعلاه والمنشورة في كراس «رواية اللغة وطريقة التصنيف عند =

فائقة، وفائدة علمية لغوية عظيمة وبحثا مفيداً جدا عن تطور اللغة والتعبير»[1] على الرغم من انها: «أغفلت مقدارا كبيرا من اللغة وأهملت كثيرا من المشتقات»[2].

وفي اللغة يتابع مذهب الكوفيين غالبا لأن لهم «آراء كثيرة تفضل آراء البصريين وينبغي للغة العصر الانتفاع بها، باتباعها ونشرها في العالم العربي العصري»[3] فاللغة «في الحقيقة كالعين الجارية الغزيرة العد، يتدفق منها الماء المعين، فجديدها ممتزج بقديمها، وجريانها مستلزم لتجدد مائها. .»[4]

كذلك عني بالأغلاط اللغوية الشائعة، فكتب في هذا كثيرا، وتعقب بالنقد والاستدراك كثيرا من الباحثين والكتاب، سابقين ومتأخرين[5] وألف في

= العرب» ملحق عدد ابريل سنة ١٩٣٤ في مجلة (أبولو) ـ عبد الحميد السالم ـ مطبعة التعاون ص ١٩ والموجود ضمن مكتبته المهداة الى مكتبة المتحف العراقي ـ بغداد.

كذلك ما كتبه بخط يده على ما ذكره الدكتور ابراهيم السامرائي في (الفعل زمانه وابنيته) ص ١٣٣ «وشذ احمد بن فارس في أصحاب المعجمات في ذكره لطريقة بناء الرباعي في (مقاييس اللغة)، وسأتتبع الرباعي في هذا المعجم لأتبين قول ابن فارس في طريقة البناء. . .» كتب الدكتور جواد ان «ابن فارس (فارسي الأصل ولغته الأصلية تركيبية فلذلك اخترع هذه النظرية» ـ ينظر: كتاب (الفعل زمانه وأبنيته) ضمن مكتبة الدكتور جواد المهداة الى مكتبة المتحف العراقي.

(١) الدكتور مصطفى جواد ـ دراسات المعجمات العربية (المصباح المنير) مجلة المجمع العلمي العراقي ٦/٢٣١.

(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ مبحث في سلامة اللغة ـ مجلة المجمع العلمي العراقي، ١/٢٣٣.

(٣) المباحث اللغوية في العراق، ص ٩.

(٤) مبحث في سلامة اللغة ـ مجلة المجمع العلمي العراقي ١/٢٣٤.

(٥) ينظر: كتاب (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد، ص ٩ ـ ١١ وفيها نقده للدكتور طه حسين والعقاد وأنيس المقدسي. وما نشره عن (مجالس ثعلب) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ـ (مجلة المجمع العلمي العراقي مجـ ٣، ١٩٥٤ ص ١٥٩ وما بعدها) وما نشره عن تحقيق الدكتور عبد الله درويش لكتاب (العين) ـ مجلة المورد المجلد الأول ١ ـ ٢، ١٩٧١ ص ١٩٨ وما بعدها، ومبحث في سلامة اللغة العربية =

هذا كتابه المشهور «قل ولا تقل» وقدمه الى محبي اللغة العربية، التائقين الى ابقائها، كريمة الضرائب، مسعفة بالمطالب، رائقة المشارب، نقية من الشوائب سليمـة من لحن المتهاونـين، بريئـة من غلط المتـرجمـين، نـاجيـة من عبث المستهزئن»[1]

وقد اطلعت على مكتبة الدكتور مصطفى جواد الخاصة والمهداة الى مكتبة المتحف العراقي ببغداد، وتصفحت بعض كتبها، فلم أر كتابا خلا من تعقيب أو تصحيح او استدراك. وهذا ما سنعنى به بقدر تعلق الأمر بموضوع البحث، ونشير الى بعض الشواهد هنا دليلا على ذلك.

ذكر الشيخ محمد علي النجار في كتابه «لغويات»[2] ص ٣٠ «فاما الجمع الذي لا ريبة فيه فالاساتيذ، قال أبو البقاء في شرح ديوان أبي الطيب: (الاستاذ جمعه أساتيذ). . قال مصطفى: «بل أساتذة»، وذكر النجار في ص ٤٩ «. . . ونرى في معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي البيت الآتي

اليكم يا بني بكر اليكـم   ألما تعلموا منا اليقينا

فهذا يحتمل أن تكون (اليكم) جارية على الوجه الغالب عند العرب أي: تنحوا واذهبوا عنا بعيدا ويحتمل أن يكون المعنى: اليكم حربنا وما اعتدنا لكم من قوة وسلاح. . .» قال مصطفى: هذا باطل.

= (مجلة المجمع العلمي العراقي مجـ ١ ص ٢٣٢ مجـ ٢ ص ٢٠٥، مجـ ٣ ص ٩١، مجـ ٣ ص ٢٧٣، مجـ ٤ ص ١٦٧) ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مثل: مجـ ٢١ جـ ٥، ٦، ص ٢٨٦، ٢٨٧، جـ ٧، ٨ ص ٢٣١، ٢٨٢، مجـ ٢٧ جـ ٤ ص ٦٢٩، مجـ ٢٩ جـ ٤ ص ٦٢٣، ٦٢٦، مجـ ٣٠ جـ ١ ص ١٦١ وما بعدها وغير ذلك كثير مما سنشير اليه في مواضعه والذي يدخل ضمن اسهاماته في تعقب او هام المحققين.

(١) قل ولا تقل (المقدمة) ص ٥.

(٢) (لغويات) تأليف محمد علي النجار ـ مطابع دار الكشاف العربي بمصر.

وفي كتاب الخصائص[1]، لابن جنى ٢/ ١٠ «.. اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك..» قال مصطفى: (الفصيح «تبيحهم ذلك» وان كان ابن جنى يترك الفصيح فلا تلم غيره).

وفي الجزء الأول من القاموس المحيط[2] للفيروز آبادي، ذكر الدكتور مصطفى جواد الكثير من التصويبات والاستدراكات مثل: ص ٥٠ «... «الحب» الوداد كالحباب والحب بكسرهما..» قال مصطفى: الصواب (الود) وزنا ومعنى والوداد مصدره واده ويقابله الحباب «وفي ص ٧١ «... والرابة أمراة الأب... والمربيات والأنبجات...» قال مصطفى: «الصواب [: (المربيات) بباءين ثم تاء بعد الألف] وأمثال ذلك كثير مما أشار اليه بقوله: «قلت، الصواب، قال مصطفى جواد، مصطفى، عجيب».

كما عني بالتصريف والنحو لأن فيهما قوام اللغة التي اتخذها حرفة، وصحة التعبير وعالج مشكلاتها فهي متفرعة متنوعة كما يرى[3] وان كانت مشكلتها الصرفية أشد تعقدا من مشكلتها النحوية» يضاف الى ذلك أن المؤلفين في النحو من المعاصرين لم يأتوا بشيء جديد حق الجدة في تسهيل هذا العلم الذي هو ميزان تأليف الكلام»[4].

هذا الى آراء اخرى يقترحها في تسهيل العربية واختصار النحو العربي على ما سنرى في فصول هذا البحث[5].

---

(١) الخصائص جـ ٢ لابن جنى تحقيق محمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤ ـ ١٩٥٥م.
(٢) شرح ديباجة القاموس جمعها الشيخ نصر الهوريني والجزء الأول من القاموس المحيط ـ الفيروز آبادي، ط ٢، المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٤٤ هـ.
(٣) المباحث اللغوية في العراق، ص ٥.
(٤) المباحث اللغوية في العراق ص ١٠.
(٥) قدم الدكتور مصطفى جواد في مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين مجمع اللغة العربية بالقاهرة بحثا بعنوان (مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية) اضافة الى كثير من المقالات والدراسات المنشورة في هذا المجال.

كان مصطفى جواد موسوعة معارف: في اللغة والنحو والتصريف والبلاغة والشعر[1] والأخبار والسير والقصص والتاريخ والوفيات والكتب والرجال والخطط والبلدان والآثار، بما لا يدانيه فيها أحد، أعانه على ذلك حافظة قوية، وذاكرة جادة ومتابعة دائمة، حتى غدا في ذلك مرجعا للسائلين والمستفتين فنهض بما لا ينهض به العصبة أولو القوة، فكان رجالا في رجل، وعالما في عالم، ومدرسة قائمة بنفسها[2].

هذا وقد ترك الدكتور مصطفى جواد بعد رحيله ثروة هائلة من البحوث والدراسات والتحقيقات الكثيرة المتنوعة، نشرها في مجلات وصحف عراقية وعربية قال عنها «لو جمعت لصارت عشرة مجلدات كبار»[3] وذلك لأن ميزته الدأب على العمل والانكباب العجيب على البحث والتأليف[4] حتى عد نحوي العراق ولغوي الأمة في هذا الجيل[5] والمؤرخ الثبت[6].

والآن لا بد لنا أن نتلمس مصادر ثقافته الواسعة التي أفادت المكتبة العربية في جانب كبير منها، على الرغم من أنه يشكو: الوقت الذي هو مفتاح العمل»[7] والصيف الذي هو «ناجر يقد الأجسام ويذيب الأدمغة ويعطل

---

(١) سنعنى بشعر الدكتور مصطفى جواد وبشكل موجز ضمن آثاره.

(٢) كمال ابراهيم ـ مصطفى جواد وخصائصه العلمية (ذكرى مصطفى حواد) ص ٥٧.

(٣) رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١٢/٢٣ ـ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٢٥.
بغية الوقوف على بعض ما نشره الدكتور مصطفى جواد ينظر: (المباحث اللغوية في مؤلفات العراقيين المحدثين) لكوركيس عواد و (مراجع الكتب والمكتبات في العراق) تأليف: فؤاد قزنجي وكوركيس عواد و (مراجع تراجم الأدباء العرب) جـ ٥ لخلدون الوهابي، وفهارس مجلة المجمع العلمي العراقي ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

(٤) مجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦١/١٨.

(٥) الدكتور عبد الرزاق محيي الدين ـ مجلة المجمع العلمي العراقي في (ذكرى مصطفى جواد) ص ٥٢.

(٦) نعي المجمع العلمي العراقي (مجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦١/١٨).

(٧) رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/٧/١٢ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية، ص ١١٩.

الاحساس ويصيبه بالافلاس، فلا تعبير ولا تفكير، يرضى العقل والضمير، ولا قوة ولا منة، تستحق الادلال والمنة»[1].

مصادر ثقافته:

لذا فان ثقافته هذه يمكن ارجاعها الى أربعة مصادر هي:

١ ـ البيئة:

بدأ بالقرآن الكريم قراءة فقط وعمره سبع سنوات على يد (الملة صفية) في دلتاوه، وبعد أن حذق: قراءة القرآن الكريم ضمه والده الى مدرسة (دلتاوه) الحكومية الابتدائية[2].

وحين كف بصر والده وهو في السبعين من عمره، التزم بقيادته حين يريد الخروج من مكان الى آخر، وأكثر ما كان يرتاد أبوه ويزور من المحلات (المآتم الحسينية) وبيت الشيخ جعفر والشيخ باقر ـ وهما من العلماء الذين يمثلون المراجع الدينية في الكاظمين ـ ولهما شأن كبير في حل المشكلات، وفض النزاع، والارشاد والحديث، والسمر بالشعر والأدب[3] فسمع وهو صبي صغير في المجالس الحسينية والبيوت التي كان يقود أباه اليها مراثي كبار الشعراء الأقدمين ومدائحهم، أمثال الكميت، والرضى، ومهيار، ودعبل، وأبي فراس، والصاحب بن عباد، والحسين بن الحجاج ومئات غيرهم، ومن المتأخرين الشيخ كاظم الأزري، والسيد حيدر الحلى، وعبد الباقي العمري، والكواز، والسيد جعفر الحلي وعشرات من أمثالهم[4]. فحفظ الشيء الكثير من هذه الأشعار، وكانت من العوامل

---

(١) رسالته المؤرخة في ١٣/٧/١٩٥٥، المصدر السابق، ص ١٤٤.
(٢) مجلة لغة العرب جـ ٩ (ايلول) سنة ٦ ص ٦٤٦.
(٣) هكذا عرفتهم ٣/٧٤.
(٤) هكذا عرفتهم ٣/٧٥.

التي وجهته الى الأدب وأثارت كوامن نفسه، وحركت ملكاته الفطرية، وساعدت على بروز مواهبه فيما بعد[1]، يضاف الى ذلك أثر رعاية أخيه الكبير (كاظم) بعد وفاة أبيه، الذي برع في اللغة[2].

ان البيئة التي عاش فيها مصطفى جواد كانت غنية بالأدب والشعر فرسمت اثرا واضحا في تحديد مساره الثقافي والفكري فيما بعد، كما نشأ شديد التمسك بدينه «ثم بدأ هذا الالتزام يخف ويتناقص عنده كلما تقدم في العمر»[3]

٢ ـ أساتذته :

بدأت رعاية أساتذته له منذ دراسته الابتدائية، فجاءت مكملة لما حصل عليه في بيئته، وان تفاوتت في تأثيرها، ففي الابتدائية في (دلتاوه) تدرب على يد عبد المجيد الأعظمي في خط الرقعة وظل خطه المعتاد حتى مماته[4] ثم العلامة الشيخ شكر الذي كان يشرف على التدريسات في المدرسة الجعفرية الابتدائية بعدما رأى فيه قابلية مدهشة بالنسبة لسنه، فقد كان يحفظ الشيء الكثير، فتولى توجيهه وحمله على حفظ بعض النصوص الأدبية وبعض الألوان من الشعر التي تصقل قابليته، وفي هذه الفترة نمت عنده الرغبة في تعلم الفرنسية، بتأثير أستاذه رؤوف القطان[5].

ان هذه الرعاية التي جاءت متممة لما حصل عليه في مجالس (دلتاوه) وبيوتها زرعت في نفسه الرغبة في دراسة العربية، التي مال اليها منذ دراسته الأولى. وبعد أن قبل طالبا بدار المعلمين الابتدائية، التقى

---

(٢) المصدر السابق.
(٢) لغة العرب جـ ٩ (ايلول) سنة ٦ ص ٦٤٦.
(٣) هكذا عرفتهم ٣/٧٥.
(٤) شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦١.
(٥) هكذا عرفتهم ٣/٧٦.

بأستاذه العلامة طه الراوي الذي عني به وشجعه على الاستمرار على الحفظ ومكنه من الاطلاع على بعض الكتب التي تزيد من قابلياته امكانا[1]، وأحمد الراوي الذي درسه العربية والانشاء، فكان مصطفى ينظم له الانشاء أحيانا، ويصحح له أستاذه كلمات من القصيدة الانشائية، ويقدر له أحسن درجة[2]، كذلك (مدير الدار) يوسف عز الدين الناصري، الذي رأى فيه ميلا قويا الى العربية، فكلفه وهو طالب في الصف الثالث من دار المعلمين الابتدائية، أن يقوم مقام أخيه في مدرسة التطبيقات الابتدائية لتدريس العربية عدة ساعات[3] فتألفت لديه من كل ذلك ذخيرة حببت اليه آداب اللغة العربية، وتتبع التاريخ الاسلامي والتعمق فيه، خاصة تاريخ العراق.

٣ ـ مجالس العلماء ومكتباتهم:

بعد انتقاله الى بغداد معلما ابتدائيا ١٩٢٨م، اتصل بالأب أنستاس ماري الكرملي، واطلع على مكتبته العامرة بالكتب المخطوطة والمطبوعة النادرة وأمهات الكتب والمراجع المعروفة، فكان من أشد الملازمين لمجلس الكرملي[4] وأكثرهم انكبابا على مكتبته وافادة من خبرته وعلمه وفضله[5]، كما بدأ النشر في مجلته (لغة العرب).

لذا نرى أن رعاية أساتذته له في دار المعلمين، واجتهاده الذاتي حين عمل معلما في محافظات العراق الجنوبية (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨م) واستمراره على المطالعة واندفاعه للتبحر في أصول اللغة ومبانيها وقواعدها

---

(١) هكذا عرفتهم ٣/٧٩.
(٢) شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦٤.
(٣) المصدر السابق ١/١٦٥.
(٤) هكذا عرفتهم ٣/٨١، والأب انستاس ماري الكرملي حياته ومؤلفاته ص ٣٣.
(٥) هكذا عرفتهم ٣/٨٠.

والتوغل في التاريخ الاسلامي، واهتمامه بالشعر والأدب لم تكن معزولة عن اتصاله بالكرملي فيما بعد، والتي مهدت الطريق أمامه للذيوع والشهرة، وكانت عاملا من أقوى العوامل في تكوينه، يضاف اليها اتصاله بعد سفره الى باريس (١٩٣٤) بالميرزا محمد القزويني وملازمته مجلسه ومكتبته واستفادته البالغة منها، كذلك ملازمته المكتبة الوطنية بباريس ونقله بخط يده، مئات المخطوطات العربية الجليلة المجهولة[١] والتي أشار اليها فيما بعد، وأفاد منها غيره في أثناء اقامته في باريس، وكان الكرملي واحدا منهم[٢].

ان ما حصل عليه الدكتور مصطفى من مجالس العلماء ومكتباتهم، وتعرفه زوارهم زاد من سعة أفقه واطلاعه، اذ اهتدى عن طريقهم الى جميع المظان للشارد من النصوص والمخطوطات النادرة، وليكمله بمصدر آخر هو اجتهاده الذاتي.

٤ ـ اجتهاده الذاتي:

لم يقف مصطفى جواد على ما حصل عليه من المصادر التي أشرنا اليها بل أضاف اليها من جهده وجده واجتهاده الشيء الكثير والذي بدأ منذ أن تعثرت دراسته الابتدائية ووفاة والده، اذ انقطع عن المدرسة وعول على الاجتهاد الذاتي[٣] الذي استمر حتى آخر أيام حياته، فلم يقعده المرض، ولم يفت في عضده «بل انه ليتسلى في مرضه بالقراءة والكتابة

---

(١) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٨٢ و (هكذا عرفتهم ٣/٨٧).
(٢) الأب انستاس ماري الكرملي ـ نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، ص ١٧٤، ١٧٥، ١٨١.
(٣) مجلة لغة العرب جـ٩ (ايلول) سنة ٦ ص ٦٤٦.

فيتناسى ما يعاني من العلل بالانصـراف بكله الى البحث والاستقصاء وتفلية الكتب وتقليبها بطنا لوجه»[1].

لقد أوتي الدكتور جواد حبا للعلم لا يكافئه حب، فاتخذ منه خـدنا وعشيقا ونديما ، فكان انكبابه على العلم عجيبا لأنه ينبع من هوى نفسه وشغاف قلبه ، يقوم الليل قيام الزهاد المتبتلين ، فلا يكحل عينيه الكرى الا لماما ، غارقا بـين كتبـه ودفاتره ومحابره ، في مسألة لغوية يحققها ، أو معضلة تاريخية يحل مغلقها ، أو أثر دارس يزيل عنه غبار السنين فيفك طلاسم وجوده عبر القرون، وينهض في البكور فلا يفرط بساعة من نهار لأنه من ألد أعداء الكسل والالتذاذ بالراحة، فهو القيم الذي لا يستريح، والديدبان الذي لا ينام، وقد ظل على ذلك وفيا حتى لفظ أنفاسه الأخيرة[2] وما تركه من مخطوط ومطبوع ومحقق ومترجم أصوب دليل.

---

(١) هكذا عرفتهم ١٤٧/٣ ، وذكر مثل هذا الدكتور صفاء خلوصي في (مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٨).

(٢) كمال ابراهيم ـ مصطفى جواد وخصائصه العلمية (ذكرى مصطفى جواد) ص ٥٧ .

القسم الثالث

آثاره

ترك الدكتور مصطفى جواد ثروة عظيمة من التاليف الثمينة، منها ما وضعه بنفسه، ومنها ما شارك فيها غيره، اضافة الى مجموعة من الكتب المخطوطة ومئات المقالات والدراسات المنشورة في عشرات المجلات والجرائد العراقية والعربية، والتي ما زالت تنتظر همة الباحثين لنشرها والعناية بها وفاء لصاحبها وتحقيقا لفائدتها العلمية واللغوية والأدبية.

(أولا) ـ مؤلفاته المطبوعة التي تفرد بها:

١ ـ أبو جعفر النقيب.
٢ ـ الأمير خلف وأميرة الصين.
٣ ـ أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص.
٤ ـ بغداد في رحلة نيبور.
٥ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد مرتضى الزبيدي (تحقيق)[1].
٦ ـ تكملة اكمال الاكمال في الأنساب والأسماء والألقاب: لجمال الدين بن الصابوني (تحقيق).
٧ ـ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب: لابن الفوطي (تحقيق).
٨ ـ الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير: لابن الساعي البغدادي (تحقيق).
٩ ـ الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة: المنسوب الى ابن الفوطي (تحقيق).
١٠ ـ دار الخلافة العباسية، تعيين موضعها وأشهر مبانيها.
١١ ـ دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ورد على رؤوف جمال الدين.

(١) صدرت منه تسع كراريس من الجزء الأول فقط.

١٢ ـ رباعيات حسين قدسي نخعى (ترجمة).
١٣ ـ رحلة أبي طالب خان الى العراق وأوربه (ترجمة).
١٤ ـ سيدات البلاط العباسي.
١٥ ـ العبر في خبر من غبر: لشمس الدين الذهبي (نقد).
١٦ ـ عصر الامام الغزالي.
١٧ ـ قل ولا تقل.
١٨ ـ لقاء ابن خلدون لتيمور لنك.
١٩ ـ المباحث اللغوية في العراق.
٢٠ ـ مختصر التاريخ: لظهير الدين الكازروني (تحقيق).
٢١ ـ المختصر المحتاج اليه من تاريخ بغداد: لابن الدبيثي: انتقاء الذهبي (تحقيق).
٢٢ ـ ملاحظات على مصور الخط العربي.
٢٣ ـ نساء الخلفاء المسمى: جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والاماء: لابن الساعي البغدادي (تحقيق).

(ثانيا) ـ المؤلفات التي شارك فيها:

١ ـ الأساس في تاريخ الأدب العربي.
٢ ـ بغداد مدينة السلام ـ تأليف ريجار دكوك (ترجمة وتعليق).
٣ ـ بغداد.
٤ ـ تاريخ العرب «موجز».
٥ ـ تاريخ العراق ـ وهو القسم المنشور في دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠.
٦ ـ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: لضياء الدين بن الأثير (تحقيق).
٧ ـ خارطة بغداد قديما وحديثا.
٨ ـ دليل خارطة بغداد المفصل.

٩ - رسائل في النحو واللغة لابن فارس والرماني (تحقيق وتعليق).
١٠ - الفتوة: لابن المعمار البغدادي الحنبلي (تحقيق).
١١ - المصطلحات العلمية التي اخرجها المجمع العلمي العراقي (تسع كراريس).
١٢ - موسوعة العتبات المقدسة - تأليف جعفر الخليلي، وقد أسهم في الجزء الأول من قسم النجف، والجزء الأول من قسم كربلاء، والجزء الأول من قسم الكاظمين، والجزء الأول من قسم سامراء، كما أسهم في الجزء الثاني من الكاظمين (السلك الناظم لدفناء مشهد الكاظم).

(ثالثا) - مؤلفاته الخطية:

١ - أصول التاريخ والأدب (وهو في خمسين جزءا) جمعه مما عثر عليه من المخطوطات النادرة في المكتبات الخاصة لا سيما مكتبة الكرملي والقزويني والمكتبة الوطنية بباريس.
٢ - أعيان العراق والعالم الاسلامي (مجموعة تراجم).
٣ - ترجمة رباعيات الخيام نظما.
٤ - ترجمة لرحلة قام بها رحالة فرنسي في العراق قبيل الحرب العظمى الأولى.
٥ - ربط بغداد القديمة.
٦ - رياض المعارف العربية الاسلامية.
٧ - سياسة الدولة العباسية في أواخر عصورها.
٨ - سيدات البلاط الأموي.
٩ - شعراء العراق في القرن السادس الهجري.
١٠ - الصبح النذير للمصباح المنير (ذكره في كتابه المباحث اللغوية ص ١٣٠).
١١ - الضائع من معجم الأدباء.
١٢ - فقه اللغة العربية الحديث (جاء ذكره في المباحث اللغوية ص ١٣٠).
١٣ - كتاب القلب والابدال (ذكره في المباحث اللغوية ص ١٣١).
١٤ - مدارس بغداد القديمة.

١٥ ـ المعجم المستدرك على معجمات اللغة العربية (ذكره في المباحث اللغوية ص ١٢٩). (والبحوث والمحاضرات مجمع اللغة العربية دورة ٣٢).

١٦ ـ معجم خطط بغداد التاريخية.

١٧ ـ معجم البلدان العراقية التاريخية.

١٨ ـ معجم الجمل العربية. الفرنسية (ورد ذكره في المباحث اللغوية ص ١٣٣).

١٩ ـ مستدرك أعيان الأكراد في التاريخ الاسلامي.

٢٠ ـ مستدرك أعيان الأطباء.

٢١ ـ المستدرك على أعيان الشيعة.

٢٢ ـ نكت الهميان في نكت العميان: للصفدي (تحقيق).

٢٣ ـ نهج السداد في كلام النقاد (ذكره في المباحث اللغوية ص ١٣٢)[1].

---

(١) اعتمدت في ذكر آثاره المطبوعة والمخطوطة وما شارك في تأليفه على المصادر التالية:
- الدكتور مصطفى جواد ـ المباحث اللغوية في العراق ص ١٢٩ ـ ١٣٣.
- رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١٢/٢٣، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٢٤، ١٢٥.
- كوركيس عواد ـ معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٨٠٠ ـ ١٩٦٩) ٣٠٤/٣ ـ ٣٠٦.
- كوركيس عواد ـ المباحث اللغوية في مؤلفات العراقيين المحدثين ص ١٢، ٣٢، ٣٣، ٦٠، ١٠٠.
- جعفر الخليلي ـ هكذا عرفتهم ٨٩/٣ ـ ٩٢.
- عبد الله الجبوري ـ المجمع العلمي العراقي، نشأته، أعضاؤه، أعماله، ص ٦٢، ٦٣.
- وحيد الدين بهاء الدين ـ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية وخططي بغداد الفرد، ص ٧٦ ـ ٧٩.
- يوسف أسعد داغر ـ مصادر الدراسة الأدبية (القسم الأول) ٢٨٢/٣ ـ ٢٨٤.
- جميل الجبوري ـ دليل مطبوعات وزارة الاعلام العراقية ص ١٣، ١٦، ١٧.
- مجلة المورد العراقية المجلد السادس ١٩٧٧ العدد الأول ص ١١٧.
- استمارة المعلومات ـ ارشيف وكالة الأنباء العراقية.
- بيان عضويته في المجمع العلمي العراقي ١٩٦٤/٦٣ (مجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦٤/١٨).

(رابعا) - شعره:

وله في هذا المجال ديوان شعر مخطوط (الكلام المنتظم في الشعور المنسجم) كما كتب القصة والرواية [1] والقصة الشعرية [2] الى جانب أبحاثه اللغوية والنقدية والتاريخية.

بدأ الدكتور مصطفى جواد بقول الشعر وهو لم يزل طالبا في دار المعلمين الابتدائية[3] واستمر على الكتابة على الرغم من أنه نصح بالابتعاد عنه، الا أنه لم يحفل بقول القائل قال: «لأن القريحة هي التي تفرض نفسها وكيف تردم عين ثرارة لها عد لا ينقطع من ماء الطبيعة[4]» فنشر شعرا سياسيا واجتماعيا، وندر أن يكون للشعر موضوع لم ينظم فيه حتى وصف تمور العراق[5].

ولم يقف شعر الدكتور جواد عند حدود العراق ووصف تموره، بل امتد ليسهم في الأحداث التي عاشها الوطن العربي أيضا. فنشر شعرا فيه التوجع والاثارة لمحمد بن عبد الكريم الخطابي ايام محاربته الفرنسيين بالمغرب وما آل اليه أمره بعد ذلك قال:

قل لي الى أين الغضنفر سيقا   أو لم يجد في العالمين شفيعا[6]

وبعد وفاة شوقي، كتب أبياتا قال فيها:

يا شعر غاض معينك الثرثار   فاليوم روضك قاحل مقفار
وانقض من فلك القريض ذكاؤه   فاليوم في الظلم الشديد يدار

---

(١) - ينظر مجلة لغة العرب جـ ٤ السنة ٦ ص ٢٨٦ وما بعدها و جـ ٦ السنة ٦ ص ٥٢٥ وما بعدها.
(٢) الدكتور صفاء خلوصي - مصطفى جواد في أحاديثه ورسائله، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ٣٢.
(٣) جريدة الجمهورية البغدادية العدد ٦٤٥ في ١٩٦٩/١٢/٣٠ ومصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ٥٦.
(٤) شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٥/١ نقلا عن الدكتور مصطفى جواد.
(٥) شعراء العراق في القرن العشرين ١٧١/١.
(٦) المصدر السابق ١٦٦/١.

وكان ذلك عام ١٩٣٢م[١]. وحيا عيد الأدب العربي الدكتور طه حسين أثناء انعقاد مؤتمر مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٧ بالقاهرة بقصيدة من (الطويل) مطلعها:

يعز علينا أن نراك طليحا وأن لا ترى في المرقلين مشيحا
وعز على الآداب أن عميدها عميد فلا يلقى الزمان مريحا[٢]

كما نظم مقطوعات شعرية على نمط (السونيت) الافرنجية وأطلق عليها اسم (الأرنانة)[٣] وعالج نظم رباعيات الخيام اعتمادا على ترجمة للشاعر الزهاوي[٤] وترجم أيضا رباعيات حسين قدس نخعي مرجوا بعد أن ترجمت له من الفارسية نثرا[٥] وبعد أن أحس فيها بأفكار خيامية[٦]. كما نظم المخمسات والمسمطات والموشحات[٧].

وما يؤخذ على شعره، أنه كان شعر العلماء الذي يعوزه الانطلاق من القيود اللغوية[٨] الثقيلة ويسوده المنطق والعقل والدليل أكثر مما تسوده السلاسة والانسجام ورقة العاطفة التي تجذب النفوس[٩]، أما ميزته في قول الشعر والتي قلما يبزه فيها الشعراء فهي أنه سريع البديهة، يطرق كل أبواب الشعر من المديح الى الهجاء الى المجون الى الاعراب عن خواطره بسرعة مدهشة قريبة من الارتجال[١٠].

---

(١) مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ٥٨.
(٢) المصدر السابق ص ٤١.
(٣) أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٩٥
(٤) هكذا عرفتهم ٣/٩٣.
(٥) شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٧٠.
(٦) ملحق جريدة الجمهورية الأدبي (٧٦٧) في ١٩٦٦/٦/٢٤.
(٧) شعراء العراق في القرن العشرين ١/١٦٩.
(٨) الدكتور صفاء خلوصي - مصطفى جواد في أحاديثه ورسائله، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٤.
(٩) هكذا عرفتهم ٣/٩٦.
(١٠) المصدر السابق ٣/١٠٠.

دافع الدكتور مصطفى جواد عن شعره، وقال ردا على من قال: أن شعره ينقص من عبقريته: أنه لم ينشر ديوان شعر ليتسنى لهم الحكم بالجملة لا بالتفاريق، ثم أنه يؤمن أن هناك تفاوتا في الشعر من ناحية القيمة الفنية، يضاف الى ذلك انه انصرف عن التوفر على الشعر لاشتغاله بالتعليم والبحث والتحقيق ونشر التراث العربي الاسلامي في التاريخ والأدب[1].

ان الدكتور مصطفى جواد وان لم يقف في مصاف الشعراء المجيدين بمجموع شعره، الا أن شعره لم يخل من لمحات ودفقات عاطفية وفنية حال دون تدفقها وانسيابها كثرة ما عنده من الشواهد وغلبة الصنعة والتجريد عليه[2].

---

(١) ملحق جريدة الجمهورية البغدادية الأدبي (٧٦٧) في ١٩٦٦/٦/٢٤.

(٢) ينظر تراثه الشعري المنشور في (شعراء العراق في القرن العشرين ١٦٩/١ ـ ١٧٦ و (أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث) ص ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧ و (هكذا عرفتهم) ٩٨/٣، ٩٩، ١٠٠، و (مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية) ص ٥٨ ـ ٦٠ و (مجلة لغة العرب) السنة ٦ ١٩٢٨م.

الفصل الثاني

منهجه وأسلوبه

القسم الأول

منهجه

لم يكتب الدكتور مصطفى جواد كتاباً في النحو، ولم يصدر معجماً لغوياً كما أصدر اللغويون أو على خلاف ما أصدروا، ومع ذلك عد نحوي العراق، واستاذاً مبرزاً في اللغة، من أغناهم نتاجاً وتحقيقاً وأكثرهم صبراً وأناة في متابعة الحقائق[١].

انتشرت مناقشاته وبحوثه النحوية واللغوية في مجلات عراقية وعربية[٢]، وشارك بقسم منها في دورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبغداد[٣] وتضمنت بعضها كتبه المطبوعة والمخطوطة[٤].

وحال كذا يتعب الباحث في تبين منهج الدكتور مصطفى جواد ومذهبه النحوي، على الرغم من علو كعبه بين النحاة المعاصرين وموقفه من القدامى منهم والمتأخرين، ورأيه في مناهجهم، وما ذهبت اليه كتبهم.

إن جمع ما كتبه الدكتور مصطفى جوادِ من مقالات نحوية ودراستها اضافة الى آرائه النحوية التي بثها في كتبه، يبين لنا موقفه من أسس (المنهج النحوي) في السماع والقياس والتأويل والاحتجاج بالشواهد الشعرية والنثرية، ويدلنا على أن المسائل التي عالجها في النحو يمكن أن تندرج تحت قسمين:

---

(١) الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، كلمة المجمع العلمي العراقي (ذكرى مصطفى جواد) ص ٤٩.

(٢) ينظر: مجلة (المجمع العلمي العراقي) منذ تاريخ صدورها (المجلد الأول) ١٩٥٠م ولغاية وفاته ١٩٦٩م. ومجلة (المجمع العلمي العربي) بدمشق بدءا من المجلد ١٨ جـ ٥، ٦ (آيار وحزيران) ١٩٤٣م.

(٣) ينظر: جلسات مؤتمر الدورة (الثانية والثلاثين) مجمع اللغة العربية ـ بغداد ١٩٦٥م، وجلسات الدورة (الثالثة والثلاثين) القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧.

(٤) **كتبه المطبوعة**: (١) المباحث اللغوية في العراق (٢) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم (٣) قل ولا تقل.
كتبه المخطوطه: (١) فقه اللغة العربية الحديث (٢) كتاب القلب والابدال. (٣) المعجم المستدرك.
الكتب التي شارك في تحقيقها: رسائل في النحو واللغة لابن فارس والرماني.

اولهما: مسائل عامة كانت مثار خلاف بين نحاة البصرة والكوفة، أو اجماع عند اغلب النحاة، فمن المسائل العامة قوله: «فليس المصدر مصدرا للفعل[1]» وقوله: «لا نشك في ان القول بمذهب البصريين في كون المصدر أصل المشتقات ضرب من العبث، والجدل في اثباته نوع من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها كما كان مضرا بماضيها»[2].

ومنها: «ان التعدي في الأفعال أي وقوعها من فاعلها على غيره هو الأصل. واللزوم حال عارضة لها»[3] و «هذا تعدى الأفعال ولزومها لم يقل أحد منهم ان الأصل في الأفعال التعدي، لأن الحياة على اختلاف انواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدي، وان اللزوم عارض طارىء»[4].

ومنها ايضا: «وهذه أسماء الأفعال المرتجلة ما هي الا افعال قديمة جامدة ومنها ما هو في دور التطور من الجمود الى التصرف الابتدائي مثل: «هلم يا رجل» أي: تعال، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث في لغة أهل الحجاز كقوله تعالى: «والقائلين لأخوانهم هلم الينا»[5] وأهل نجد كانوا يصرفونه فيقولون للاثنين: (هلما) وللجمع (هلموا) وللواحدة (هلمي) وللنساء (هلمن) فماذا لا تضاف اسماء الأفعال المرتجلة الى الأفعال الجامدة؟ وهذه أسماء الأفعال المنقولة... ما هي في الحقيقة الا جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال»[6].

اما القسم الثاني من المسائل التي عالجها: فهي جملة استدركات وتعقيبات وتعليقات وتخطئة لبعض اساليب الكتاب القدامى والمعاصرين من خلال قراءاته

---

(١) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٧.
(٢) المباحث اللغوية ص ١٤.
(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٤.
(٤) المباحث اللغوية ص ٧
(٥) الأحزاب ١٨.
(٦) المباحث اللغوية ص ٥.

المتنوعة في امهات الكتب والمراجع، ومتابعته لما يصدر من نتاج في النحو واللغة والتاريخ.

من ذلك تعقيبه على ابن جنى قال:

«وكان ابن جنى عالما فاضلا بارعا لا ينكر ذلك ذو فضل الا انه كان ذا فلتات في أقواله وجرئيا في آرائه، مثال ذلك ما ورد في الخصائص[1] عند كلامه على تقدم الضمير على صاحبه لفظا ومعنى، قال ابن جنى:

«قالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عني عَدِيَّ بن حاتم
جزاءَ الكلاب العاوياتِ وقد فَعَلْ

ان الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا (الى فاعل) فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى «أما أنا فأجيز ان تكون الهاء في قوله: «جزى ربه عني عدي بن حاتم) عائدة على (عدي) خلافا على الجماعة»[2]

وقوله عن السيوطي: «ان جلال الدين السيوطي مؤلف البهجة المرضية في شرح الألفية) لما ضرب مثلا من أمثال (باب التنازع) قال: «ومثاله على أعمال الثاني: قاما وقعد أخواك. رأيتهما وأكرمت ابويك. ضرباني وضرب الزيدين»[3] ولذلك ظهر لي أن السيوطي نقل وما عقل. لأن العلماء الالى أجازوا التنازع: «منعوا عند اعمال الثاني ان يذكر للأول ضمير نصب غير عمدة. أي أوجبوا حذف الضمير ان كان (فضلة) كضمير المفعول به المنصوب بغير افعال القلوب والتحويل. فالسيوطي مخطيء في قوله: (رأيتهما) و (ضرباني)

---

(١) ينظر: الخصائص ١/٢٩٤.
(٢) دراسات في فلسفة النحو، ص ١٧
(٣) ينظر: البهجة المرضية، ص ٧٦.

وذلك لوضعه الهاء في الفعل الأول وابقائه الياء في الفعل الثاني وهما فضلة يجب حذفهما عند اهمال العامل الأول[1].

ولم يقف الدكتور مصطفى جواد عند نقد بعض كتب الأولين والاستدراك عليها وملاحقتها بالتعقيب والتخطئة في بعض مسائلها، وانما تصدي أيضا للأوهام الشائعة التي أراد بها: (الغلطات العظيمة الذائعة)[2] لينبه على الغلط ويذكر الصواب ويشير الى الفصيح (لا أن ينعي على ناس معينين أوهامهم، ولكنه يعيب على المصريين على الخطأ خطأهم فاللغة ليست ميراثا لهم وحدهم يعملون بها ما يشاءون من عبث وعيث)[3].

ومن الأوهام الشائعة التي ذكرها قوله: قول العقاد في البلاغ الأسبوعي[4]: فيصدق تصديق البلهاء، جمع (أبله) على (بلهاء) والصواب: (بله) على وزن (خضر)، جمع أخضر وخضراء[5].

وقوله الآخر: (جاء في ص ١٥ من مج ١٨ من مجلة المجمع العلمي العربي: (ولنا ما يكفل اعادة النظر)[6] ويكفل من الكفالة يتعدى بالباء لا بنفسه، وفي أساس البلاغة «وهو كفيل بنفسه وبماله وكفل عنه لغريمه بالمال وتكفل به»[7]. والصواب: ما يكفل باعادة النظر، اما للانسان فيقال (يكفله))[8].

---

(١) فلتة لجلال الدين السيوطي - مجلة لغة العرب جـ ٧ سنة ٦ ص ٥٣٢.
(٢) فوائد لغوية - مجلة لغة العرب جـ ٩ سنة ٦ ص ٦٩٣.
(٣) قل ولا تقل ص ٨، ٩.
(٤) ينظر البلاغ الأسبوعي العدد ٥٢ (١٩٢٧) ص ١٣.
(٥) فوائد لغوية - مجلة لغة العرب، جـ ٩ سنة ٦ ص ٦٩٣.
(٦) ينظر مصطفى الشهابي - نظرة في مجلة مجمع فؤاد الأول (٥) - مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ١٨ ص ١٥.
(٧) ينظر أساس البلاغة ٢/١٧٧.
(٨) الدكتور مصطفى جواد - التوجيه والتنبيه، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢١ جـ ٥، ٦ ص ٢٨٦، ٢٨٧.

وغير هذا كثير أورده في مجلة (المجمع العلمي العربي) بدمشق منذ تاريخ بدئه الكتابة فيها[1] اذ قصد التحقيق ورغب في التنبيه والتوجيه قال: «ولطالما تمنيت أن أقرأ ما ينشر في هذه المجلة الكريمة الوسيمة غير متلبث ولا متمكث لأوفر على نفسي راحتها ولاستجم قلبي بشيء من القناعة والعزوف عن البحث والتحري اللذين لم يجبا على ولا وكلا الى، فلم أحل من ذلك التمني بطائل ولا اعفيت المجلة من التعاليق والاستدراك... فأقول بعد التمثل بقول الراجز «لا بد مما ليس منه بد»[2].

ومن خلال ذلك نستطيع ان نحدد الغاية والدوافع التي كانت وراء الكثير من كتابات الدكتور مصطفى جواد النحوية وآرائه فيها قال: «فأنا حسب علمي لي آراء وجولات فكرية في النحو والصرف واللغة واجتهادات، فلا يصح التغاضي عنها»[3].

وقال: «وهذا بحث لم يطرقه علماء النحو من قبل»[4] يقصد رأيه في (مبحث التعدي واللزوم) وأضاف: «وذكرنا ان ذلك مما لم يعرفه علماء النحو، لأنهم لم يفكروا فيه»[5] وقال في نصب المفعول لاجله: «ان الصحيح المطرد عندنا فهو نصب المفعول لأجله فانه في رأينا منصوب بحذف لام الجر... ولا ندري اسبقنا عالم من علماء النحو أم لم يسبقنا الى ذلك»[6]

ومما قاله ايضا في مباحث اخرى «وهذا مما لم يعرفه العلماء القدماء»[7] و

---

(١) ينظر: مجلة المجمع العلمي العربي، مجـ ١٨ (١٩٤٣)م وما بعده.
(٢) التنبيه والتوجيه ـ مجلة المجمع العلمي العربي، مجـ ٢١، جـ ٥، ٦ ص ٢٨٦.
(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٦.
(٤) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٧.
(٥) المصدر السابق ص ٤٧.
(٦) المصدر السابق ص ٤٢.
(٧) المصدر السابق ص ١٩.

«هذا مما فات النحويين ـ رح ـ فاستدركناه عليهم كما استدركنا عليهم أمورا اخرى»[1].

وفي نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قال: «ولقد غبرت عدة سنين التمس الدليل على صحة قولهم... فلم اظفر به ولا لمحت خياله، فانه لعمر الله قول مطلق يقتضي العموم ويفيد الشمول، فاذا انت عرضته على الواقع من مسموع اللغة ومقيسها ضاق وتضاءل حتى الاضمحلال»[2].

ومن أمثلة تصدره للحكم بين النحويين قوله: «وفي الحق ان في نحو الكوفيين آراء كثيرة تفضل آراء البصريين وينبغي للغة العصر الانتفاع بها باتباعها ونشرها في العالم العربي العصري»[3].

ان هذه الأمثلة التي ذكرناها بقدر ما تساعد على دراسة (المنهج النحوي) عند الدكتور مصطفى جواد توضح من جانب آخر مدى المعاناة في تحديد منهج نحوي واضح له ورسم أسسه من خلال الآراء التي بثها في كتب ومجلات متفرقة، لا يجمع بينها الا تعلقها بعلم (النحو).

وعليه فان منهجه النحوي الذي نحاول تحديده يعتمد من حيث الأساس على موقفه من أسس (المنهج النحوي) في السماع والقياس وما يتصل بهما من تعليل وتأويل وشواهد شعرية ونثرية وموقفه من النحاة القدامى والمعاصرين ورأيه في تطور اللغة وما آل اليه واقع النحو العصري.

(١) ـ السماع:

يعرف ابن الانباري السماع بأنه الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل

---

(١) المصدر السابق.
(٢) القول الناجع في الغلط الشائع، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ تموز ص ٣٩٧.
(٣) المباحث اللغوية ص ٩.

الصحيح، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة[1] وهذا يعبر عن مذهب المدرسة البصرية التي «تتشدد تشددا جعل ائمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية الا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته»[2] في حين استعت مدرسة الكوفة في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم اذ كانوا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضر العراق[3].

واذا كان السماع هو الطريق الطبيعي لتعرف كنه اللغة وتبين خصائصها وأساس معرفتها فقد اخذ به الدكتور مصطفى جواد وتوسع فيه على مذهب أهل الكوفة، ونستطيع أن نتبين ذلك من خلال قوله: «ان اختيار المذهب البصري في النحو والصرف كان من أسباب استصعاب الدراسة النحوية والدراسة الصرفية ومن البواعث على النفور من اللغة العربية وذلك لتشدد هذا المذهب وميله الى الاشكال وكثرة التأويل والتعليل»[4]

ولما كانت مدرسة الكوفة تسلك مسلك المترخص في السماع القليل وكان أساس مذهبهم الاعتماد على الرواية والنصوص العربية قرآنية وشعرية أكثر من اعتمادهم على الأقيسة النظرية المنطقية. فان البصرة اهملت القليل مما سمع وذهبت به مذهب التأويل، وكانت نزعتهم في بحوثهم وآرائهم نزعة فيها كثير من الميول الفلسفية والحقائق المنطقية، وكان منهجهم خاضعا لهذه النزعة[5] وهذا ما جعله الدكتور مصطفى جواد عيبا في هذا المذهب وسببا من أسباب

---

(١) لمع الأدلة لابن الانباري ص ٢٨.
(٢) الدكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية ص ١٥٩.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المباحث اللغوية ص ١٠.
(٥) عبد الحميد حسن، المذهب الكوفي في النحو واللغة (البحوث والمحاضرات، مؤتمر الدورة ٣٢ بغداد، مجمع اللغة العربية) ١٩٦٥ ص ٢٣٦.

استصعاب الدراسة النحوية والصرفية كما أنه «مذهب مناف لطبيعة اللغات»[1] لأن الصواب كما يرى «كلام العرب لا كلام الكتب»[2] فلم يلجأ الى التأويل في أغلب مباحثه النحوية والصرفية وعده منقصة لأن المعنى هو المتحكم في التركيب ولأن منطق تركيب الكلام مستند اليه ومعتمد عليه كما «ان المعاني هي التي تصرف التراكيب وتتصرف بها ولا يصح العكس، ولو أخذ النحويون جميعا بهذا الرأي وذهبوا الى هذا المذهب لاستغنوا عن كثير من التأويلات الضعيفة والتعليلات الباطلة والحجج الفائلة، حتى صارت حجة النحوي مضرب المثل في الضعف والوهن»[3].

ان موقف الدكتور مصطفى جواد من السماع يقودنا لتبيان موقفه من قضية أساسية تتصل بالسماع اتصالا وثيقا، هي الاستشهاد والذي نعني به الاستشهاد بكتاب الله العزيز والحديث الشريف والنثر والشعر.

أ ـ القرآن الكريم:

القرآن الكريم كان وما يزال موضع اهتمام النحاة عامة والناس أجمعين، وفي ميدان النحو واللغة كان مرجعا لأنه نص صحيح مجمع على الاحتجاج به. ومن هذه الزاوية اهتم الدكتور مصطفى جواد بكتاب الله العزيز خير حافظ للغة العربية على الرغم مما تعرضت له من ترادف نوائب الزمان قال: «والعربية لغة جسيمة عظيمة قويمة، لامة كريمة عظيمة، وقد حافظت على قوامها ونظامها وكلامها بقرآنها العزيز وتراثها الأدبي البارع طوال العصور التي انصرمت بين زمن الجاهلية وهذا العصر»[4].

---

(١) المباحث اللغوية ص ١٣.
(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ فضلاعن ،مجلة لغة العرب جـ ٦ السنة ٦ ص ٥٣٤.
(٣) المباحث اللغوية ص ٨.
(٤) قل ولا تقل ص ٥.

وقوله الآخر: «ولولا هذا القرآن العزيز وهذا اللدين المتين، وهذا الأدب اللفظي الضخم، لطوحت بها الطوائـح، وقامت عليهـا النوائـح، وصارت كاللغات التاريخية، لا تدرس الا عند الضرورة ولا تظهر الا في مواضع خاصة، ولا ينطق بها الا بعد مرانة وتكلف ومعاناة»[1].

وقوله: «ان القرآن الكريم، هـو أعلى نـثر عربي وأفصحـه وأنصعه، واستخراج الشواهد النحوية منه بادىء الرأي أقوى برهان على صحة القواعد وقدمها ووثاقتها، ولطالما رأينا تجافيا من جماعة من النحويين عن أخذ الشواهد منه، بله جماعة من المبشرين المتعصبين البله الذين يرتكبون أشنع الافك وأفظع الجهل بدعواهم أن في القرآن غلطا نحويا يستدلون على اثباته بالشعر الجاهلي الظنين»[2].

لذلك استشهد الدكتور مصطفى جواد بالآيات القرآنية كثيرا في أغلب بحوثه النحوية ودافع عن جملة من آرائه بآيات بينات من كتاب الله العزيز، واستدرك على بعض النحاة بآيات اخرى لبيان بطلان ما ذهبوا اليه، مثال ذلك قوله: «ومن يكون ابن جنى بازاء قراءة القرآن المتواترة؟[3] ويقصد بذلك قول ابن جنى والذي مضمونه: ائمة لحن والصواب أيمه، اذ لا تجتمع همزتان في فاء الكلمة أو عينها أو لامها[4].

ومثال آخر قوله: «إن أسماء الأفعال المنقولة: «ما هي في الحقيقة الا جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال، وهي توابعها، فالأصل في عليك حقك:

---

(١) المباحث اللغوية ص ٢.
(٢) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ٨ ص ١٣٨.
(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٥.
(٤) ينظر الخصائص ٢/٢٣٨.

(أمسك عليك حقك)[١] كقوله تعالى في سورة الأحزاب: «واذ تقول للذي أنعمَ الله عليه وأنعمتَ عليهِ: أَمسِك عليكَ زوجَكَ واتَّقِ الله»[٢].

واستشهد لحذف حرف الجر بعد الفعل (رغب) بقوله تعالى في سورة النساء: «في يَتامى النِّساءِ اللاتي لا تُؤتونهُنَّ ما كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرغَبُونَ أن تَنكحوهنَ..»[٣] خلافا لما نبّه عليه ابن عقيل في شرح الألفية: «ومذهب الجمهور انه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أَنّ وأَنْ.. واما أَنْ وأَنّ فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا... فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو (رغبت في أن تقوم) أو (في انك قائم) فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس»[٤].

وأضاف الدكتور مصطفى جواد قائلا: «قلنا ان هذه القاعدة مطردة جدا (يقصد الحذف) حتى لنقول ان حذف حرف الجر بعد الفعل (رغب) جائز فصيح، لا كما ذكره ابن عقيل» [٥] واستدرك على الزمخشري في تفسيره لهذه الآية[٦] قائلا: «وليس هذا بجيد من مثل الزمخشرى، فان المحذوف من الجملة هو (عن) ليس غير»[٧] ثم ذكر اربع آيات بينات حذف فيها حرف الجر (الباء، في) هي قوله تعالى: «فَنَادتْهُ الملائكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصلي في المِحرَابِ أَنَّ الله يُبَشِّركَ بيحَيي»[٨] وتقديره (فنادته بأن الله)، وقوله جل قوله: «وَشَهِدوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌ

---

(١) المباحث اللغوية ص ٥.
(٢) الأحزاب ٣٧.
(٣) النساء ١٢٧.
(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٥١.
(٥) مشكلات اللغة العربية وحلها ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ٥ ص ١٠٦.
(٦) ينظر: الكشاف ١/٤٢٢.
(٧) مشكلات اللغة العربية وحلها ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ٥ ص ١٠٦.
(٨) آل عمران ٣٩.

وجاءَهُم البينات»[1] أي: «شهدوا بأنه حق، ومنه قوله تعالى: «وَنَطمَعُ أن يُدْخِلَنَا رَبُّنا مَعَ القَوْمِ الصَّالحِين»[2] وتقديره: (نَطمَعُ في أن) وقوله (إذْ تَستَغِيثونَ رَبَّكُم فاستَجابَ لكمَ أني ممدُّكُم بألف مِنَ الملائكة مُرْدفِينَ»[3] أي : باني ممدكم[4].

ولم يكتف الدكتور مصطفى جواد بالقول بضرورة الاستشهاد بـالقرآن الكريم والقياس عليه في باب (النحو) فقط، بل تعدى في ذلك الى المعجمات اللغوية فعاب عليها قلة الشواهد القرآنية لاستعمال الكلم مع أنها أقدم الشواهد تسجيلا وأصحها وأقراها[5]. ثم أنها اغفلت أوجه استعمال الكلمة اذا تعدد اذ لم يستوفها احد من اللغويين، وضرب لذلك مثلا بقوله تعالى في سورة الفجر مخاطبا النفس المطمئنة: «أرجِعِي إلى رَبّكِ راضِيَةً مَرضِيَّةً فادْخُلي في عِبادي وادْخُلِي جَنَّتِي»[6] قال: في الآية الكريمة جاء استعمال (أدخلي) على وجهين: احدهما مع حرف الجر (في)، والآخر بغير حرف الجر، والسر في ذلك: «انه لما استعمل (ادخلي) للظرف المكاني وهو (الجنة) نصبه على الاتساع، ولما استعمل لغير الظرف وهو (عبادي) جيء بحرف الجر كأنك تقول: (دخل فلان دور الناس) ولا تقول: (دخل فلان الناس) بل (في الناس أو بين الناس)[7]»، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: (قَدْ خَلَت مِنْ قبلِكم سُنَنٌ فَسيرُوا في الأرض فانظرُوا كَيْف كانَ عاقبةُ المُكَذِّبينَ)[8]، وقوله تعالى: «والتَفَّتِ الساقُ

---

(1) المصدر السابق ٨٦.
(2) المائدة ٨٤.
(3) الانفال ٩.
(4) مشكلات اللغة العربية وحلها - مجلة المعلم الجديد مجـ ٥ ص ١٠٦.
(5) المباحث اللغوية ص ٣٢.
(6) الفجر ٣٨.
(7) المباحث اللغوية ص ٣٣.
(8) آل عمران ١٣٧.

بالساقِ الى رَبِّكَ يومئذٍ المَساقُ»[١]. فهناك (كان عاقبة المكذبين) وهنا (التفت الساقَ) فالفعل الأول بغير تاء التأنيث والثاني بالتاء، مع العلم أن الوجهين جائزان نحوا، ولكن ما الذي حسن التأنيث في الآية الثانية وما الذي رجح ترك التأنيث في الآية الأولى؟

قال الدكتور مصطفى جواد: (أن العاقبة) مؤنث وعلامة تأنيثه معه فلا يحتاج معها الى تنبيه السامع الى أنه (مؤنث) وان (الساق) مؤنث خال من علامة التأنيث فبالسامع حاجة الى معرفة تأنيثه[٢].

ان الذي ذكره الدكتور مصطفى جواد ليس من الأمور اليسيرة كما يرى بل هو من القواعد العامة التي تحتاج اليها العربية والتي تستوجب في واقع حالها وما آل اليه: «دراسة القرآن دراسة لغوية ودراسة نحوية عودا على بدء ففي ذلك نعش للعربية من كبوتها وتقوية وتوسيع»[٣].

ب ـ الحديث الشريف:

لم يستشهد الدكتور مصطفى جواد الحديث الشريف كثيرا في جملة ما تعرض له من آراء نحوية ولغوية، الا أن ذلك لا يمنع من استخلاص موقفه منه والقياس عليه، ففي جواز تأنيث (عضو) ـ لأنه أكثر مواءمة وأشد ملائمة كما يرى وان صح التذكير في التعبير ـ استشهد حديث الرسول (ص): «تقلدها شلوة من جهنم»[٤] وحمل (عضو) على (شلو)، فكما يصح (شلوة) من (شلو) كما جاء في حديث الرسول الكريم (ص) صح أيضا (عضوة) من (عضو) والمعروف عند العرب (الشلو) بمعنى (العضو) وهو مذكر لفظا[٥].

---

(١) القيامة ٢٩، ٣٠.
(٢) المباحث اللغوية ص ٣٣.
(٣) المصدر السابق ص ٣٤.
(٤) الفائق ١/٣٣٣.
(٥) المباحث اللغوية ص ١٢٤.

لقد تابع الدكتور مصطفى جواد مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف وأدرك خلاف العلماء في الاحتجاج به فقد «ذهب أكثر العلماء الى عدم جواز الاحتجاج بالحديث، وراى بعضهم الاحتجاج به مطلقا»[1]، فذهب الى تقييد الحديث بالصحيح قال: «المروى باللفظ»[2].

ومن خلال ما تقدم نستنتج أمرين :

١ ـ أنه وافق (قرار الاحتجاج بالحديث الشريف) الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة[3]

٢ ـ ان الأحاديث النبوية الشريفة التي ذكرها، على الرغم من قلة عددها، أحاديث قصار وهي مما ثبت باللفظ المروي.

قال السيوطي: وأما كلامه ﷺ، فيستدل منه بما يثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، انما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا)[4]

جـ ـ الشواهد الشعرية والنثرية:

استشهد الدكتور مصطفى جواد في جميع مباحثه النحوية واللغوية بشواهد شعرية ونثرية من كلام العرب الفصحاء، وأكثر منها فكان يسوق ـ غالبا ـ

---

(١) عبد الحميد حسن ـ القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص ١٨٩.

(٢) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) ـ مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٧.

(٣) قرار الاحتجاج بالحديث الشريف: اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الاعاجم في رواتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.
- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي . . . الخ.

ينظر مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ص ٧٤.

ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص ٣

(٤) الاقتراح للسيوطي ص ٥٢.

أكثر من شاهد شعري ونثري لبيان صحة ما يذهب اليه في المسألة الواحدة سواء كانت رأيا أو نقدا أو استدراكا. وغالبا ما كان يجمع بين شواهد الشعر والنثر، وان كانت الشواهد النثرية أقوى عنده من الشواهد الشعرية كما ذكر في كلامه عن (المفعول به المحذوف)[1].

قال: «ان ناسا من علماء النحو يحسبون جملة صالحة من الأفعال المتعدية لازمة، لأنهم يرونها في الغالب منزوعة المفعول لظهوره واشتهاره، منها (أحاط) و (أسرع) و (كف) و (عفا) بمعنى صفح ... الخ، فانها تدخل في تراكيب الجمل فتكون كاللازمة غالبا (أحاط به وأسرع في السير وكف عنه وعفا عنه). والصحيح: ان مفعولاتها محذوفة مقدرة اذا جاءت خالية منها. فالأصل (أحاطه به وأسرع المشي أو الخطا في السير وكف نفسه وعفا ذنبه عنه، او الحساب عنه، ولاشتهار هذا المفعول استغنى عن ذكره. وبعد أن استشهد بآيتين من الذكر الحكيم[2]، ذكر الشواهد الشعرية والتي منها: قول ابراهيم بن علي بن سلمة[3]، وقد جمع بين الاستعمالين

فلا عفا الله عن مروان مظلمةً لكن عفا الله عمَّن قال آمين
قد كنتُ أحسبنيَ جلداً فَضَعضعني قبر بحرّان فيه عصمةُ الدينِ

وقول كثير عزة[4]:

عفا الله عن أُمِّ الحويرثِ ذَنْبَها علامَ تُعنيني وتكمي دوائِيا

وقول محمد بن بشير الخارجي[5]

وإنّي وان لم أجن ذنبا سأبتغي رضاها وأعفو ذنبَها حين تذنب

---

(١) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٣٨ ـ ٤٠
(٢) المصدر السابق ص ٣٨، ٣٩.
(٣) تاريخ الطبري ٧/٤٣٧.
(٤) ديوان كثير عزة ص ١١٠، والاغاني ٩/٣٥.
(٥) الأغاني ١٦/١٣٠.

وقول أشجع بن عمرو السلمى[1]:

الفضلُ عند الذي يعفو ذنوبهم فإن رأى مَذْهباً في عُصبةٍ رَجعا

وقال: «فهذه الشواهد الشعرية التي حضرتنا، وأما الشواهد النثرية وهي أقوى عندنا من الشعرية أبدا».

ثم ذكر قول ابن هرمة الشاعر لأبي جعفر المنصور: «يا أمير المؤمنين كل ذنب بلغك مما عفوته عني فأنا مقر به»[2].. الى آخر الأمثلة والشواهد النثرية التي ذكرها[3].

وبذلك تتضح لنا مدى عنايته بكثرة الشواهد النثرية والشعرية، ففي مسألة واحدة (المفعول به المحذوف) ذكر آيتين من الكتاب العزيز وخمسة شواهد شعرية وسبعة نصوص نثرية.

وفي استشهاده يميل ـ الدكتور مصطفى جواد ـ الى الشواهد النثرية أكثر من الشواهد الشعرية لأن الشعر كما يرى: «لا يصح أن يتخذ دليلا على صحة التعبير ما دام مخالفا للنثر»[4] كما قال: «ان وزن الشعر واقتضاب المعنى وتغيير اللفظ وبعثرته تضطر الشاعر الى الخضوع لها، فاضعف دليل عندي وارد في الشعر مخالفا للنثر المؤيد»[5] ومن المقرر لديه أيضا أن ضرائر الشعر تسوغ للشاعر ما لا تسوغه للناثر[6].

---

(١) كتاب الأوراق لابي بكر محمد الصولى ١٠٢/١.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢٩/٦.

(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٠ ـ ٤١.

(٤) القول الناجع في الغلط الشائع ـ مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤، ٤١٣/٣.

(٥) فوائد لغوية ـ مجلة لغة العرب س ٦ جـ ٨ ص ٥٩٤.

(٦) القول الناجع في الغلط الشائع ـ مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤، جـ ٣، ص ٣٩٩.

واستشهد الدكتور مصطفى جواد بخمسة شواهد شعرية لتقرير قاعدته في (القواعد العامة)[1] التي يقترحها لتيسير العربية على طالبيها[2] وهي شواهد قال عنها: «شواهد من قديم الشعر ومولده ومتأخره»[3] ويوضح هذا النص توسعه في اعتماد الشواهد الشعرية غير متقيد بزمن الاحتجاج الذي حدده النحاة.

وعلى هذا فان الدكتور مصطفى جواد يرى ان انتقاء الشواهد في النحو يجب أن يعتمد بعد القرآن الكريم أولا والحديث المروي لفظا ثانيا على نثر العرب الوارد في الأمثال والأيام والمقامات ثم من الشعر العربي الجاهلي الصحيح صحة نسبية، الخالي من الضرائر كائنا ما كان نوعها، ومقياس الضرائر الأظهر هو مباينتها للنثر العربي على اختلاف ألوانه، ثم انتقاء الشواهد من شعر مابعد الجاهلية[4].

(٢) ـ القياس:

فضل الدكتور مصطفى جواد المدرسة الكوفية على المدرسة البصرية في النحو والصرف كما أشرنا، فلا بد أن يكون منهجه في القياس صورة لمنهج الكوفيين فيه، ومعروف أن منهج الكوفيين في القياس يقوم على الاعتداد بكل ما روي عن العرب مهما قلت شواهده ثم القياس عليه فكان «منهجهم أقرب الى الدراسة اللغوية منه الى الأخذ بأسباب المنطق»[5].

---

(١) ينظر المباحث اللغوية ص ٤١ ـ ٤٩.

(٢) اقترح الدكتور مصطفى جواد جملة قواعد عامة لتيسير العربية على طالبيها والكتاب الناشئين وخصوصا في البحث عن حروف الجر التي تصحب الأفعال. كما قدم بحثا موضوعه (مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية) الدورة ٣٣ مؤتمر مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، ونشر في (البحوث والمحاضرات) للدورة المذكورة ص ٢٥ ـ ٣٤ وأعاد نشره في (دراسات في فلسفة النحو والصرف) ١٩٦٨ ص ١٨٠ ـ ١٩٢.

(٣) المباحث اللغوية ص ٤٥.

(٤) ينظر وسائل النهوض باللغة العربية (٢) ـ مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٨.

(٥) عبد الحميد حسن ـ المذهب الكوفي في النحو واللغة (البحوث والمحاضرات لمؤتمر مجمع اللغة العربية ـ الدورة «٣٢» بغداد ١٩٦٥ ص ٢٣٦).

بينما يقوم مذهب المدرسة البصرية في القياس على الاستقراء العام لنصوص اللغة الفصيحة في بعض بيئاتها، ثم استخلاص القواعد العامة لهذه اللغة كما رويت عن بعض العرب «وعلى ذلك نستطيع أن نقول ان النحو البصري لم يكن نحو العربية كلها»[1] فالبصريون لم يكتفوا بما ضاع من الثروة اللغوية ـ كما يقول ابو عمرو بن العلاء ـ : «ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقله»[2]، بل راحوا يبترون اجزاء من اللغة، ويرفضونها بحجة انها لا تتفق مع القواعد[3].

والذي يتابع مباحث الدكتور مصطفى جواد النحوية يلاحظ مدى تمسكه برأي الكوفيين في القياس، فهو اذ ينعت نحو البصرة بالجمود ومنافاة طبيعة اللغة، يرى في نحو الكوفيين الكثير من الآراء التي تفضل آراء البصريين[4] مع أنه لم يلزم نفسه بجميع أقوالهم، ولا التصديق بكل أدلتهم، اذ ينبغي الاقتصار عنده على ما هو في مصلحة اللغة الكريمة[5] يتبع ما يهديه اليه عقله وما يطمئن الى وجه الصواب فيه.

ومن أمثلة اجرائه القياس وتسامحه فيه قال: «وقال واحد في مقدمة كتابه: (مستشهدا بهذه المختارات في مواطنها» والفصيح الشهير ان يعدى (مستشهدا) بنفسه فيقال: (مستشهدا هذه المختارات. . .) واسم الفاعل كفعله اذا عمل»[6]

---

(١) عبد الحميد حسن ـ المذهب الكوفي في النحو واللغة (البحوث والمحاضرات لمؤتمر مجمع اللغة العربية الدورة «٣٢» بغداد ١٩٦٥ ص ٢٣٥)

(٢) غيث النفع للصفاقسي ص ١٠٠.

(٣) ابو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ص ٤٠٢.

(٤) المباحث اللغوية ص ٩.

(٥) النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٦.

(٦) فوائد لغوية ـ مجلة لغة العرب جـ ٩ ص ٦ ص ٦٩٤.

واستشهد لذلك بقول صفي الدين الحلي[1]: «واستشهد البيض هل خاب الرجا فينا»[2].

ومثلما اعتمد الدكتور مصطفى جواد «صفي الدين الحلي» شاهدا للقياس اعتمد حديث الرسول (ص) في مسألة أخرى، وقاس عليه ففي جواز تأنيث (عضو). قال: نعم يجوز - يقصد التأنيث - لانه دخل في عداد الاخبار وهي ضرب من ضروب الأوصاف. ومن خواص الأوصاف في اطوار اللغة الأخيرة المطابقة في التذكير والتأنيث فلا يمنع من ذلك كون الاسم جامدا. ونستدل على ذلك بقول النبي (ص) لأبي كعب - وقد أعطاه الطفيل بن عمرو الدوسى قوسا جزاء له على اقرائه القرآن: «تقلدها شلوة من جهنـم»[3] والمعروف المشهور عند العرب (الشلو) بمعنى (العضو) وهو مذكر لفظا ومعنى.

واستشهد قول الشريف الرضى: «وانما قال - ص - شلوة ولم يقل شلوا لأنه حمل على معنى القوس وهي مؤنثة والشلو: العضو»[4].

قال الدكتور مصطفى جواد: ونحن نحمل هذا الاسم (العضو) على معنى المرأة المشاركة فتكون (عضوة) كما صار (الشلو) (شلوة). وهذا من باب حمل النظير على النظير لاتحاد السبب بينهما بعد التساوي[5].

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) البيت: سلى الرماح العوالي عن معالينا

واستشهد البيض هل خاب الرجا فينا

ينظر ديوان صفي الدين الحلى (٦٧٧ - ٧٥٠ هـ) ص ١١.

(٣) المجازات النبوية للشريف الرضى ص ٣٨. والفائق للزمخشري ١/٣٣٣.

(٤) المجازات النبوية ص ٣٨.

(٥) المباحث اللغوية ص ١٢٤، ١٢٥، وقل ولا تقل ص ٨٣.

ثم استدل لذلك بقوله (ص) في كتابه الى وائل بن حجر: «انطوا الثبجة وفي السيوب الخمس»[1] فالمتعارف (الثبج) بالتذكير وهو الوسط[2].

ووجها القياس كما قال: «هما حمل المذكر على الاسم المؤنث في معناه وتأنيثه بالتاء. ونقل الاسم من الاسمية المحضة الى الوصفية والحاق تاء التأنيث به لأنه بمعنى صفة مؤنثة»[3]

---

(1) الفائق ١/ ٤.

(2) ينظر: المباحث اللغوية ص ١٢٥. وقل ولا تقل ص ٨٣، والبحوث والمحاضرات - مجمع اللغة العربية - الدورة (٣٣) ص ٢٨.

(3) المبحاث اللغوية ص ١٢٥.

القسم الثاني

اسلوبه

ان الفترة التي عاشها الدكتور مصطفى جواد ملازما لمجلس الأب أنستاس ماري الكرملي ببغداد، مستفيدا من مكتبته العامرة، لم يتوقف أثرها على نمو قابلياته وبروزها، بل كان لها تأثير من نوع آخر في نفسه وأسلوب كتابته ونقده الذي ساده شيء غير قليل من الخشونة التي أخذها عن الكرملي وما اتصف به من الخشونة والغلظة في المناظرة، والمؤاخذة الصارمة لمناظريه، اذ كان يلذ للأب الكرملي تسقط عثرات الآخرين اللغوية والبرهنة على ما يرتكبه بعضهم من أخطاء، فيورد نقده بلهجة لا تخلو من استظهار أو مؤاخذة أو شبه مؤاخذة على الأقل[1].

وفعل الدكتور مصطفى جواد، ما فعله الكرملي متأثرا به[2]، فمثلما كان الكرملي حريصا على سلامة اللغة العربية (يرد على من ينال منها أو ينتقص من شأنها، وعلى من يتهاون في شيء من أمور فقهها ومفرداتها)[3] كان الدكتور مصطفى جواد كذلك، وها هي ذي السنة السادسة من مجلة «لغة العرب» ١٩٢٨م، التي بدأ فيها النشر في هذه المجلة، تدلنا على مضامين تعقيباته من خلال عناوينها: «فلتة من فلتات النحويين» وفيها يقول: « ... وفي ذلك وبال على لغة العرب»[4] و «فلته لجلال الدين السيوطي» وفيها يقول: «... ولذلك

---

(١) هكذا عرفتهم ٨٢/٣.

(٢) كان الكرملي يتحين فرصا ويتصيد مناسبات مختلفة للكتابة في موضوع من الموضوعات فما أن يضع أحدهم كتابا أو معجما لغويا أو ينشر مؤلفا عربيا قديما أو مقالة الا وتصدى الأب الكرملي لتمحيصها ونقدها والرد عليها بكتابة تعليق أو استدراك استيفاء لجوانب الموضوع، ينظر: الأب انستاس ماري الكرملي حياته ومؤلفاته ص ١٣.

(٣) الأب انستاس ماري الكرملي ص ٣٨.

(٤) مجلة لغة العرب السنة ٦ ـ ١٩٢٨ م جـ ٦ ص ٤٤٩.

ظهر لي أن السيوطي نقل وما عقل»[1] و «فلتة لابن عقيل في شرح الألفية» وفيها يقول: «فالقرينة واضحة ولكنها لم تبد لابن عقيل»[2] و «فلتة للشيخ مصطفى الغلاييني» وفيها يقول: «... فاقول: قد غلط الشيخ - غفر العلم غلطة - ثلاث غلطات ..» وليختمها بقوله: «الغلطات اللغوية فظيعة ولا سيما الاغلاط اللغوية في كتب لغوية»[3] وأمثال ذلك كثير[4].

ويرى الاستاذ جعفر الخليلي: «ان هذه العنهجهية أو هذه الخشونة التي ظهرت في كتابة الدكتور مصطفى جواد ونقده فترة من الزمان قد ذهبت بذهاب الشباب ولم تعد تجد فيما يكتب أثرا للغمز واللمز الذي كنت تراه في أيام شبابه باستثناء هجائه وعلى الأخص الهجاء الماجن»[5].

ولست أوافق الخليلي على ما ذهب اليه، فقد تسنى لي الاطلاع على بعض كتب مكتبة الدكتور مصطفى جواد الخاصة والمهداة الى «مكتبة المتحف العراقي» ببغداد وكان قد علق على بعض صفحاتها منتقدا أو مستدركا بأسلوب لا يخلو من الخشونة التي عهدناها في أول كتاباته فضلا عن الاستخفاف. مثال ذلك:

قال الدكتور ابراهيم السامرائي[6] في مبحث التعدي واللزوم: «... ومن المفيد أن نلاحظ أن في هذا العدد الكبير من الآيات ان الفعل (دخل) جاء فيها متعديا كثيرا ولازما قليلا. أما اللازم فقد تعدى الى مفعوله بحرف الجر (على) ان كان الدخول على الأناسي وبحرف الجر (في) ان كان الظرف الذي يصار اليه معنويا».

---

(١) المصدر السابق جـ ٧ ص ٥٣٢.
(٢) المصدر السابق جـ ٧ ص ٥٣٢، ٥٣٣.
(٣) المصدر السابق جـ ٧ ص ٥٣٢.
(٤) ينظر: مجلة لغة العرب السنة ٦ - ١٩٢٨م مطبعة الأيتام - بغداد.
(٥) هكذا عرفتهم ٣/٨٣.
(٦) ينظر: الفعل زمانه وابنيته ص ٨٥، ١٩٦٦م.

فعلق الدكتور مصطفى جواد على ذلك بخط يده: (هذا تعد لفظي يا غافل)[1].

وفي تعليقه على كتاب الخصائص لابن جنى كتب ما نصه: «أمر المؤلف عجيب فمع تبحره وتبعره يسقط في كثير من الاشتقاق فالتخليق مصدر الفعل الرباعي خلق فكيف يؤخذ منه (الثلاثي) الخلق، انما الخلق مأخوذ من الخلق والخلقة لانه صفة للمخلوق»[2]. وذلك لأن ابن جنى ذكر في الخصائص «.... (خُلُق الانسان) فهو (فعل) من خلقت الشيء، أي ملسته، وفيه صخرة خلقاء...»[3]

وكلمة «عجيب» هي التي توزعت على أغلب صفحات الكتب التي راجعتها والتي تحمل استغرابه لما ذهب اليه أكثر المؤلفين في سرد قاعدة نحوية أو صرفية أو ايضاحها بأمثلة وشواهد.

ان الخشونة والاستخفاف اللذين امتاز بهما اسلوب الدكتور مصطفى جواد شملت نقده لأغلب كتب النحاة وآرائهم، ولم يقفا عند حدود تعليقاته الخطية التي لاحظتها، بل ما نشر منها كذلك فعن مبحث «العامل» يقول مثلا: «هذا من اسخف ما قيل وكتب في مباحث النحو»[4].

ان المقالات و المباحث التي نشرها الدكتور مصطفى جواد طيلة حياته العلمية لا يخلو أغلبها من هذا الذي أشرنا اليه، وبشكل أكثر حدة واندفاعا فيما يتعلق بموضوعات نشرها أو تطرق اليها، اذ لا يغفر لمن يتصدى له أو يستدرك عليه مؤكدا ان ما توصل اليه من آراء وان لم يجد صداه في تراث

---

(١) ينظر ص ٨٥ من (الفعل زمانه وابنيته) ـ مكتبة الدكتور مصطفى جواد الخاصة والمهداة الى مكتبة المتحف العراقي ببغداد.

(٢) ينظر: الخصائص ١١٣/٢ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م، مكتبة الدكتور مصطفى جواد الخاصة.

(٣) ينظر: الخصائص ١١٣/٢.

(٤) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٥.

العرب الشعري والأدبي فهو من «اجتهاده»[1] أو كقوله «هذا من استنباطي»[2] أو قوله «فانا حسب علمي لي آراء وجولات فكرية في النحو والصرف واللغة واجتهادات. . .»[3].

ان الخشونة في الرد والتي ظهرت آثارها واضحة على كتابات الدكتور مصطفى جواد كانت سمة لأغلب كتابات معاصريه أمثال العقاد والكرملي والرصافي الذي صرخ مرة بوجه الدكتور مصطفى جواد بكلمة (عامية) عراقية لا تقال الا للنكرات وتعني أكثر مما تعنيه كلمة (صه) العربية وذلك بعد أن لفت الدكتور مصطفى جواد نظر الرصافي وهما في مجلس من المجالس الى كلمة كان الرصافي قد استعملها خطأ. وقد خاطبه العقاد أيضا بقوله: «يا أيها الجواد بلغة العامة لا بلغة الضاد»[4].

ان هذا الاسلوب من التعامل في النقد وهذه الخشونة لدى معاصري الدكتور مصطفى جواد تركت أثرا واضحا في أسلوبه، ولعله كان رد فعل لما وجه اليه من نقد.

على حين خلت بعض مقالاته الأخرى مما اشرنا اليه، فلقد رد على الكرملي ولكن المساجلة بينهما لم تخرج عن حدود الأدب والتجلة والاحترام ولم تتناول الا الموضوع اللغوي (مدار البحث) فكانت مثالا للمناظرة العلمية

---

(١) طلب الشيخ محمد رضا ال مظفر من الدكتور مصطفى جواد أن يؤيد مدعاه بمصادر تجيز دخول الألف واللام على (فوضى)، فأجاب الدكتور مصطفى جواد ان ذلك من اجتهاداته وليس من النصوص الواردة. ينظر (هكذا عرفتهم ٣/١٠١).

(٢) ينظر القول الناجع في الغلط الشائع - مجلة المجمع العلمي العربي. مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٧ (الهامش).

(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٦ - ١٩٦٨م.

(٤) ينظر: هكذا عرفتهم ٣/٨٣.

الصحيحة التي ترمي الى الفائدة لا الى المهاترة والمكابرة والتنقص من شأن المناظر[1].

ان أسلوب الدكتور مصطفى جواد لم يخل من (الجفاف والتوعر) متأثرا في ذلك بطريقة الأقدمين[2]. وكان يزين اسلوبه بكلمات قاموسية مهجورة، يريد احياءها، والباسها ثوب الجدة والحركة باستعماله اياها.

اما جملة فكانت في اغلبها مسجوعة قصيرة، لها ايقاع عند القراءة والالقاء ولكن في أغلبها ثقيلة على الأسماع والالسنة[3].

وبعض النظر عن خشونة اسلوب الدكتور مصطفى جواد وتوعره في غالب احواله، فقد امتاز اسلوبه بالدقة في البحوث النحوية واللغوية والتحقيقية والتاريخية، شأنه شأن العالم الثبت الذي يتحرى كل شاردة وواردة ولا يترك في ذهن القارىء غموضا ولا ابهاما.

أما أسلوبه في الترسل فطريف وكثيراً ما كان يميل فيه الى الدعابة والتماس السجع والكلمات الغريبة[4] وحبه لشوارد اللغة وظرفه اللغوي[5].

قيل عن أسلوبه ولا يخلو القول من نظر: «صعب العبارة غير مشرق الديباجة، تعجبك وتدهشك معلوماته، ولكن اسلوبه لا يرضيك، فهو معقد غير واضح، يحشر فيه كلمات وعبارات أصلب من الحجارة على القلب والفؤاد

---

(١) ينظر: المباحث اللغوية ص ٧٩، ٨٠، واعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث ص ١٩٥.

(٢) جعفر الياسين ـ هؤلاء أدباؤنا، مجلة العرفان مجـ ٣٥ جـ ٦ ص ٨٨٣.

(٣) وحيد الدين بهاء الدين ـ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ٦٩.

(٤) ينظر: اعلام اليقظة الفكرية ص ١٩٣.

(٥) الدكتور صفاء خلوصي ـ مقدمة كتاب (مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية) ص ١٥.

والذوق[1]، كما كان لا يؤمن بالحذف ايجازا أو تيسيرا وبلاغة وهو مبدأ أخذت به لغات الدنيا جميعا[2].

ومثلما امتازت بعض ردود الكرملي بضيق النطاق، اذ كانت لا تتعدى في الغالب تصحيح خطأ أو تقويم رأى أو التنبيه على وهم[3]، امتازت كذلك ردود الدكتور مصطفى جواد بعد ما أضاف اليها الى جانب اللغة والنحو طول باعه في التاريخ.

---

(١) ينظر: مجلة الأسبوع ـ الملحق الأدبي لجريدة الشعب البغدادية، العدد ٣٨٣٤ في ١٩٥٧/٥/٢٥.

(٢) الدكتور صفاء خلوصي ـ مقدمة كتاب (مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية) ص ١٠.

(٣) الأب انستاس ماري الكرملي ص ٣٨.

الفصل الثالث

المسائل النحوية

درس الدكتور مصطفى جواد جملة من (المسائل النحوية) بشكل مباشر أو بآخر، اذ لم يتناول أغلب المسائل النحوية ـ مدار البحث ـ **بالدراسة المباشرة**. وانما تعرض لها بالاشارة والاستدراك من خلال معالجاته لمشكلة النحو وعسره، او اقتراحاته التي قدمها لتيسير سبل العربية على طالبيها.

وقد استطعت تتبع هذه الاشارات والأدلة التي ذكرها وترتيبها حسب، «مسائل النحو» المعروفة من خلال ترتيب أبواب النحو المتعارف عليها اليوم.

أما بعض المسائل الأخرى، فقد أشار اليها من خلال تصويباته التي عرفت بـ (قل ولا تقل) واستطعت استخلاص رأيه في المسألة النحوية ـ مدار البحث ـ وتقديمه ومن ثم التعقيب عليه.

وفيما يلي (المسائل النحوية) التي تعرض لها.

«الابتداء بالنكرة»

قال الدكتور مصطفى جواد:

وهذا باب الابتداء بالنكرة الملازمة لموضع الابتداء كتمثيل النحاة «سرينا ونجم قد أضاء»[1] فقد جوزوا تقدم النكرة لوقوعها في جملة حالية، ولم يفطن احد مهم الى أن السبب هو كون الخبر جملة فعلية، لا كون الجملة حالية فنقول: «كوكب قد طلع وحجر قد سقط على الرجل». واستشهد بما جاء في الأغاني قال:

جاء في أخبار دحمان الأشقر المغني ـ من معاصري الوليد بن يزيد الأموي ـ عن أبي محمد العامري الأويسي قال: «كان دحمان جمالا يكري الى المواضع ويتجر، وكانت له مروءة، فبينا هو ذات يوم قد أكرى جماله وأخذ ماله اذ سمع رنة، فقام واتبع الصوت فاذا جارية قد خرجت تبكي. . .»[2].

فقوله: «فاذا جارية قد خرجت هو ما أشرت اليه من كون الخبر جملة فعلية، ليست من الجمل الحالية[3].

هذا ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد. لأن المبتدأ لا يكون الا معرفة ـ لأنه مخبر عنه، والأخبار عما لا يعرف لا فائدة منه ـ أو ما قارب المعرفة من

---

(١) البيت لم يسم قائله فيما رجعت اليه من مصادر. وتمامه:

سَرَيْنا ونجَمٌ قد أضاء فمذ بدا

مُحيَّاكَ أخفى ضَوْؤَهُ كُلَّ شارقِ

ينظر: شرح شواهد المغني ص ٢٩٢. شرح الاشموني ١/ ٣٠٥. وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢١.

(٢) الأغاني ٦/ ٢٥.

(٣) المباحث اللغوية ص ٦، ٧.

النكرات[1]، وهو على نوعين: معرفة وهو القياس، ونكرة اما موصوفة واما غير موصوفة[2].

قال ابن هشام: يقع المبتدأ نكرة ان عم أو خص. ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت نحو: «مارجل في الدار) أو خصت نحو: «رجل صالح جاءني)[3]، وعليهما قوله تعالى: «وَلَعَبْدٌ مُؤمِن خَير من مُشركٍ»[4] ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة[5]. فالأصل في المبتدأ ان يكون معرفة، ولا يكون نكرة الا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها الى نيف وثلاثين، وزعم انها ترجع الى الخصوص والعموم[6] منها: أن تقع في أول الجملة الحالية، سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله[7]:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق[8]

فـ (نجم): مبتدأ نكرة، وقد: حرف تحقيق.

و (أضاء): فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره (هو) يعود الى (نجم)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. ووقوع كلمة (نجم) في أول الجملة الحالية سوغ مجيئها نكرة، لأنهم اشترطوا: «أن يقع قبلها واو الحال».

ولكن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم[9]. لأن

---

(١) ينظر: المقتضب ١٢٧/٤ وأسرار العربية ص ٦٩ وتسهيل الفوائد ص ٤٦، وشرح التصريح ١٦٨/١.

(٢) شرح المفصل ٨٥/١. .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٨٢.

(٤) البقرة ٢٢١.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٣٠٢/١

(٦) شرح شذور الذهب ص ١٨٢.

(٧) مرت الاشارة الى هذا البيت.

(٨) ينظر: شرح الأشموني ٣٠٥/١ والمغني ٤٧١/٢ وشرح ابن عقيل ٢٢١/١.

(٩) المغني ٤٧١/٢.

من مسوغات الابتداء بالنكرة، أن تكون في أول جملة الحال، سبقتها واو الحال، مثل: «قطعت الصحراء ودليل يهديني، وركبت البحر ليلا وابرة ترشد الملاحين) أم لم تسبقها، نحو: (كل يوم أذهب للتعلم، كتب في يدي)»[1].

هذا خلاصة ما ذهب اليه النحاة في هذه المسألة، ولكن الدكتور مصطفى جواد ذهب الى خلاف ذلك كما أشرنا فالذي سوغ الابتداء بالنكرة عنده في هذه المسألة هو كون الخبر (قد أضاء) جملة فعلية، لا كون جملة المبتدأ والخبر جملة حالية[2].

ومما يؤخذ على رأي الدكتور مصطفى جواد هذا هو: أن الجملة الفعلية لا تسوغ الابتداء بالنكرة، اذ لا يصح أن نقول: (رجل يركض) ونجعل (رجل) مبتدأ، وجملة (يركض) خبرا.

يضاف الى ذلك أن الشاهد الذي ذكره: «... فاذا جارية قد خرجت نبكي...»[3] سوغ الابتداء بالنكرة فيها وقوعها بعد **إذا** الفجائية. وقد جوز النحاة ذلك بقولهم: أن تقع (النكرة) بعد اذا الفجائية نحو «خرجت فاذا أسد» أو (رجل بالباب اذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك (أسد) أو (رجل)[4].

* * *

«خبر كان وأخواتها»

وهذه المسألة من المسائل التي ذهب فيها الدكتور مصطفى جواد الى تأييد رأي الكوفيين: «في ان خبر كان نصب على الحال لا على انه خبر كان[5]

---

(١) النحو الوافي ١/٤٤٢.
(٢) ينظر: المباحث اللغوية ص ٧.
(٣) ينظر: الأغاني ٦/٢٥.
(٤) ينظر: المغني ٢/٤٧١.
(٥) ينظر: الانصاف (مسألة ١١٩) ٢/٨٢٦.

كضرب من التساهل وادخال الخاص في العام» أولا وذلك في مقالة نشرها سنة ١٩٥٠م[1].

قال: فعلى قول الكوفيين يكون (خائفا) في قولهم: (كان زيد خائفا) حالا من الرجل، وبذا يذهب من قواعد النحو (باب الفعل الناقص)[2].

وأضاف الدكتور مصطفى جواد: ان الأفعال هي في الأصل تامة والنقصان المنسوب اليها ان صح فهو فرعي لا أصلي فاذا الحقنا الفرع بالأصل لم يكن في ذلك اخلال، ولا افساد، الا أننا لا نجد بدا أن نقول: ان (كان) وأخواتها الناقصات انما نقصت معانيها الحدوثية فصارت أزمنة مجردة، فالحدث الذي من طبيعة الفعل أن يخبر به انتقل الى الخبر فقيل بدلا من كان جلوس فلان أي حدث (كان فلان جالسا) فكان هنا لم يرد معناها الأصلي الذي هو الكون والحدوث والصيرورة ولو أريد ما استطاعت أن تؤديه بدلالة أننا لا يجوز لنا أن نقول (صار فلان) ونسكت عن الاخبار بجلوسه، فهو محتاج اذن الى الخبر المذكور واحتياجه دال على نقصانه فسمى ناقصا، وعلى ذلك لا يصح البتة قول من قال بجواز أن يكون (قائما) حالا في قولهم: (كان زيد قائما) وذلك لما قدمنا[3] واستشهد قول كمال الدين بن الأنباري: «واما كان فليس فعلا حقيقيا بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ولهذا يسمى فعل العبارة»[4].

وفي ضوء ذلك يقرر الدكتور مصطفى جواد أن الحاق خبر كان وأخواتها هو ضرب من التساهل وادخال الخاص في العام، وفي ضوئه رأى حذف (باب

---

(١) ينظر الدكتور مصطفى جواد ـ النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٦، ٢١٧.

(٤) الانصاف (مسألة ١١٩) ٢/ ٨٢٦.

الفعل الناقص) من أبواب النحو[1]. لأن دليل البصريين وهو قولهم: ان نصب خبر كان واخواتها هو كنصب المفعول لا الحال يدل على ذلك أنه يقع ضميرا في (كنته) و (كناكم) والضمائر لا تقع احوالا[2].

وهذا الدليل القوي يتضاءل لحجة الكوفيين فانهم أجازوا نصب الاسم في المسألة الزنبورية بل استرجحوه: قالوا «كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها»[3] وجواز نصب الضمير في هذه العبارة يجيز - كما يرى الدكتور مصطفى جواد - أن تكون الحال ضميرا لأن هذا الضمير انما استعمل لبيان الحال لا غير، ولأن الجملة التي تحل محله هي الى الحالية أقرب منها الى غيرها[4] قال الله تعالى: «الذي جَعَلَ لكم مِنَ الشجَرِ الأخضَرِ ناراً فإذا أَنتم مِنهُ تُوقِدونَ»[5]. فالتأويل - على مذهب الكوفيين - (فاذ) انتم منه واقدين). وقال تعالى: «وإن تُصيبهـم سيئةٌ بما قَدّمت أيدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنطُونَ»[6] وتأويله عندهم (اذا هم قانطين).

وأياما كان دليل الكوفيين - كما يرى الدكتور مصطفى جواد - فان الأمر على ما قدم من وجوب التساهل والتغاضي في عد خبر كان واخواتها حالا. لأن أدلة البصريين غاية في القوة والوضوح، ولا سيما دليل الضمير والذي يوهنه بالقول: ان ورود الضمير خبرا لكان، انما جاء شاذا أو خاصا بها لأنها أم

---

(١) ينظر: النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية - مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٦.
(٢) ينظر: الانصاف ٢/٨٢٣ والكتاب ١/٤٦.
(٣) المصدر السابق (مسألة ٩٩) ٢/٧٠٢.
(٤) النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٧.
(٥) يس ٨٠.
(٦) الروم ٣٦.

الباب ولم يسمع من العرب «اصبحه ولا أمساه ولا ظله ولا باته» والحال التي يأتي مع الأفعال المذكورة واجبة الذكر[1].

الا أن الدكتور مصطفى جواد ذهب في كتابه «المباحث اللغوية في العراق» الذي صدر سنة ١٩٥٥م الى القول: ان قول الكوفيين، ان خبر كان نصب على الحال، هو الصواب بعينه[2].

ولذلك استحسن في مقالة اخرى نشرها سنة ١٩٦٠م مجيء الحال جامدة باطراد لتكون أخبار كان وأخواتها احوالا[3].

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ذهب الكوفيون الى أن خبر كان نصب على الحال. وذهب البصريون الى أنه نصب المفعول[4].

وتسمى هذه الأفعال ـ كان وأخواتها ـ أفعالا ناقصة وأفعال عبارة[5] فأما كونها أفعالا فلتصرفها واما كونها ناقصة فان الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، اما هي فتدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. وقيل: افعال عبارة أي هي: أفعال لفظية لا حقيقية، لأنها لا تدل على حدث الا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب[6].

ووقع الخلاف في هذا المنصوب، فذهب الكوفيون الى القول بنصبه على

---

(١) النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٨.

(٢) المباحث اللغوية ص ١٠.

(٣) الدكتور مصطفى جواد ـ وسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٥٢. الاستاذ، مجـ ٨، ص ١٥٢.

(٤) الانصاف (مسألة ١١٩) وأسرار العربية ١٣٨.

(٥) شرح المفصل ٨٩/٧

(٦) شرح المفصل ٩٠/٧

الحال. وذهب البصريون الى أن نصبه نصب المفعول[1] ولما كانت (كان وأخواتها) من الأفعال الناقصة التي لا يتم معها كلام، فمن الأرجح أن يعرب ما بعدها اسما لها مرفوعاً تشبيهاً له بالفاعل، وما بعده حال منصوب.

لأن الأخبار بافعال الكينونة والكائنات اخبار لا يصح السكوت عليه غالبا، لأنها انما تدل على الوجود، والأخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة او معدومها، لذلك يستكمل الأخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدث عنه يجهلها المخاطب[2].

وقال الكنغراوي: الأفعال الناقصة: ما لم يتم كلاما الا بحال، أي الا بخبر منصوب يعرب حالا[3].

ويجيء ما يبين الحال منصوبا، لأنه خارج عن الاسناد لأن الاسناد قد تم بين فعل الوجود والموجود نفسه، أما المنصوب فحال تبين هيئة الموجود، سواء أكان وجوده مطلقا كالكون المعبر عنه بكان، أم مقيدا بمجال زمني خاص، كالصباح في (أصبح)، والليل في (بات)، أم متصلا مستمرا، كالكون المعبر عنه بما زال وما انفك، وما برح، وما فتىء، وما دام[4].

وهذا خلاف ما ذهب اليه البصريون، لأن (كان) عندهم ترفع البمتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لأنها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا[5].

أما قول الدكتور مصطفى جواد بحذف (باب الفعل الناقص) من أبواب

---

(١) الانصاف (مسألة ١١٩).
(٢) الدكتور مهدي المخزومي ـ في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٣٢.
(٣) الموفي في النحو الكوفي ص ١٣١.
(٤) في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٣٢.
(٥) أسرار العربية ١٣٨ وشرح التصريح ١/١٨٤.

النحو[1] فعلى رأي ابن مضاء القرطبي في الغاء العامل، اذ تدمج كان واخواتها في (باب الفعل العام) لأنها فعل وليس يهمنا أن يكون تاما أو ناقصا، ومن أجل ذلك نعرب المرفوع بعدها فاعلا، أما المنصوب فنعربه حالا[2].

* * *

«نفى أفعال الاستمرار الماضية»

قال الدكتور مصطفى جواد:

ان أفعال الاستمرار الماضية لا يكون نفيها بحرف النفي «لا» بل يكون بحرف النفي «ما» تقول: ما زال الخلاف قائما، وما انفك قائما، وما فتىء قائما، وما برح قائما، وما ونى، فهي كسائر الأفعال الماضية التي لا تكرر معها «لا»، وذلك أنك لا تقول: «لا جاء محمد» فقط بل ينبغي أن تكرر «لا» فتقول: «لا جاء محمد ولا أرسل رسولا»، فان لم يكن تكرار وجب أن تقول (ما جاء محمد) وكذلك (زال وأخواتها). فليس فيها تكرار. واستثنيت حالة واحدة لاستعمال «لا» من غير تكرار وهي حالة الدعاء والرجاء كأن يقال: (لا زال فضلك دارا)، كما يقال: (لا خاب سعيك) ويقال: (لا برحت محفوظا)، كما يقال: (لا حرمت ثمرة غرسك)[3].

والدكتور مصطفى جواد مسبوق بذلك بقول اليازجي: «ويقولون في مقام الاخبار (لا زال زيد يفعل كذا) يعنون (ما زال) و(لا) لا تدخل على الماضي الا مع التكرار أو العطف على منفى نحو: (لا صدق ولا صلى) و (ما زرت

---

(١) النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٦.
(٢) الدكتور شوقي صيف ـ مدخل الى كتاب الرد على النحاة (ص ٥٤).
(٣) قل ولا تقل ص ٩٨.

زيدا ولا زارني)، والا صار الكلام معها انشاء وانقلب زمان الفعل الى الاستقبال»[1].

وذكر السهيلي في أماليه: ان «لا» حرف ينفي به المستقبل، وقلما ينفى به الماضي الا ان تقدر بمعنى «لم»[2] مثل قوله: «وأي عبد لك لا ألما»[3]

وقال المالقي: تدخل (لا) النافية على الماضي قليلا، قال الله تعالى: (فلا صدق ولا صلى)[4] لأنه في معنى: فما صدق وما صلى. وقال تعالى: (فلا اقتحم العقبة)[5] أي: ما اقتحم.

وقال الشاعر:

إن تغفر اللهم تغفر جما　　　وأَيُّ عبد لكَ لا أَلَّما

أي: ما ألما[6] وخالف بذلك السهيلي الذي قدر دخولها على الماضي بمعنى (لم)[7] ولم ينتبه الى وجوب تكرارها عند دخولها على الماضي لفظا وتقديرا، كقوله تعالى: «فلا صدق ولا صلى»[8] ومن دون حاجة الى التقدير[9]. وترك التكرار في مثل قولنا: «لا شلت يداك» و «لا فض الله فاك» وقول ذي الرمة:

---

(١) لغة الجرائد ص ٥٨.
(٢) أمالي السهيلي ص ٨٢.
(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت وصدره: «ان تغفر اللهم تغفر جما».
ينظر الخزانة ٢٩٥/٢، ولم أجده في ديوانه، ط بيروت، ونسبه ابن هشام في المغنى ٢٢٤/١ الى ابي خراش الهذلي.
(٤) القيامة ٣١.
(٥) البلد ١١.
(٦) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٥٩.
(٧) انظر أمالي السهيلي ص ٨٢.
(٨) القيامة ٣١.
(٩) المغني ٢٤٣/١.

ألا يا أسلَمى يا دارَ ميٍّ على البِلى
ولا زال مُنهلًا بجرعائِك القَطْرُ[1]

لأن المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى[2]

و (لا) الداخلة على الأفعال، لا تدخل عليها غالبا الا مضارعة فتخلصها للاستقبال نحو قولك: (لا يقوم زيد) و (لا يقوم عمرو)، وكأنها جواب (سيقوم أو سوف يقوم)[3].

قال الله تعالى: (إنَ الله لا يظلِمُ مِثقَال ذَرَّةٍ)[4]، وقال تعالى: (فلا تَعلم نَفْسٌ ما أَخفى لَهُم)[5].

أما «ما» فأن من مواضعها انها تكون نفيا للحال والاستقبال، نحو قولك: ما يقوم زيد، وما يخرج عمرو[6] واذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضي، واذا دخلت على المضارع خلصته للحال فتقول: (ما قام زيد، وما يقوم زيد)، فان قلت: (ما يقوم زيد غدا)، فالحكم لـ (غدا) في التخليص للمستقبل، فاذا لم يدخل عليه (غدا) ولا غيرها من المخلصات للاستقبال فحينئذ تكون مخلصة للحال، وهذا بحكم الاستقراء[7].

قال الله تعالى: «ومَا كانوا مُؤ مِنينَ»[8] وقال تعالى: «ومَا يعلَمُ جُنودَ رَبِّكَ إلاَ هُوَ»[9].

* * *

(١) ينظر ديوان شعر ذي الرمة ص ٢٠٦، وشرح شواهد المعنى ص ٢١٠.
(٢) المغني ٢٤٣/١.
(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٥٨.
(٤) النساء ٤٠.
(٥) السجدة ١٧.
(٦) معاني الحروف ص ٨٨.
(٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣١٣.
(٨) الاعراف ٧٢.
(٩) المدثر ٣١.

«خبر إنَّ وأَخواتِها»

قال الدكتور مصطفى جواد:

قول الكوفيين ان (إنَّ) وأخواتِها لا ترفع الخبر[1] هو الصواب بعينه، لأن أداة واحدة لا يصح أن تعمل عملين مختلفين في عبارة واحدة، وان كانا مندرجين تحت جنس عام هو الاعراب[2].

وهذه المسألة من مسائل الخلاف التي ذهب فيها الكوفيون الى أن (ان) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: (ان زيدا قائم) وما أشبه ذلك[3] وذهب البصريون الى أنها ترفع الخبر[4].

وقال سيبويه: وزعم الخليل انها عملت عملين: الرفع والنصب[5] وقد ينصب (ليت) الجزئين عند الفرآء[6]، ومثلها اخواتها عند بعض[7].

وحكى قوم منهم ـ ابن سيده ـ أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا[8].

ولم يتعرض الكوفيون الى خبر ان وأخواتها، لأنه مرتفع عندهم بما كان مرتفعا به في قولك: (زيد اخوك) ولا عمل للحرف فيه[9].

---

(١) ينظر: الانصاف (مسألة ٢٢) ١/١٧٦.
(٢) المباحث اللغوية ص ٩.
(٣) الانصاف ١/١٧٦.
(٤) ينظر: الانصاف ١/١٧٦ واسرار العربية ١٤٨.
(٥) الكتاب ٢/١٣١.
(٦) شرح الرضى على الكافية ٢/٢٤٦.
(٧) الموفي في النحو الكوفي ص ٤٤.
(٨) شرح الأشموني ١/٥٣٥.
(٩) شرح المفصل ١/١٠٢.

وفي شرح الرضى: وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء[1].

أما البصريون فقد ذهبوا الى خلاف ما ذهب اليه الكوفيون الذين احتجوا لرأيهم بالقول: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف ان لا تنصب الاسم، وانما نصبته لأنها اشبهت الفعل، فاذا كانت انما عملت لأنها اشبهت الفعل فهي فرع عليه واذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه لأن الفرع ابدا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول[2].

وهذا ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد وأضاف اليه قوله: أن أداة واحدة لا تعمل عملين مختلفين في عبارة واحدة، وان كانا مندرجين تحت جنس عام هو الاعراب[3].

* * *

«اسم لا النافية للجنس»

وهذه من المسائل التي ذهب فيها الدكتور مصطفى جواد الى رأيين مختلفين في فترتين من حياته. كان رأيه الأول موافقا لمذهب البصريين في قولهم: ان اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح[4] وحجتهم في ذلك: انه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك (لا رجل في الدار) لا من رجل في الدار، لأنه جواب من قال: (هل من رجل في الدار؟) فلما حذفت (من) من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى، وانما بنيت على حركة لأن لها

---

(١) شرح الرضى ٢/٣٤٦.
(٢) الانصاف ١/١٧٦.
(٣) ينظر: المباحث اللغوية ص ٩.
(٤) الانصاف (مسألة ٥٣) ١/٣٦٦.

حالة تمكن قبل البناء، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات[1] وهكذا كل شيء يتضمن معنى الحرف يجب له البناء[2].

وبهذا قال الدكتور مصطفى جواد في مقالة نشرها سنة ١٩٢٨: «ان البناء بحذف التنوين فقط، واسم (لا) النافية للجنس عند بنائه لم يمتنع ظهور علامة النصب عليه»[3].

وقال سيبويه: «لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (ان) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل الا في نكرة[4] تنصبها بغير تنوين، وانما كان ذلك لأن الأخبار انما وضعت جوابات للاستفهام. فاذا قلت: (لا رجل في الدار) لم تقصد الى رجل بعينه، وانما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره[5]. أما ترك التنوين، فلأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر[6].

هذا ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد في مقالته الأولى التي أشرنا اليها[7]. الا أنه عاد بعد ذلك فوافق الكوفيين في قولهم: ان الاسم المفرد النكرة

---

(١) المصدر السابق ٣٦٧/١ وينظر: اسرار العربية ٢٤٦.
(٢) معاني الحروف ص ٨١.
(٣) الدكتور مصطفى جواد ـ النحويون والمنادى ـ مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ١٩٢٨ ص ٦٦١.
(٤) الكتاب ٢٧٤/٢.
(٥) المقتضب ٣٥٧/٤.
(٦) المصدر السابق.
(٧) ينظر (النحويون والمنادى) مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٦١.

المنفى بـ (لا) معرب منصوب بها»[1] وان لم يشر الى ذلك صراحة في مقالته التي نشرها سنة ١٩٥٠م.

قال: وحذف التنوين من اسم (لا) التبرئة أي: النافية للجنس، لأن تنوينه يدل على العموم التام وحذفه يدل على العموم الخاص وهو نفس الجنس بالنسبة الى الجنس لا بالنسبة الى غيره، فهو نفي مخصوص أي علم في النفي[2]. وظاهر كلامه أنه عدل عن قوله الأول فسماها (لا التبرئة)، وهذا مصطلح الكوفيين في تسميتها[3]. أما في كتابه «المباحث اللغوية» الذي صدر سنة ١٩٥٥م فانه قال: قول الكوفيين: ان الاسم المفرد النكرة المنفى بـ (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها هو الصواب بعينه[4]

وأوضح الرضى في شرح الكافية الخلاف في ذلك قال: والفتحة في (لا رجل) عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما، وانما الاختلاف بينهم لا جمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر. فأول المبرد قوله (تنصبه بغير تنوين) انها نصبته

---

(١) الانصاف (مسألة ٥٣) ١/٣٦٦.

(٢) النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢٢٢.

(٣) وتسمى (لا التبرئة) دون غيرها من أحرف النفي، وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كانت ما كانت لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص. ينظر شرح التصريح ١/٢٣٥.
وقال الفراء، في قوله تعالى (فلا ناصر لهم) ـ محمد ١٣.
... وان كنت قد نصبْت (الناصر) بالتبرية. ينظر معاني القرآن ٣/٥٩. وقال ثعلب، تعقيبا على قول الشاعر:
فكيف بليلة لا نوم فيها ولا قمر لساريها منير
(جعل لا «التبرية») بمعنى غير. ينظر مجالس ثعلب ١/١٣١.

(٤) المباحث اللغوية ص ١٠.

أولا لكن بني بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا. وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله[١].

* * *

«المفعول الثاني لظن»

وهذه من المسائل التي ذهب فيها الدكتور مصطفى جواد الى تأييد رأي الكوفيين: في ان المفعول الثاني لظن نصب على الحال لا على أنه مفعول ظن[٢] كضرب من التساهل وادخال الخاص في العام أولا وذلك في مقالة نشرها سنة ١٩٥٠م[٣].

قال: فعلى قول الكوفيين يكون (خائفا) في قولهم: (ظنوا الرجل خائفا) حالا من الرجل، وبذا يذهب من قواعد النحو (باب المفعول الثاني) الذي أصله خبرا لمبتدأ[٤].

وأضاف: أما المفعول الثاني لـ (ظننت واخواتها) فقد قال الكوفيون ان (ظننت زيدا قائما) معناه (ظننت زيدا في حالة القيام) فعلى هذا يكون (قائما) نصب على الحال، وجمعوا بين خبر كان واخواتها والمفعول الثاني لظننت وأخواتها واحتجوا لهما[٥].

---

(١) شرح الكافية ١/٢٢٥.
(٢) ينظر: الانصاف (مسألة ١١٩) ٢/٨٢٥.
(٣) ينظر: الدكتور مصطفى جواد ـ النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية. مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٦.
(٤) المصدر السابق.
(٥) ينظر: الانصاف (مسألة ١١٩) ٢/٨٢٥.

وفي الحق ان وقوع المفعول الثاني (ظننت) معرفة ولا سيما اذا كانت المعرفة ضميرا هو أقوى دليل عند البصريين على نقض حاليته[1] فان احتججنا بأن خبر كان جاز وقوعه ضميرا لاختصاص (كان) بذلك وكونها أم الباب أو لشذوذه فانا لا نستطيع أن نحتج بذلك لـ (ظن) وحدها لأن أفعال اليقين وأفعال الرجحان كلها مشتركة في ذلك[2].

لذا فان الدكتور مصطفى جواد يرى في اختيار رأي الكوفيين وتأييده: أن الفعل المتعدي، كائنا ما كان، لا يجوز في طبيعة الوجود وحيز الحقيقة ان ينصب الا مفعولا حقيقيا واحدا والسبب في ذلك أن الحدث واحد فلا يقع الا على جهة واحدة سواء أكانت موحدة أم ذات اجزاء، فكما يتعدى الفاعل وفعله واحد فكذلك يتعدد المفعول به وهو واحد من حيث وقوع الفعل عليه حقيقة. فالمفعول الثاني والمفعول الثالث ـ ولا نعني ههنا الترتيب التعبيري ـ ليس مفعولين حقيقين، فشأنهما كشأن الحال في النصب[3].

وأضاف الدكتور مصطفى جواد: ان الأفعال التي عزى اليها نصب مفعولين أو ثلاثة، لها أصول لا تنصب على المفعولية الا مفعولا واحدا فلو كانت كما عزى اليها لاشبهت اصولها في النصب أو ساوتها اصولها فيه، فنصبها لما يزيد على الواحد ينبغي أن يكون من آثار التطور والتحول، ويستوجب ذلك أن يسبق التأويل التحليل، فيكون (ظننت زيدا قائما) في الأصل (ظننت أن زيدا قائم) وتأويله (ظننت قيام زيد) وقد نصب مفعولا واحدا بخلاف ما ذهب اليه البصريون، وهذا هو عمله في وضعه، ولما حللت الجملة وحذفت منها (أن) صارت (ظننت زيدا قائما). وبذلك نعلم أن عده حالا انما جاز على

(١) المصدر السابق.
(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢١٩.
(٣) النحو الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢٢٠.

الاتساع والتساهل، والذي يذهب الى أنه وخبر كان حالان حقيقيان يجب أن لا يغرب عن باله أن زمان الحال ينبغي أن يقارن زمان الفعل أو شبهه ان لم يكن سابقا له، فزمن الخوف في نحو (جاء زيد خائفا) مقارن لزمن المجيء في الحقيقة، ومقارنته لا تمنع ان يكون سابقا له، على أنه لا يجوز أن يتأخر زمن الخوف عن زمن المجيء في حال من الأحوال، وهذا لا يصح أن يكون في: (كان زيد خائفا) و لـ (ظننت زيدا خائفا). فالتساهل واجب في عدهما حالا[1].

ثم ذهب الدكتور مصطفى جواد في كتابه (المباحث اللغوية في العراق) الذي صدر سنة ١٩٥٥م الى القول:

ان قول الكوفيين ان المفعول الثاني لظن نصب على الحالية، لا على أنه مفعول ظن هو الصواب بعينه[2] ولذلك أوجب في مقالة نشرها ١٩٦٠م: حسبان المفعول الثاني لظن واخواتها احوالا كأخبار كان واخواتها[3]. على الرغم من احتفاظه برأيه السابق الذي أشرنا اليه في اختيار رأي الكوفيين وتأييده[4].

قال: نقول ذلك وان كان لنا رأي خاص في المفعول الثاني لظن وأخواتها فانا لا نعتقد بوجود مفعولين حقيقين في اللغة لاستحالة وقوع الفعل على جهتين مختلفتين وتأثيره أثرين متباينين في وقت واحد[5].

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

---

(١) المصدر السابق ص ٢٢٠، ٢٢١.
(٢) المباحث اللغوية ص ١٠.
(٣) ينظر وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٥٢.
(٤) ينظر النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢٢٠.
(٥) ينظر المباحث اللغوية في العراق ص ١٠ ودراسات في فلسفة النحو ص ٥٠ والنحو الكوفي واثره في تيسير قواعد اللغة العربية مجـ ١٣ ص ٢٢٠

ذهب الكوفيون الى أن المفعول الثاني لـ (ظننت) نصب على الحال. . . وذهب البصريون الى انه نَصْب المفعول[1] .

وذهب الدكتور مصطفى جواد الى الأخذ برأي الكوفيين على سبيل التساهل لأنه لا يعتقد بوجود مفعولين حقيقيين في اللغة لاستحالة وقوع الفعل على جهتين مختلفتين وتأثيره أثرين متباينين في وقت واحد[2].

والأرجح، هو رأي الدكتور مصطفى جواد في هذه المسألة، وكان الأجدر قوله: ان قول الكوفيين ان المفعول الثاني لظن نصب على الحالية، لا على انه مفعول ظن هو (الأقرب الى الصواب) لا هو (الصواب بعينه)[3].

وذهب الى هذا الرأي فيما بعد الدكتور ابراهيم السامرائي قال: ان (ظن وأخواتها وما يجري مجراها تتطلب مفعولا واحدا اما الاسم المنصوب بعدها فان الأولى أن يكون حالا.[4]

«سد الفاعل أو نائبه مسد الخبر»

قال الدكتور مصطفى جواد:

ان مسألة سد الفاعل أو نائبه مسد الخبر في «أسارٍ ذان» و «امطرود ذان» من الحيل النحوية التي وضحت فيها جهة الاحتيال، ولا يقبل المنطق قولهم بحال من الأحوال ولا سيما أنهم يسندون الابتداء الى الوصف الباقي على الوصفية (سار) و (مطرود) أعني المشتق الذي لم يدخل في الاسمية، وهذا شيء

---

(١) ينظر: الانصاف (مسألة ١١٩).
(٢) ينظر: المباحث اللغوية ص ١٠ ودراسات في فلسفة النحو ص ٥٠. والنحو الكوفي واثره في تيسير قواعد اللغة العربية ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣، ص ٢٢١.
(٢) ينظر المباحث اللغوية ص ١٠.
(٣) النحو العربي (نقد وبناء) ص ٩٠.

مستحيل نقلا وعقلا لأن الوصفية من ضروريات الخبر ومستلزمات الخبرية[1]

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين. اذ أجاز الكوفيون والاخفش: ان يقع الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام[2] نحو قول الشاعر:

خَبِير بَنُو لِهْبٍ، فَلَا تَكُ مَلْغِياً   مقالة لِهبي إذا الطَّيْرُ مرَّتِ[3]

ومذهب البصريين: ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد على نفي أو استفهام[4] نحو: «اقائم الزيدان» «وما قائم الزيدان» لا فرق بين ان يكون الاستفهام بالحرف، أو بالاسم نحو: (كيف جالس العمران)؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف أو بالفعل نحو: (ليس قائم الزيدان)[5].

وهذا خلاف ما ذهب اليه الكوفيون والاخفش كما أشرنا.

وأجاز ابن مالك ذلك: وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام «نحو قوله: فائز أولو الرشد[6]

ولكن الدكتور مصطفى جواد يرى: ان الوصف من مستلزمات الخبر[7] ومن هذا نستنتج: ان (سار) في قولهم: «أسار ذان» ليس مبتدأ، بل هو «خبر مقدم».

---

(۱) الدكتور مصطفى جواد - رسالته المؤرخة في ١٩٥١/٦/٣ - مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٠٧.
(٢) ابن عقيل ١٩٢/١ وشرح التصريح ١٥٧/١ وشرح الأشموني ٢٧٩/١.
(٣) ينسب البيت لبعض الطائيين ينظر: شرح التصريح ١٥٧/١ وفي شرح الأشموني ٢٨٠/١ وشرح ابن عقيل ١٩٥/١ لرجل من طي.
(٤) ابن عقيل ١٩٢/١ وينظر: شرح التصريح ١٥٧/١.
(٥) ابن عقيل ١٨٩/١، ١٩٠
(٦) المصدر السابق ١٩٤/١.
(٧) رسالته المؤرخة في ١٩٥١/٦/٣ - مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٠٧.

ونسب مثل هذا الى ابن مالك في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم، في قولهم: «خبير بنو لهب فلاتك ملغيا».

وهو جواز كون «الوصف» خبير (خبرا مقدما)، وبنو لهب «مبتدأ مؤخراً»[1]

ويرى الدكتور ابراهيم السامرائي:

ان الجملة العربية مؤلفة من المسند والمسند اليه فعلية كانت أو اسمية. وفي قولنا: (أقائم زيد) يكون (قائم): مسند و (زيد): مسند اليه، اذ لا يصح أن يكون (قائم) مبتدأ وهو مسند.

وقولنا: (قائم زيد) هو كقولنا (زيد قائم)، ولا عبرة في الاعتماد على النفي أو الاستفهام، اذ لم يشترط الكوفيون ذلك مثلا، وعليه أجروا البيت الآتي:

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت

فقولهم: ان (زيد) فاعل سد مسد الخبر قلب للحقيقة الاسنادية[2] لأن الجملة العربية تقوم على ركنين رئيسيين أولهما: المسند اليه، وهو موضوع الكلام المتحدث عنه. وثانيهما: المسند، وهو المتحدث به عن ذلك الموضوع[3]

والوجه ان يقال: ان (قائم) مسند خبر مقدم و (زيد) مسند اليه مبتدأ مؤخر[4].

وعليه يمكن القول في قول الشاعر:

«خبير بنو لهب فلاتك ملغيا» ان «خبير» خبر مقدم لأنه مسند و «بنو

---

(١) شرح التصريح ١٥٧/١.

(٢) الدكتور ابراهيم السامرائي ـ النحو العربي (نقد وبناء) ص ٧٢.

(٣) الدكتور مهدي المخزومي ـ في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ٨٤.

(٤) النحو العربي (نقد وبناء) ص ٧٣.

لهب» مبتدأ مؤخر لأنه مسند اليه.

وهذا ما قال به الدكتور مصطفى جواد: في قولهم: «أسارذان»... و «أمطرود ذان»

فـ «سار ذان» خبر مقدم ومبتدأ مؤخر.

* * *

«التنازع»

قال الدكتور مصطفى جواد:

ان جلال الدين السيوطي مؤلف (البهجة المرضية في شرح الألفية) لما ضرب مثلا من أمثال (باب التنازع) قال: (ومثاله على إعمال الثاني: قاما وقعد اخواك، رأيتهما وأكرمت ابويك، ضرباني وضربت الزيدين)[1].

ولذلك ظهر لي أن السيوطي نقل وما عقل. لأن العلماء الألى اجازوا التنازع: «منعوا عند اعمال الثاني ان يذكر للأول ضمير نصب غير عمدة»[2] أي أوجبوا حذف الضمير ان كان فضلة، كضمير المفعول به المنصوب بغير أفعال القلوب والتحويل.

فالسيوطي مخطىء في قوله «رأيتهما» و «ضرباني» وذلك لوضعه (الهاء) في الفعل الأول، وابقائه (الياء) في الفعل الثاني وهما فضلة يجب حذفهما عند اهمال العامل الأول. والعجيب أن السيوطي ذكر هذه القاعدة بقوله: (ولا تجيء مع أول قد أهملا) من العمل (بمضمر لغير رفع... بل حذفه) اي ضمير غير الرفع (الزم ان يكون فضلة)[3].

---

(١) البهجة المرضية في شرح الألفية ص ٥٦ ط ١ مطبعة مصر ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤م

(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ فلتة لجلال الدين السيوطي، مجلة لغة العرب جـ ٧ س ٦ ص ٥٣٢.

(٣) البهجة المرضية ص ٧٧.

أما الصواب كما يقول: فهو «رأيت وأكرمت ابويك وضربا وضربت الزيدين» بحذف ضميري النصب من العاملين الأولين لأنهما مهملان «ولأن الضميرين ليسا بعمدة في الأصل[1].

ومسألة التنازع من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ذهب الكوفيون في أعمال الفعلين، نحو: «أكرمني وأكرمت زيد» و «أكرمت وأكرمني زيد» الى أن اعمال الفعل الأول اولى، وذهب البصريون الى أن اعمال الثاني أولى»[2] ولم يوضح الدكتور مصطفى جواد رأيه في هذه المسألة صراحة، بل ذهب الى تخطئة السيوطي فيما ذكره عند اعمال الفعل الثاني محتجا بقول البصريين الذين أجازوا اعمال الفعل الثاني كما هو ظاهر كلامه.

* * *

«نصب المستثنى بالا»

قال الدكتور مصطفى جواد:

أوجب النحويون نصب المستثنى بالا اذا كان الكلام مشتملا على (المستثنى منه) أي تاما، ومشتملا على (الاثبات) أي غير منفي. والظاهر أن ذينك الشرطين غير كافيين لايجاب النصب فقد جاء في القرآن الكريم: «لَو كان فيها آلِهَة الا الله لَفَسَدتا»[3] برفع كلمة (الله) في حين أن الكلام تام مثبْت. وهذا نقض لذلك الحكم الموجب للنصب. وان التعليل الذي ورد في مختار الصحاح لتلك الآية مضمونة ان (الا) موصوف بها فهي قائمة مقام (غير)[4] وهو صواب لكنه لم يأت بالسبب الذي جعلها موصوفا بها وجهله السبب نقض

---

(١) فلتة لجلال الدين السيوطي، مجلة لغة العرب جـ٧ س ٦ ص ٥٣٢.
(٢) الانصاف (مسألة ١٣) ١/٨٣.
(٣) الانبياء ٢٢.
(٤) ينظر: مختار الصحاح (الا) ص ٢١.

ما بناه النحويون بتجويزه ان يقال (جاءني القوم الا زيد) برفع زيد، وفي ذلك وبال على لغة العرب.[1]

والذي استبانه الدكتور مصطفى جواد هو: ان يضاف (شرط كون المستثنى منه معرفة) عند ايجاب النصب الى بقية الشروط الأخرى، قال: فاذا نظرنا الى قوله تعالى (آلهة) وهو المستثنى منه نجده (نكرة) ولذلك لم ينتصب المستثنى بالا. وكذلك قال الشاعر:

وكل أخٍ مَفارِقَه أخوهُ   لَعَمرُ أبيكَ الا الفرقدان[2]

فالفرقدان لم ينصب لان المستثنى منه (نكرة) وهو (أخ) ولو لم يعضد هذا البيت بالآية السابقة لجعلنا قول الشاعر (الفرقدان) اتباعا للروى. وهذا الحكم يثبت بالتغاضي عن قول القائلين وان (الا) في هذا البيت بدل من (واو العطف) لأن ذلك خطأ واضح لمن يعرف ان الفرقدين ثابتان لا يتفارقان ما شاء الله لكونهما من النجوم الثابتة. اضف الى ذلك ان (الا) لو كانت كذلك لصار عطف الشاعر لغوا مستهجنا لأنه قدم حكما عاما بقوله: (وكل اخ مفارقه أخوه) بيد أن (الا) وردت بدلا من الواو ولكن في غير هذا الاعتبار كقوله تعالى: (الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم)[3] أي: واللمم[4].

وشرط المعرفة الذي أضافه الدكتور مصطفى جواد لم يقل به أحد ممن رجعت الى كتبهم.

---

(١) الدكتور مصطفى جواد - فلته من فلتات النحويين. مجلة لغة العرب جـ ٦ س ٦ ص ٤٤٩.

(٢) البيت من شواهد سيبويه، ونسبه الى عمرو بن معدي يكرب. ينظر الكتاب ٣٣٤/٢ وجمهرة اشعار العرب ص ٣ ومختار الصحاح ص ٢١.
ونسب لحضرمي بن عامر. ينظر الانصاف ٢٦٨/١ وابن يعيش ٨٩/٢ والخزانة ٤٢١/٣ وشرح شواهد المغني ص ٧٨ وشرح الأشموني ٤٣٦/٢.

(٣) النجم ٣٢.

(٤) فلتة من فلتات النحويين، مجلة لغة العرب جـ ٦ س ٦ ص ٤٤٩

قال سيبويه: هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه الا نصبا. لأنه مخرج مما ادخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القوم الا أباك، ومررت بالقوم الا أباك، والقوم فيها الا أباك، وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام[1].

وذكر المبرد أن الاستثناء على وجهين: أحدهما: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا، ثم تأتي بالمستثنى بعد. فاذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم الا زيداً، ومررت بالقوم الا زيداً[2].

وعامل النصب عند البصريين هو الفعل بتوسط (الا) وذهب بعض النحويين الى أن العامل هو (الا) بمعنى (أستثن) وهو قول الزجاج من البصريين[3] وطائفة من الكوفيين[4].

ان ماعده الدكتور مصطفى جواد دليلا على صحة قوله[5] لا يخلو من نظر. لأن (الا) وما بعده يكون وصفا بمنزلة مثل، وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا[6]

قال سيبويه: والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا الا زيد لهلكنا، وانت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ـ ونظير ذلك قوله عز وجل: «لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا»[7]

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٠، ٣٣١.
(٢) المقتضب ٤/٣٨٩ .
(٣) اسرار العربية ص ٢٠١ .
(٤) شرح المفصل ٢/٧٦.
(٥) ينظر: (فلتة من فلتات النحويين) مجلة لغة العرب جـ ٦ س٦ ص ٤٤٩.
(٦) الكتاب ٢/٣٣٢.
(٧) الأنبياء ٢٢.

وقال عمرو بن معذي كرب:[1]

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك الا الفرقدان

كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، اذا وصفت به كلا[2]

والى ذلك ذهب المبرد أيضا قال: ما تقع فيه (الا) وما بعدها نعتا بمنزلة غير، وما أضيفت اليه وذلك قولك: لو كان معنا رجل الا زيد لهلكنا. قال الله عز وجل: (لو كان فيهما الة الا الله لفسدتا) المعنى: لو كان فيهما آلهة غير الله، ولو كان معنا رجل غير زيد، وقال الشاعر:

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك ـ الا الفرقدان

كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه[3]

فقوله تعالى: (الا الله) بالرفع، لأن (الا) صفة بمعنى غير ولا يجوز ان يكون بدلا لأن المعنى يصير الى قولك: لو كان فيهما الله لفسدتا. وقيل: يمتنع البدل لأن ما قبلها ايجاب ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين: احدهما انه فاسد في المعنى، فلو نصبت في الآية لكان المعنى، ان فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة وفي ذلك اثبات له مع الله. واذا رفعت على الوصف لا يُلزم مثل ذلك، لأن المعنى لو كان فيهما غير الله لفسدتا. والوجه الثاني: ان آلهة هنا نكرة والجمع اذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء[4].

ان ماعده الدكتور مصطفى جواد وبالا على لغة العرب[5] ليس كذلك لأن (الا) تحمل على (غير) في الوصفية، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية

---

(١) مرت الاشارة الى هذا البيت.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) المقتضب ٤/٤٠٨، ٤٠٩

(٤) العكبري ـ املاء ما من به الرحمن ٢/٨١.

(٥) ينظر: فلتة من فلتات النحويين مجلة لغة العرب جـ ٦ س٦ ص ٤٤٩.

للمذكور بالمغايرة وأنه ليس اياه أو من صفته كصفته ولا يراد به اخراج الثاني مما دخل فيه الأول فتقول: (جاءني القوم الا زيدا) فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم[1].

أما الشاهد الشعري الذي ذكره:

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك الا الفرقدان

وان (الا) ليست بدلا من واو العطف[2]

فهذا رد على قول الكوفيين. أي: والفرقدان[3]. والمسألة هذه من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

ذهب الكوفيون الى أن (الا) تكون بمعنى الواو. وذهب البصريون الى أنها لا تكون بمعنى الواو. ولكل من الفريقين حجته[4].

والدكتور مصطفى جواد لا يوافق البصريين فيما ذهبوا اليه، قال: بيد أن (الا) وردت بدلا من الواو ولكن في غير هذا الاعتبار كقوله تعالى: (الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم)[5] أي: واللمم[6].

وخلاصة القول: ان النصب يجب اذا كانت الاداة (الا)، وكانت بعد كلام تام موجب، والمراد بالتام ان يكون المستثنى منه مذكورا، وبالايجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام.[7].

---

(١) شرح المفصل ٢/٨٩.
(٢) فلتة من النحويين مجلة لغة العرب جـ ٦ س ٦ ص ٤٤٩.
(٣) الانصاف (المسألة ٣٥) ١/٢٦٨.
(٤) ينظر: الانصاف (المسألة ٣٥) ١/٢٦٦ وما بعدها.
(٥) النجم ٣٢.
(٦) الدكتور مصطفى جواد - فلتة من فلتات النحويين - مجلة لغة العرب جـ ٦ س ٦ ص ٤٤٩.
(٧) شرح شذور الذهب ص ٢٦٣.

قال الله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلا منهم »[1] وقوله تعالى : « فسَجَدَ الملائكة كلهم أَجمعون الا ابليس»[2].

صحيح ان النحاة لم يذكروا، شرط المعرفة الذي استبانه الدكتور مصطفى جواد في نصب المستثنى بعد الا، اذا كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه، الا أن الآية التي استشهد بها في رفع (الله) وقول الشاعر (الا الفرقدان)، فان (الا) بمعنى غير في الآية الكريمة، ونعتا لـ (كل) في البيت المذكور.

أما السبب الذي جعلها موصوفا بها، فمن الراجح هو كون المستثنى منه نكرة يؤيد ذلك ما ذكره العكبري: «والجمع اذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى الا الاستثناء»[3]

وقال الكنغراوي: وان لم يعلم دخوله في المتعدد وعدمه تعذر الاستثناء فيجعل صفة كغير[4] واستشهد بقوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا». يضاف الى ذلك «ان البدل في الايجاب يؤدي الى محال»[5].

أما «غير» فقد منحها النحاة اعراب ما بعد (الا) فهي منصوبة اذا وقعت بعد كلام مثبت، وتابعه اذا وقعت بعد كلام منفى أو منصوبة نصب ما بعد (الا) في سياق النفي أي: على الاستثناء[6]

ويرى الدكتور مهدي المخزومي: ان (غير) و (سوى) مثل (مثل) في ابهامها، ومثل وغير وسوى، اذا لم يسند اليها، او لم يضف اليها: نعت بعد

---

(١) البقرة ٢٤٩.
(٢) الحجر ٣٠، ٣١.
(٣) املاء ما من به الرحمن ٢/٨١.
(٤) الموفي في النحو الكوفي ص ٧٢.
(٥) اسرار العربية ص ٢٠٦.
(٦) الدكتور مهدي المخزومي ـ في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ٢٠٧.

نكرة. وحال بعد معرفة، فاذا نصبت (غير) و (سوى) في هذا الباب، فهما منصوبتان على الحال، واذا رفعتا فيه فهما مرفوعتان على النعت[1].

* * *

«الحال من اسم الجيل لا تجوز»

قال الدكتور مصطفى جواد:

الحال من اسم الجيل لا تجوز، وانما الحال لمتبدل الأحوال، فلا تقل احتفل اهل العراق عربا واكرادا وتركمانا. وانما قل: احتفل اهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمانهم. لأن العرب جيل من الأجيال الكبيرة الشهيرة، واذا عددت العرب حالا هاهنا جاز ان يكونوا هم أنفسهم (غير عرب) في موضع آخر كما تقول: (جاء فلان راكبا فرسا) فانه يجوز ان يكون في موضع آخر ووقت آخر (جالسا أو نائما أو ماشيا)، فهذه صفة الحال. والصواب: اعراب هذه الأسماء وأمثالها على البدلية، فنقول: (عربهم وأكرادهم وتركمانهم) ولا يجوز أن نقول (عربا وأكرادا وتركمانا)، لأن العرب لا يتبدلون بغير العرب والأكراد لا يصيرون قوما آخرين والتركمان لا ينقلبون عربا ولا أكرادا ولا غيرهم، وهذا واضح لكل ذي عقل سليم[2].

ان الذي ذكره الدكتور مصطفى جواد في هذه المسألة لا يخلو من نظر.

فـ «عربا» هنا ليست حالا لأن الغالب في الحال أن تكون وصفا مشتقا[3] وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق[4].

وعلى تقدير جواز مجيء الحال جامدة باطراد كما يرى الدكتور مصطفى

---

(١) المصدر السابق.
(٢) قل ولا تقل ص ٨٠، ٨١ ودراسات في فلسفة النحو ص ١١٢، ١١٣.
(٣) همع الهوامع ١/٢٣٧.
(٤) شرح الكافية ١/٢٠٧.

جواد[1] فان «عربا واكرادا وتركمانا» لا تعرب حالا، والأصوب: نصبها على أنها تمييز يؤيد ذلك:

١ ـ أن الدكتور مصطفى جواد يرى أن التمييز منقول من الجر بمن أو بفي، فقولهم «عنده عشرة دنان زينا» تقديره «من زيت»، وقولهم «هو اوسع منه علما تقديره «في علم»[2] فيكون تقدير العبارة: «احتفل أهل العراق من عرب وأكراد وتركمان».

٢ ـ رأي أكثر أعضاء (لجنة الاصول) في المجمع العلمي العراقي أن التعبير المحدث: «احتفل الشعب عربا وأكرادا» صحيح، على تخريجه تمييزا للنسبة على نحو قوله تعالى: «واشتعل الرأسُ شيبًا»[3] وأصله «اشتعل شيب الرأس».

واستشهدت اللجنة بقول جرير:

فقالَ: أَرى ناراً يُشبّ وَقودها
بحيثُ استفاضَ الجزع شيحاً وغرقدا[4]

وقوله الآخر:

---

(١) وسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٥٢.

(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٨.

(٣) مريم ٤.

وقال الدكتور مهدي المخزومي: التمييز هو المبين مبهما سبق ذكره، سواء أكان المبهم مفردا، نحو: عندي عشرون درهما، أو نسبة نحو قوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبا».

ينظر في النحو العربي (نقد وتوجيه) ص ٨٤ وفي النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ٧٤.

(٤) ديوان جرير ص ١٤٤.

مشَقَ الهَواجرَ لحمَهنّ مع السُّرى

حتى ذَهبَن كلاكِلا وصُدورَا[1]

وقول المتنبي:

مَلِكٌ سِنانَ قَنَاتِهِ وَبَنانُهُ

يتبارِيانِ دَمَاً وعَرْقاً ساكبا[2]

وقوله الآخر:

قد بَلَوتَ الخُطوبَ حلواً ومراً

وسلكتَ الأيَّام حَزْناً وسَهلاً[3]

وقول مهيار:

زعماء على الملوك اذا ما

اعتوروا الملك ناصحا ومشيرا[4]

وقد خالف هذا التخريج الدكتور احمد ناجي القيسي[5].

* * *

«حذف الخبر بعد حيث»

قال الدكتور مصطفى جواد:

ان السلف يحذفون الخبر بعد «حيث» استخفافا للتلفظ[6] واستشهد بقول، مؤلف جمهرة اشعار العرب: «بامثل: أي باهون على، من حيث الوجد

---

(١) ديوان جرير ص ٢٣٣، والبيت من شواهد سيبويه ينظر الكتاب ١/ ١٦٢

(٢) ديوان ابي الطيب المتنبي ١/ ١٢٥.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٢٤ وفيه:

قد بلوت الخطوب مزا وحلوا وسلكت الأيام حزنا ومزنا

(٤) ديوان مهيار الديلمي ٢/ ١١٤.

(٥) جريدة الجمهورية البغدادية العدد ٣٠٨٠ في ٥/ ١٠/ ١٩٧٧.

(٦) الدكتور مصطفى جواد ـ حذف الخبر بعد حيث، مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٦٥.

«لأن الليل...»[1] وبما ورد في شرح نهج البلاغة: «وان دخلت من حيث العدل والصلاح فاقبلها منه»[2]

فـ (الوجد) في القول الأول، و (العدل) في القول الثاني، مبتدأ خبره محذوف جوازا تقديره حسب المعنى، ففي الأول «مؤثر» فتكون الجملة: «من حيث الوجد مؤثر». وفي الثاني «مقصودان» فتكون الجملة: (من حيث العدل والصلاح مقصودان)[3].

وقد ذكر الدكتور مصطفى جواد ذلك كما أشار تنبيها لمن يضيفون (حيث) الى الاسم الذي يليها واستدراكا على النحويين في باب جواز حذف الخبر[4].

و «حيث»: اسم مكان مبهم يفسره ما يضاف اليه، فحيث في المكان كحين في الزمان فلما ضارعتها **أضيفت** الى الجمل، وهي الابتداء، والفعل والفاعل[5].

وقال ابن يعيش: «انه ليس شيء من ظروف الأمكنة يضاف الى جملة الا حيث»[6].

وتلزم «حيث» الاضافة الى جملة اسمية كانت أو فعلية، واضافتها الى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو: «جلست حيث زيدا أراه» وندرت اضافتها الى المفرد[7].

---

(١) جمهرة اشعار العرب ص ٥٨.
(٢) شرح نهج البلاغة ٤/٥٣٨.
(٣) حذف الخبر بعد حيث ـ مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٦٥.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المقتضب ٢/٥٤.
وفيه ٣/١٧٥: «لو افردت «حيث» لم يصح معناها، فلذلك لزمت الاضافة».
(٦) شرح المفصل ٤/٩١.
(٧) المغني ١/١٣٢ وينظر ٢/٤٢٠.

والكسائي يقيسه[1] ومذهبه جواز اضافة «حيث» الى المفرد قياسا تمسكا بقول الشاعر:[2]

وَنَطَعُنهم تحت الكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهم
ببيضِ المَواضي حيث لي العمائِمِ

وعده ابن عقيل شاذا[3].

والى ذلك نبه الدكتور مصطفى جواد في اضافتها الى الاسم الذي يليها لعدم جوازه عنده[4].

فخالف الكسائي[5] لأن الكسائي يرى: جواز اضافة «حيث الى المفرد قياسا[6] مستشهدا بقول الشاعر:

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم
ببيض المواضي حيث لي العمائم

كما مر بنا.

وما ذكره ابن يعيش[7]:

أما ترى حيث سهيل طالعا
نجما يضيء كالشهاب لامعا[7]

«فحيث» ظرف وهو مضاف الى المفرد ندورا

---

(١) المصدر السابق ١/١٣٢.
(٢) قال العيني أنه للفرزدق، ينظر شرح شواهد المغني ص ١٣٣ وفي شرح المفصل ٤/٩٠: رواه عن ابن الاعرابي.
(٣) ابن عقيل ١/١١٤.
(٤) حذف الخبر بعد حيث - مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٦٥.
(٥) ينظر المغني ١/١٣٢.
(٦) شرح المفصل ٤/٩٠ وينظر شرح شواهد المغني ص ١٣٤.
(٧) لم ينسب فيما رجعت اليه من مصادر.

وقيل: الى جملة تقديرا على أن سهيلا مرفوع بالابتداء وخبره محذوف اي مستقر أو ظاهر في حال طلوعه[1].

والى ذلك ذهب الدكتور مصطفى جواد: «فحيث» عنده لا تضاف الى مفرد كما يتوهم، بل الى مبتدأ خبره محذوف جوازا[2].

«أيما لا أيهما»

قال الدكتور مصطفى جواد:

قل: أيما أفضل العلم أم المال؟ ولا تقل: أيهما؟ وذلك لأن (هما) في قولك (أيهما) ضمير يعود الى اسم ظاهر متأخر لفظا ورتبة عودا غير مجاز، مضافا الى أن التركيب مخالف للمنطق اللغوي، «فأي» للاستفهام و (هما) اخبار، ويكون الاستفهام عن الظاهر أول مرة، فاذا كرر الظاهر جاز لنا أن نستفهم عن ضميره، ولما لم يذكر الظاهر في هذه الجملة وضعنا مكانه «ما» فقلنا: أيما أفضل العلم أم المال؟[3].

كذلك يقال: (ايما أحب اليك) لأنه اذا قلت (أيهما) فقد استعملت الضمير (هما) لشيئين لم يسمعهما بعد المسؤول مع أن الضمير هو مختصر للاسم الظاهر وكناية عنه ورمز اليه. فيجب تقديم المرموز اليه قبل الرمز. وهذا (أيهما أحب اليك) هو المسمى عند أهل البلاغة: (الاضمار قبل الذكر) أي: الاتيان بالضمير قبل ظاهره وهو من عيوب الفصاحة.

أما (أيما) فليس فيها ضمير يعود الى متأخر عنها من الأسماء الظاهرة، وأما (كذا وكذا أيهما) فقد جاز لأن الاسمين الظاهرين قد تقدما[4].

---

(١) شرح شواهد المغني ص ١٣٤.

(٢) ينظر (حذف الخبر بعد حيث) مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٦٥.

(٣) قل ولا تقل ص ٢٢.

(٤) مصطفى جواد - رسالته المؤرخة في ١٩٤٩/٩/٣٠، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ٩٥.

هذا ما ذكره الدكتور مصطفى جواد.

ولكن ابن هشام ذكر المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومنها ما ندر استعماله، ولم يشر فيها الى (أيهما) باقرار أو بانكار[1] كما أن «أيهما» وردت في كتب النحو ونشير الى بعضها هنا:

١ ـ قال سيبويه: ... فهذا كله على معنى أيهما أفضل[2].
٢ ـ وقال ابن يعيش: ... أيهما عندك ...[3].
٣ ـ وقال المالقي: ... أيهما قام[4].

كما وردت في كثير من كتب الأدب ونصوص أخرى نجتزيء منها ما يلي:
١ ـ جاء في نهج البلاغة: «وسئل عليه السلام: أيهما أفضل العدل أو الجود؟[5]
٢ ـ وجاء في «العقد الفريد: «وقيل لشريح، أيهما أطيب الجوزنيق أو اللوزنيق؟، قال: لست أحكم على غائب»[6].
٣ ـ وقال الجاحظ: «وقيل لابنة أياس: أيهما أشد الشتاء أم الصيف»[7].
٤ ـ وفي كتاب الأمالي: «ذكروا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ... أيهما أطيب العنب أو الرطب...»[8].
٥ ـ وقال الحريري في المقامة السادسة والعشرين المعروفة بالرقطاء: «ولم أدر بأيهما أنا أضفي فرحا وأوفي مرحا أبا سفارة من دجنة أسفاره، أم بخصب رحاله، بعد امحاله»[9].

---

(١) ينظر المغني ٢ /٤٨٩ ـ ٤٩٣.
(٢) ينظر الكتاب ٣/١٨٠، ٣/١٧٢، ٣/١٧١.
(٣) ينظر شرح المفصل ٨/١٥١.
(٤) ينظر رصف المباني ص ١٣، ٤٥.
(٥) شرح نهج البلاغة ٤/٦٥٥.
(٦) العقد الفريد ١/١٠٦.
(٧) الحيوان ٥/٢٢٤.
(٨) الأمالي للقالي ٢/٥٨.
(٩) مقامات الحريري ص ٢٦٠.

ولكن ما تجدر الاشارة اليه، أن «أيها» وردت دون وجه يجيز ذلك، الا أن تكون هناك فائدة بلاغية، يراد بها تهيئة ذهن السامع للاختيار وتعيين واحد من اثنين ابتداء. بخلاف «أيما» لاحتمال طلب تعيين واحد أو أكثر، أو احتمال ارادة المدح، كقولك: «أيما رجل عرفتك».

قال الراعي النميري:

فأومأْتُ إيماءً خفياً لحَبْتَر

ولله عينا حَبْتَر أيْما فتى[1]

أو احتمال قصد الشرط كقولك: أيما فقير تشاهده فساعده».

ومنه قوله تعالى: «أيما الأجلين قَضَيْتُ فلا عَدوانَ على»[2] أو طلب التعيين والاختيار. قال رجل لابن عياس رحمه الله: أيما أحب اليك: رجل قليل الذنوب قليل العمل، أو رجل كثير الذنوب كثير العمل؟[3].

وبغياب هذه الفائدة، يكون ما أشار اليه الدكتور مصطفى جواد في قوله قل: (أيما) ولا تقل: (أيهما)[4]. هو القياس.

وقال ابن جنى في الخصائص: اذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره[5].

* * *

(١) شرح ديوان الحماسة، القسم الثالث ص ١٥٠٢.
(٢) القصص ٢٨.
(٣) البيان والتبيين ٢/ ٩٤ .
(٤) ينظر قل ولا تقل ص ٢٢.
(٥) الخصائص ١/١١٧ وينظر الاقتراح للسيوطي ص ١٨٨.

«لفظة (عامة) قيل انها للتوكيد»

قال الدكتور مصطفى جواد:

لفظة «عامة» المذكورة في كتب النحو انها تأتي للتوكيد المعنوي مثل: «جاء القوم عامتهم». لم يثبت استعمالها للتوكيد في كلام العرب، وانما قال العرب: «جاء عامة القوم، وأخذ عامة المال، وبقي معنا عامة النهار»[1].

ومع ذلك تدرس على النحو الباطل منذ أكثر من الف سنة الى اليوم وفي كتب المدارس الحديث أيضا[2].

ولفظة «عامة» التي قال عنها الدكتور مصطفى جواد: ان المذكور في كتب النحو أنها تأتي للتوكيد المعنوي[3] لم أجدها في كتب بعض النحاة اذ اغفل ذكرها[4].

وفي شرح الأشموني: وعد هذا اللفظ «عامة» مثل: النافلة، أي الزائد على ما ذكره النحويون في مثل هذا الباب. ونسب ذلك الى ابن مالك.

واعتمد هو ذكر سيبويه لها[5] فلم يعتبرها نافلة، وفسر قول ابن مالك:

واستعملوا أيضا ككُلٍّ فاعِلَه   مِن عَمَّ في التوكيد مثل النافِلَه

قال: لعله أراد أن التاء فيها مثلها في (النافلة) أي: تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول: اشتريت العبد عامته[6]، كما قال الله تعالى: «ويَعقُوبُ نافِلَة»[7].

---

(1) من كلام الامام الشافعي في المواهب الفتحية ١/١٧.
(2) المباحث اللغوية ص ٥.
(3) المصدر السابق.
(4) ينظر: ابن يعيش ٣/٤٠ والمقرب ١/٢٣٩ وقطر الندى ص ٢٩٢ وشرح شذور الذهب ص ٤٢٨ والموفي في النحو الكوفي ص ٥٧.
(٥) ينظر الكتاب ١/٣٧٦.
(٦) شرح الأشموني ٢/٨١.
(٧) الأنبياء ٧٢.

وهذا أقرب الى الصواب[1].

أما قوله: (النافلة) أي: الزائد على ما ذكره النحويون في مثل هذا الباب ونسبته الى ابن مالك، فليس كذلك، لأن ابن مالك عدها من الفاظ التوكيد المعنوي[2]

وقال ابن عقيل: استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل (عـامة) مضافا الى ضمير المؤكد نحو: (جاء القوم عامتهم)[3]

وهي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسـه أو بعامله، ويجب اتصالها بضمير المؤكد لفظا للربط بين التابع والمتبوع[4].

ومما تجدر الاشارة اليه، ان ما ذكره الدكتور مصطفى جواد كان مطلقا وهو بحاجة الى تقييد أكثر، لأن بعض النحاة لم يذكر «عامة» ضمن الفاظ التوكيد المعنوي كما أشرنا و «قل من عدها من النحويين من الفاظ التوكيد»[5] .

أما القول الذي استشهد به الدكتور مصطفى جواد فقد استعملت فيه لفظة «عامة» كلفظة من سائر الألفاظ، وذلك لمخالفتها احكام الفاظ التوكيد المعنوي والتي تلزم اضافتهـا الى ضمير يـطابق المؤكد. نحـو: «جاء القـوم عامتهم، والهندات عامتهن. واشتريت العبد عامته»[6]

* * *

---

(١) ينظر: النحو الوافي ٤١١/٣.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ص ١٦٥.

(٣) ابن عقيل ٢٠٨/٣.

(٤) شرح التصريح ١٢٢/٢.

(٥) ينظر: ابن عقيل ٢٠٨/٣.

(٦) ينظر شرح التصريح ١٢٢/٢.

«المنادى المفرد العلم»

قال الدكتور مصطفى جواد:

اني لاعجب من جعل النحويين «المنادى المعرفة» و «النكرة المقصودة» مبنيا على علامة رفعه في محل نصب لانهم مخطئون فيما ذهبوا اليه ونحن - غلف القلوب - اذا ما اجبناهم الى مذهبهم. فان احتجوا بأن هذا المنادى «مبني» قلنا: ان البناء يحذف التنوين فقط ولا يقلب الفتحة ضمة كما في المنادى المذكور. أو لم يروا الى اسم «لا» النافية للجنس؛ فانه عند بنائه لم يمتنع ظهور علامة النصب عليه. وان احتجوا بأنهم يستكرهون أن يكون المنادى مرفوعا في محل ومنصوبا في آخر، فان ذلك غير مقبول لكونهم لم يستكرهوا الكثير من التجاويز في الاعراب ومنها «المستثنى بالا» الذي يجوز نصبه واتباعه المستثنى منه على البدلية. فالصواب: (ان نرفع المنادى العلم مثل: (يا علي) ونرفع المنادى المعرفة مثل: (يا أيتها النفس المطمئنة)[1] ونرفع النكرة المقصودة مثل: (يا جوابان)، ولنترك التعامي عن الصواب يا غيارى على لغة العرب[2].

وأضاف: وقول الكوفيين: «ان الاسم المنادى المعرف المفرد مرفوع بغير تنوين مثل: (يا قاسم) هو الصواب بعينه، ويؤيد رأيهم في الرفع أنه يقال: (يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة، ويا رجلان، ويا مسلمون) فكل هذه مناديات مرفوعة على التحقيق[3].

وذهب البصريون الى أن هذه المناديات مبنية على الضم وموضعها النصب على المفعولية. ونحن لا يعنينا الجدال بين الكوفيين والبصريين في هذا الموضوع، وانما نأخذ ظاهر مذهب الكوفيين فنعد المنادى في قولهم: (يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا رجل ويا رجلان ويا رجال ويا سائر ويا سائران ويا

---

(١) الفجر ٢٧.

(٢) الدكتور مصطفى جواد - النحويون والمنادى - مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٦١.

(٣) المباحث اللغوية ص ١٠.

سائرون ويا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجال ويا أيتها النفس ويا أيتها النفسان ويا أيتها النفوس) مرفوعا لا مبنياً على علامة الرفع في محل نصب خشية الاحالة، فاننا ان احتججنا بأن ضمة (يا زيد) ليست بضمة رفع فاننا لا نستطيع أن نثبت أن ضمة (يا رجل) وألف (يا زيدان) و واو (يا زيدون) ليست باعرابية، لأن معنى ذلك اثبات المحال وتطلع الى المستحيل، ولو صح أن مثل هذا المنادى محله النصب لجاز نصب (أيتها) و (أيها) على المحل في مثل: (يا أيتها النفس المطمئنة)

و (يا أيها الناس) وهو غير جائز بالاجماع، وكان الخليل يختار في المعطوف الرفع[1] والقرآن الكريم مؤيد للرفع أبدا[2].

وعلى هذا يكون المنادى نوعين: مرفوعا ومنصوبا، فالمرفوع ما ذكرناه والمنصوب (المضاف والمضارع له) أي: الشبيه به والنكرة غير المقصودة، ويكون حذف التنوين من المفرد العلم لتوكيد التعريف لأنه في الأصل علامة التنكير والعموم التام فشأنه في ذلك كشأن اسم «لا» التبرئة أي: النافية للجنس فان تنوينه يدل على العموم التام وحذفه يدل على العموم الخاص وهو نفي الجنس بالنسبة الى الجنس لا بالنسبة الى غيره، فهو نفي مخصوص أي علم في النفي[3].

ويحسن الحاق المنادى العلم والنكرة المقصودة بالأسماء المرفوعة مثل: (يا

---

(١) ينظر الكتاب ٢/١٨٧: ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث ، ولو حمل الحاث على (يا) كان غير جائز البتة نصب أو رفع، من قبل انك لا تنادي اسما فيه الألف واللام بها.

وجاء فيه ٢/١٨٦، ١٨٧: فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر وقرأ الاعرج: (يا جِبالُ أوبي مَعَه والطيرُ) فرفع. الآية ١٠ من سورة سبا.

(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢٢١.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٢.

علي) و (يا رجلان)، فان بقاءهما مرفوعين ومعدودين في المنصوبات غلط ظاهر[1]. هذا ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد.

وقال سيبويه: اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب[2] ونقل عن الخليل زعمه: أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل[3].

فالمنادى أن كان واحدا مفردا، معرفة بني على الضم، ولم يلحقه تنوين، وانما فعل ذلك به، لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معربا[4].

وهذه المسألة محل خلاف بين الكوفيين والبصريين.

ذهب الكوفيون: الى أن الاسم المنادى المعرف المفرد مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء من الكوفيين الى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون: الى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب، لأنه مفعول[5].

ونقل الرضى عن الكسائي قوله: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء، حتى يبني، فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو

---

(١) الدكتور مصطفى جواد ـ وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٥٢.

(٢) الكتاب ٢/١٨٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢/١٨٢، ١٨٣.

(٤) المقتضب ٤/٢٠٤.

(٥) الانصاف (المسألة ٤٥) ١/٣٢٣ وينظر أسرار العربية ١/٣٢٣ وما بعدها.

فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر[١].

وعلى الرغم من أن الدكتور مصطفى جواد يرى أن رأي الكوفيين هو الصواب بعينه[٢] الا أنه لا يعني بجدال الكوفيين والبصريين في هذا الموضوع[٣] بل يعتمد ظاهر مذهب الكوفيين ليسوق رأيه الذي وافقهم فيه[٤] لأنه اذا كان مفردا يرفع ويترك تنوينه، واذا كان مضافا أو شبهه ينصب[٥].

والمنادى المفرد ـ وهو ما لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف ـ يلازم الضم لئلا يشتبه بغيره لو حرك آخره بحركة أخرى، وذلك لأن المنادى معرفة، فلا ينون[٦] ولا تجد من المناديات ما هو منون غير ما اصطلح عليه بالشبيه بالمضاف نحو: «يا طالعا جبلا» و «يا حاجا بيت الله الحرام» وهذا النوع من المناديات معرفة أيضا على الرغم من تنوينه، لأن التنوين في مثله ليس تنوين تنكير ولكنه التنوين الذي يتصل بالفعل الدائم، ليدل على خلوصه للمستقبل، واذا كان الأمر كذلك فليس هناك ما يدعو الى حذفه[٧].

أما المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فكل هؤلاء منصوب، لا لأنه معمول لعامل، ولا لأنه مفعول لفعل محذوف ناب عنه حرف النداء، ولكن لأن الكلام فيهما كان قد طال، واذا طال الكلام ثقل، فاستعين

---

(١) شرح الرضى على الكافية ١٣٢/١.
(٢) المباحث اللغوية ص ١٠.
(٣) المذهب الكوفي وفائدته في تيسير قواعد اللغة العربية ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢٢١.
(٤) المذهب الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية ـ مجلة المعلم الجديد، مجـ ١٣ ص ٢٢٢.
(٥) الموفي في النحو الكوفي ص ٦٤.
(٦) الدكتور مهدي المخزومي ـ في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ٢١٩.
(٧) المصدر السابق ص ٢٢٠.

على ثقله بالحركة الخفيفة التي يستريح اليها العرب كلما مالوا الى التخفيف[1].

وعلى هذا يقترح الدكتور مصطفى جواد الحاق المنادى العلم والنكرة المقصودة بالاسماء المرفوعة، فان بقاءهما مرفوعين ومعدودين في المنصوبات غلط ظاهر[2].

وقد عدهما الجرجاني في باب (ما ينصب فقط) قال:

وأما المعرفة المفردة فمبنية على الضم في النداء، نحو: يا زيد، ويا رجل، ولكن موضعها نصب[3].

«الهمزة هي الأصل في الاستفهام»

قال الدكتور مصطفى جواد:

الهمزة هي الأصل في الاستفهام[4]. واستشهد بقول الزمخشري في المفصل: «والهمزة أعم تصرفا في بابها من اختها «هل». تقول: أزيد عندك أم عمرو؟[5].

وأضاف: يعني أنه لا يجوز في الكلام العربي الفصيح أن يقال: هل زيد عندك أم عمرو؟. فاذا استعملنا حرف العطف «أم» للتعيين بعد الاستفهام وجب أن نستعمل معها «همزة الاستفهام» ولا نستعمل «هل»[6] لأن (هل) لا

---

(١) الدكتور مهدي المخزومي ـ في النحو العربي (نقد وتوجيه) ص ٣٠٧.
(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ، مجـ ٨ ص ١٥٢.
(٣) الجمل ص ٢١.
(٤) قل ولا تقل ص ١٢٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٠.
(٦) قل ولا تقل ص ١٢٢.

تصحب (أم) ان كانت لأحد المسؤول عنهما لا للاضراب بمعنى (بل)[1] قال الله تعالى: «وانا لا نَدرِي أَشَر أريدَ بِمَن في الأرض أم أراد بهم رَبُهُم رشدا؟»[2] وقوله تعالى: «فان تولوا فقل آذنتكم على سواء وان أدرِي أَقَريب أم بعيدٌ ما تُوعدونَ؟»[3] وقال الشاعر[4].

فَقمتُ للِطْيفِ مُرتاعاً وأَرَّقَني فَقلت أَهي سَرَت أمَ عادَني حُلُم؟

وتُحذف الهمزة في الشعر خاصة اذا دل عليها دليل كقول ابن أبي ربيعة[5]:

لعُمرك ما أدري وان كنت داريا بسبعٍ رمين الجمرَ أم بثمان؟

أراد: أبسبع رمين الجمر أم بثمان؟

وعلى هذا قل: أمحمد في الدار أم مستأجرها؟

وقل: أمقيم أنت أم مسافر؟

وقل: أأردت هذا أم لم ترده؟

ولا تقل: هل محمد في الدار أم مستأجرها؟

ولا تقل: هل مقيم أنت أم مسافر؟

ولا تقل: هل أردت هذا أم لم ترده؟

هـذا ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد في[6] كتابه: (قل ولا تقل).

وذلك لأن «الهمزة» هي الأصل في الاستفهام «وليس للاستفهام في

---

(١) دراسات في فلسفة النحو ص ١٠٣.
(٢) الجن ١٠.
(٣) الأنبياء ١٠٩.
(٤) البيت ينسب لزياد بن حمل، وقيل: لزياد بن منقذ، وقيل: للمرار بن منقذ ونقل السيوطي عن الاغاني انه لبدر أخي المرار بن سعيد. ينظر شرح شواهد المغني ص ٤٩ والخصائص ١/٣٠٥.
(٥) ينظر ديوانه ص ٥٩، وشرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٢٥٨.
(٦) قل ولا تقل ص ١٢٢.

الأصل غيره»[1] تدخل على كل ضرب منه، وتتخطى ذلك الى التقرير والتسوية. فالتقرير: قولك: أما جئتني فأكرمتك. وقوله عز وجل: «أليس في جهنّم مثوى للمتكبرين[2] والتسوية: ليت شعري أقام زيد أم قعد. وقد علمت أزيد في الدار أم عمرو؟[3] فالهمزة يطلب هنا بها وبأم التعيين[4].

وقال سيبويه: فاذا قلت: أزيد أفضل أم عمرو؟ لم يجز ههنا الا «أم» لأنك انما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن صاحب الفضل. ومثل ذلك قولك: ما أدري أزيد أفضل أم عمرو؟ وليت شعري أزيد أفضل أم عمرو. فهذا كله على معنى أيهما أفضل[5].

وكذلك تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ والمراد أيهما عندك فأم ههنا معادلة لهمزة الاستفهام ولا تعادل «أم» في هذا الموضع بغير الهمزة، فلا يقال: هل زيد عندك أم عمرو؟[6]

واذا لم تعادل لم تحتج الى (أم)[7] قال الله تعالى: أأنتم أَشَدُّ رَهْبَةً»[8] وقال تعالى: «أتقولون على الله مَا لا تَعْلَمونَ»[9].

كما أن الهمزة لا تذكر بعد (أم) التي للاضراب كما يذكر غيرها[10]. و (أم) المتصلة لا تفارق الهمزة الاستفهامية[11].

---

(١) الكتاب ١/٩٨ وينظر: المقتضب ٢/٤٦، ٧٤، ٣٦٢ والمغني ١/١٤.
(٢) الزمر ٦٠.
(٣) المقتضب ٢/٤٦.
(٤) المقتضب ٢/٤٦.
(٥) الكتاب ٣/١٧٩، ١٨٠.
(٦) شرح المفصل ٨/١٥١.
(٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٤٥.
(٨) الحشر ١٣. وصواب الآية: (لأنتم أشدُّ رهبة) خلاف ما أوردها المالقي.
(٩) الاعراف ٢٨.
(١٠) المغني ١/١٥.
(١١) الموفي في النحو الكوفي ص ١١٥.

ويجوز حذف الهمزة اذا فهم المعنى ودل عليه قرينه الكلام[1] كما في قول ابن ابي ربيعة الذي أشرنا اليه وقول الكميت:

طَرِبْتُ وما شَوْقَاً إلى البيضِ أَطْرَبُ
ولا لعِباً مِنّي وذُو الشَّوقِ يلعبُ[2]

فالمعنى، أو ذو الشيب يلعب؟[3]

وما أغفله الدكتور مصطفى جواد قولهم: تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيد قام؟ ولو قلت: هل زيد قام؟ وهل زيدا رأيت؟ قبح ولم يجز الا في الشعر[4] وذلك لأن (هل) ليست بمنزلة ألف الاستفهام[5].

«سوف»

قال الدكتور مصطفى جواد:

«سوف» من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع، فتجعله للاستقبال، وتصرفه عن زمان الحال، ولا تدخل الا على الفعل المثبت، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل.

ومن المعلوم أن قولنا: «سوف لا أفعل ذلك، وسوف لن أفعله» فيه غلطتان أحداهما: ادخال «سوف» على الفعل المنفي، مع انها للمستقبل المثبت،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/١٧٥. وشرح المفصل ٨/١٥٤، ورصف المباني ص ٤٥ والمغني ١/١٤.

(٢) شرح الهاشميات ص ٢٦.

(٣) محاضرات الاستاذ على النجدي ـ السنة التمهيدية للماجستير (كلية دار العلوم) ٧٥ ـ ١٩٧٦.

(٤) الكتاب ١/٩٩ والمقتضب ٢/٧٤.

(٥) الكتاب ٣/١٧٥ ولزيادة الايضاح عن الهمزة واحكامها ينظر: شرح المفصل ٨/١٥٠ وما بعدها ورصف المباني ص ٤٤ والمغني ١/١٤.

والاخرى، هي الفصل بين «سوف» والفعل بفاصل هو «لا» و «لن» وجميع ما ورد في القرآن الكريم من استعمال «سوف» هو للاثبات، قال الله تعالى في سورة التكاثر: (أَلهاكم التَكاثُر، حتى زُرتم المَقابرَ، كلا سَوْفَ تَعلمونَ ثُم كلاّ سوفَ تعلمُونَ)[1] وقد ورد استعمال «سوف» مفصولا بينها وبين الفعل لضرورة الشعر، ومع ذلك وردت للاثبات.

قال عبد الله بن المعتز[2].

أروح للشعرة البيضاء ملتقطاً   فيصبح الشيبُ للسوداء ملتقطا
وسوف لا شك يعييني فاتركه   حتامَ استخدمُ المقراضَ والمشطا؟

أراد: (سوف يعييني فأتركه ولا شك) فاقحم (لا شك) بين «سوف» والفعل «يعييني» وعلى هذا قل: لا أفعل ذلك، ولن أفعله» ولا تقل: سوف لا أفعله، ولا سوف لن أفعله[3] هذا ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد.

و «سوف» من الحروف الهوامل وهي عـدة وتنفيس[4] تقول: سيفعـل ذلك، وسوف يفعل ذلك[5] وهي اثبات لقوله: (لن يفعل) فاشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل[6]، وتختص بالفعل المضارع فتخلصه للاستقبال وتقصره عليه مثل (السين) فاذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا الشياع الذي كان فيه[7] ومعناها التنفيس في الزمان الا أنها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلة به كبعض حروفه كالسين أيضا، فلذلك لا يجوز الفصل بينها

---

(١) التكاثر ١، ٢، ٣، ٤.
(٢) نسبه الدكتور مصطفى جواد الى عبد الله بن المعتز، ولم أجده في ديوانه.
(٣) قل ولا تقل ص ١٢٦.
(٤) معاني الحروف ص ١٠٩.
(٥) الكتاب ١/١٤.
(٦) الكتاب ٣/١١٥.
(٧) شرح المفصل ١٤٨/٨ و رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٩٨.

وبينه[1] و (سوف) اشد تراخيا في الاستقبال من (السين)[2] وتنفرد عنها بدخول اللام عليها، وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري
أقوم آل حصن أمْ نِساءُ؟[3]

وقال ابن خالويه في اعرابها في قوله تعالى: «كلا سوف تعلمون»[4].

كلا: ردع وزجر، سوف: وعيد وتهدد.

تعلمون: فعل مستقبل، علامة الاستقبال التاء، وهو رفع وعلامة رفعه النون وعلامة الجمع الواو[5].

* * *

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٩٨.
(٢) شرح المفصل ١٤٨/٨.
(٣) البيت لزهير بن ابي سلمى. ينظر شرح ديوان زهير ص ٧٣ وشرح شواهد المغني ص ٤٨.
(٤) التكاثر ٣.
(٥) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ١٦٧.

«بعض»

قال الدكتور مصطفى جواد:

«بعض» من أكثر الكلمات جريانا على رؤوس الاقلام ودورانا على **أسلات** الألسنة، ولقد اشتق منها المتأخرون من الفصحاء فعلا وقالوا: (بعض الشيء تبعيضا) أي جزأه تجزئة و (تبعض الشيء) بمعنى (تجزأ) وجمعوها على (أبعاض)[1] على خلاف القياس لمكان حرف الحلق وهو العين كما قالوا (أفهام) في جمع (فهم) و (أسماع) في جمع (سمع)[2] واستشهد بقول الجوهري في الصحاح: (بعض الشيء، واحد أبعاضه وقد بعضته تبعيضا أي جزأته فتبعض)[3] وبقول الفيومي: بعض من الشيء طائفة منه وبعضهم **يقول** جزء منه فيجوز أن يكون البعض جزءا أعظم من الباقي كالثمانية تكون جزءا من العشرة[4].

وقال ثعلب: (أجمع اهل النحو على أن البعض شيء من شيء أو من أشياء)

قال الفيومي ناقلا ذلك (وهذا يتناول ما فوق النصف كالثمانية فانه يصدق عليه أنه شيء من العشرة)[5].

وقال ابن فارس في مقاييس اللغة (**الباء** والعين والضاد أصل واحد، وهو تجزئة الشيء. وكل طائفة منه بعض. قال الخليل: بعض كل شيء طائفة منه

---

(١) (بعض) الشيء طائفة منه، والجمع (ابعاض)، ينظر لسان العرب. (بعض) ٣٨٧/٨ ومختار الصحاح (بعض) ص ٥٨.

(٢) الدكتور مصطفى جواد - بعض - مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٥٨.

(٣) صحاح الجوهري (بعض) ١/٥١٩.

(٤) المصباح المنير (بعض) ١/٧٤.

(٥) المصدر السابق.

وتقول جارية يشبه بعضها بعضا. وبعض مذكر. تقول: هذه الدار متصل بعضها ببعض وبعضت الشيء تبعيضا اذا فرقته أجزاء[1].

وأضاف الدكتور مصطفى جواد: نحن نوافق من قال أن (البعض) جزء من الشيء وطائفة منه ولكننا نخالفه في جواز أن يكون جزءا أعظم من الباقي كالثمانية من العشرة أو ما فوق النصف كالثمانية من العشرة أيضا، فان القول في ذلك موكول الى الاستعمال والسماع والنقل عن العرب، وقال: والفيومي بعد أن ميز بين الجزء والطائفة في مادة (بعض) ذكر أن الجزء هو الطائفة في مادة جزى)[2] ثم عرف الطائفة في مادتها بأنها «الفرقة من الناس والطائفة القطعة من الشيء والطائفة من الناس الجماعة وأقلها ثلاثة وربما أطلقت على الواحد والاثنين»[3].

ويرى الدكتور مصطفى جواد: أن (البعض) هو الجزء وأن الجزء لا يبلغ مقداره النصف فضلا عن أكثر منه، يدل على ذلك أن الجزء لا يغني في المعنى عن (النصف والشطر والجل والأكثر والمعظم والسائر) ولا يقوم مقام هذه الكلمات في الاستعمال، ولو كان ذلك على سبيل الاتساع والتجوز، وكذلك حال (البعض) في حقيقة معناه وأصل استعماله[4].

استعمالها:

قال الدكتور مصطفى جواد: ان (بعض) يستعمل في الغالب مضافا الى كله، والمضاف اليه على ضربين: أحدهما المنفصل الاجزاء المحدودها بحيث لا تختلط اختلاطا بعدم مقاديرها، والآخر المختلط الاجزاء المتحدها، فالأول كالناس والارضين المزروعة أو المغروسة والسنين والشهور والأيام، والثاني كالهواء

---

(١) مقاييس اللغة (بعض) ص ٣٦٩.
(٢) المصباح المنير (جزى) ١/١٣٨.
(٣) المصدر السابق (طوف) ١/٥٢٠.
(٤) بعض ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢٠.

والماء والنور والطحين والمعنويات كالحب والسير والقتل والاستقراء، فاضافة (بعض) الى المنفصل الاجزاء المحدودها ينبغي أن تدل على مقدار من تلك الاجزاء معلوم محدد، بحسب ما يستوجبه وضع اللغة، والا كان في العبارة لبس وابهام واشراك وكل ذلك اخلال بحكمة الوضع[1]).

فقولك: (كلمت بعض طلاب المدرسة وقضيت بعض الليالي). لا يفيد فائدة تامة ما لم يعلم السامع أنك تريد واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو عدداً آخر من الطلاب، وليلة أو اثنتين أو ثلاثا أو عددا آخر من الليالي فالواضع لا يعزى اليه الابهام الا اذا اراده هو نفسه، كأن يقول(وبضع نساء وبضعة رجال ونيف وثلاثون) طلبا للاختصار أو فاته شيء من الاحصاء، وذلك لا ينطبق على (بعض)، لأن المرجع في استعمالها (كلام العرب) واضافتها الى المعرفة في الغالب تدل على أن مقدارها معلوم محدد كقولنا (أحد الأشياء واحدى الدول وربع العدد وثلثه[2].

وعلى هذا يكون القول (بعض اصطلاحات) ليس من تعابير الفصحاء، لأن (بعضا) اذا أريد بها الجزء الواحد من كل الاجزاء - وهو المعنى الأصلي الذي وضعت له - يجب أن تضاف الى معرفة. فيقال: (بعض الاصطلاحات) أي قسم منها وأحدها. أما اذا أريد بها الجزء فيجوز أن تضاف حينذاك الى النكرة. تقول: (كتبت صحيفة أو بعض صحيفة) ومنه قوله تعالى: (قالوا لبثنا يَوماً أو بَعْضَ يَوْمٍ)[3].

أما اذا اريد بها القلة فالصواب: «اصطلاحات . . .» لأن التنكير يدل على القلة ويفيدها اذا كان الجمع خاليا من وصف يدل على الكثرة كأن يقال: (اصطلاحات كثيرة)[4].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) (بعض) - مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢١.
(٣) الكهف ١٩.
(٤) الدكتور مصطفى جواد - التنبيه والتوجيه (٣)، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢١، جـ ٩، ١٠ ص ٤٦٥.

وقال الدكتور مصطفى جواد: ان الذي ثبت عندي من معنى (بعض) المضافة الى المعرفة، غير المكررة، أن المراد بها واحدا او واحدة من جماعة المضاف اليه وعلى حسابه في التذكير والتأنيث، وأن ارادة أكثر من ذلك بها خارجة عن حيز الفصاحة مخالفة لاستعمال فصحاء العرب فضلا عن القرآن الكريم، قال - عز وجل - «ولَو نَزَلناهُ على بَعْضِ الأعجمِينَ فقرأَهُ عَلَيهم ما كَانُوا به مُؤمَنينَ)[1] فقوله تعالى: (فقرأه) دل على أن المراد ببعضهم واحد منهم، ولذلك اعاد الضمير اليه مفردا مذكرا، ولم يقل (فقرآه) ولا (فقرؤوه). وقوله تعالى: (وأَلقُوه في غيابةِ الجُبِّ يَلْتَقِطه بَعْضُ السيارَةِ وان كُنتُم فاعِلينَ)[2] أراد يلتقطه رجال القافلة. وقد أيد ذلك قوله تعالى (وجاءَت سيَّارةٌ فارسلُوا واردَهُم فأدلى دَلْوَهُ وقال يا بُشرى هذا غُلامٌ وأَسروه بضاعةً والله عليمٌ بما يَعْمَلون)[3].

فالذي عثر عليه واحد وهو الذي التقطه بعد العثور عليه. واستطرد الدكتور جواد في ذكر الشواهد المؤيدة لما ذهب اليه من القرآن الكريم والشعر والنثر[4].

منها: قول بشار بن برد:

يا قوم أذني لبعض الحي عاشقةٌ والأُذن تَعْشَقُ قبل العين أحيانا[5]

أراد ببعض الحي احدى نسائه[6].

وبذلك يكون قولنا كما يرى: (بعض هذه الالفاظ) اذا لم يرد احدها

---

(١) الشعراء ١٩٨، ١٩٩.
(٢) يوسف ١٠.
(٣) يوسف ص ١٩.
(٤) ينظر: (بعض) - مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢١ - ٣٢٥ ودراسات في فلسفة النحو والصرف ص ١٢٠، ١٢١ وقل ولا تقل ص ١٥٤، ١٥٥.
(٥) الديوان ٤/١٩٤.
(٦) ينظر: قل ولا تقل ص ١٥٥.

خطأ، والصواب: (قسم) لأن (بعض) اذا لم تكرر دلت على واحد أو واحدة في الكلام الفصيح[1].

أما قولنا: (بعض الكتاب وبعض الدور وبعض البسط وبعض الأيام وبعض الأسابيع) فانه لا يخرج عن الواحدة والواحدة عند الفصحاء[2].

بعض المكررة:

قال الدكتور مصطفى جواد: (البعض) المضافة المكررة تعني (الجماعة)، وقد استفادتها من التكرار والاسم أو الفعل المصاحب لها على أن السماع هو الأصل في ذلك.

وقال الله تعالى: (طوافون بعضهم على بعض)[3] و (ذُرِّية بعضها من بعض)[4] و (ربنا استمتع بعضنا ببعض)[5] و (قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو)[6] و (فاقبل بعضهم على بعض يتلاومون)[7].

وتعليل ذلك: أن (البعض) في هذه الجماعات وان كان أصل وضعه للواحد والواحدة فهو يعني كل فرد من أفرادها فابهامه بالتعيين هيأ له الشمول بالمعنى لا باللفظ، والعموم بالقرينة التعبيرية، وكذلك القول في (بعض) التي تأتي بعد المكررة كقوله تعالى: «تلكَ الرُّسلُ فَضَلْنا بعْضَهُم على بَعْضٍ منهُم من كَلَّم الله ورَفَعَ بَعْضَهُم دَرجاتٍ»[8]. فالظاهر ان المراد ببعض الثالثة أكثر من

---

(١) المباحث اللغوية ص ٥٥.
(٢) بعض ـ مجلة المعلم الجديد مج ١٣ ص ٣٢٥.
(٣) نص الآية: (طَوافُونَ عليكم بَعْضَكم على بعضٍ) ـ النور ٥٨.
(٤) آل عمران ٣٤.
(٥) الانعام ١٢٨.
(٦) البقرة ٣٦.
(٧) القلم ٣٠.
(٨) البقرة ٢٥٣.

واحد لأنها جاءت بعد المكررة الدالة على المشاركة والكثرة وتنحية (**بعض**) **هذه** عن استعمالها في موضع من مواضعها استلزمت من الواضع أن يعوض منها، فلذلك قالت العرب: (كلم احدهما الآخر وقاتلت احداهما الأخرى) بدلا من (كلم بعضهما بعضا وقاتلت بعضهما بعضا)[1].

أما طريقة الاستعمال، فيرى الدكتور مصطفى جواد: أن تقوم (بعض) الأولى مقام الاسم الظاهر الأول في الجملة ان كانت مسندا اليها وتقوم الثانية مقام الاسم المصاحب له فيقال (كلّم بعضهم بعضا) و (اعتمد بعضهم على بعض). وان كان المسند اليه **أجنبياً** ظاهرا قامت (بعض) الأولى مقام المعمول الأول المنصوب نحو: (رفع الله بعض الناس ببعض) و (فضل الله بعض الناس على بعض) وكذلك الحال اذا كان المسند اليه ضميرا الا أنه يجوز أن يقال (قلنا بعضنا لبعض) و (خدعوا بعضهم بعضا) على بدلية البعض من الكل، وتطرد البدلية أيضا اذا ذكر الكل قبل البعض مثل قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض)[2] فبعضهم بدلا من (الناس). ونقول (هيج هو الناس بعضهم على بعض) (وعطفهم بعضهم على بعض)[3].

دخول (أل) على (بعض):

قال الدكتور مصطفى جواد: أن (أل) الداخلة على (بعض) انما هي للعوض أي العوض عن المضاف اليه تقول (أصل الكتاب) ثم (الأصل) و (مذهب أبي حنيفة) ثم (المذهب) و (كتاب الله) ثم (الكتاب) وقوة هذه القاعدة تحملت تعويضا غريبا فقد قالوا (الفخر) لفخر الدين الرازي و (السيف) لسيف الدين الآمدي و (الشمس) لشمس الدين ((السعد) لسعد الدين التفتازاني. فالألف

---

(١) (بعض) ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢٦.
(٢) الحج ٤٠.
(٣) (بعض) ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢٧، ٣٢٧.

واللام في (البعض) عوض من الضمير في الغالب، وقد جاء في كلام الجاحظ قوله (ولولا أن هذه الأمور قد كانت تكون في بعضهم دون بعض لما سمى ذلك البعض والبعض الآخر بهذه الأسماء[1] وجاء في كلام الثعالبي (وهذا معنى قد اخترعه المتنبي وكرره في تفضيل البعض على الكل فاحسن غاية الاحسان)[2].

على أن الباحث لا يظفر ببعض معرفة بالألف واللام في كلام قديم جدا[3].

قال الجوهري في الصحاح: (وكل وبعض معرفتان ولم يجيء عن العرب بالألف واللام وهو جائز لأن فيهما معنى الاضافة أضفت أو لم تضف)[4].

وقال الفيومي في المصباح: (قال الأزهري: وأجاز النحويون ادخال الألف واللام على (بعض وكل) الا الاصمعي فانه امتنع من ذلك. وقال أبو حاتم قلت للاصمعي: رأيت في كلام ابن المقفع (العلم كثير ولكن آخذ البعض خير من ترك الكل). فأنكره أشد الانكار وقال (كل وبعض) معرفتان فلا تدخلهما الألف واللام لأنهما في نية الاضافة ومن هنا قال أبو علي الفارسي: بعض وكل معرفتان لأنهما في نية الاضافة وقد نصبت العرب عنهما الحال فقالوا: مررت بكل قائما»[5].

أما اضافة (بعض) الى جمع منكر فمخالف لكلام العرب، لأن التنكير كاف في الدلالة على المعنى[6].

---

(١) البيان والتبيين ١/١٤٥.
(٢) يتيمة الدهر ١/١٠٨.
(٣) (بعض) ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢٧، ٣٢٨.
(٤) الصحاح للجوهري (كل) ٢/٢٣٦.
(٥) المصباح المنير (بعض) ١/٧٤.
(٦) (بعض) ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢٨.

تعقيب ومناقشة:

ان قول الدكتور مصطفى جواد في (بعض) ودلالتها على المفرد اذا لم تكرر مدفوع بما ورد في كلام العرب وشعرهم.

١ ـ جاء في (نهج البلاغة) أن الأمام عليا (ع) قال: حتى يكون بعضكم أئمة لأهل الضلالة، وشيعة لأهل الجهالة»[1].

٢ ـ وقال (الفراء): «بعض بني أسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كان في معنى الا تم قبلها أو لم يتم»[2].

٣ ـ وجاء في (البيان والتبيين) للجاحظ: (وقال حين مر ببعض القوم فشتموه)[3]

٤ ـ وقال ابن قتيبة: (وبعض الرواة يذكرون أن هذا الشعر لأسقف نجران)[4]

٥ ـ قال عبد الله بن رواحة في أبيات أنشدها للنبي (ص):

ولو سألت أو استنصرت بعضهم
في جلّ أمرك ما آووا وما نصروا[5]

٦ ـ وقال أُبيّ بن حمام المري:

وسيّانِ عندي أن أموت وأن أرى
كبعض رجال يوطنون المغازيا[6]

٧ ـ وقال جرير:

أَلا لَيتَ أنَّ الظاعِنين بذي الغَضا
أقامُوا وبعضَ الآخرينَ تَحمّلوا[7]

---

(١) شرح نهج البلاغة ٢/٢٥١.
(٢) مختار الصحاح ص ٤٨٦.
(٣) البيان والتبيين ٢/١٩٤.
(٤) المعارف ص ٢٠.
(٥) طبقات الشعراء ـ لابن سلام ص ٨٨.
(٦) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. القسم الأول ص ٤١٧.
(٧) ديوان جرير ص ٣٦٥.

٨ ـ وقال كعب الأشقري:

قيس صريح وبعض الناس يجمعهم
قرى وريف ومنسوب ومقترف[1]

ومن الشواهد التي قدمت نلاحظ أن (بعض) دلت على أكثر منْ واحد، على الرغم من عدم تكرارها، وذلك بدلالة الضمير العائد على ما أضيفت اليه.

كما دلت على الواحد أو الواحدة في الشواهد التي استطرد الدكتور مصطفى جواد في ذكرها. أما (البعض) اذا كررت، فانها تدل على الواحد والواحدة أيضا، ولا تختص بالجمع كما يرى الدكتور مصطفى جواد وذلك بدلالة قوله تعالى: «فان أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فلْيُود الذي اؤْتُمِنَ أَمانَتَه»[2] اذ لم يقل سبحانه (الذين)، ومنه ما قاله المبرد شارحا قول الرسول (ص): لو تكاشفتم ما تدافنتم، قال: يقول لو علم بعضكم سريرة بعض لاستثقل تشيعه ودفنه)[3]

وخلاصة القول:

١ ـ أن (بعضاً) تدل على الواحد والواحدة اذا اضيفت الى ذي أجزاء محددة متميزة قابلة للعد كالعلماء ولم تكرر[4] بدلالة الشواهد التي ذكرها والتي اشرنا اليها، وبما اقدمه من شواهد هي أقدم من قول بشار وأبي دلامة وهما مولدان[5].

قال زهير بن أبي سلمى:

ولأنتَ تَفرِي ما خَلقت وبعـــ ضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْري[6]

(١) الأغاني ١٤/٢٩٩.
(٢) البقرة ٢٨٣.
(٣) الكامل للمبرد ١/٢٥٩.
(٤) دراسات في فلسفة النحو والصرف ص ١٢٠ وقل ولا تقل ص ١٥٤.
(٥) (بعض) ـ مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٣٢٤ وقل ولا تقل ص ١٥٥. ودراسات في فلسفة النحو ص ١٢١.
(٦) الشعر والشعراء ١/١٣٩، والبيت من شواهد سيبويه ٤/١٨٥، ٢٠٩ ونسب لزهير.

قال المسيب بن علس :

أَحللت بيتك بالجميع وبعضهم   متفرق ليحل بالأوزاع[1]

كما أنها تدل على أكثر من واحد وواحدة مما له أجزاء معدودة بدلالة الشواهد التي مرت بنا واشرنا اليها. كما تدل على التثنية والجمع. قال ثعلب: «لأن بعض الاصابع يكون اصبعا واصبعين وأصابع»[2].

وبذلك قالت «لجنة المجمع العلمي العراقي: «ان (بعض) تعني في اللغة الطائفة ممثلة في واحد أو أكثر، وان مدلولها يختلف من تعبير لآخر، فربما عنت واحدا وربما عنت آحادا، فاذا قلنا:

قال بعض الشعراء، أو كتب بعض المنشئين رسالة كانت تعني واحدا.

واذا قيل: حضر بعض القوم، فيمكن أن يراد واحد، ويجوز أن يراد آحاد[3].

٢ ـ ان «بعض» اذا تكررت لا تدل على الجمع وحده كما يرى الدكتور مصطفى جواد، بل تدل ايضا على واحد وواحدة[4].

اذ لم يقل سبحانه وتعالى (الذين) بل قال (الذي).

٣ ـ أجاز الدكتور مصطفى جواد دخول (أل) على (بعض) لأنها للعوض عن المضاف اليه كما يرى، خلافا للاصمعي الذي انكرها اشد الانكار[5]، وأخذها أبو حاتم عنه، واستعملها الزجاجي وقال معتذرا: (وانما قلنا البعض والكل) مجازا وعلى استعمال الجماعة له مسامحة وهو في الحقيقة غير جائز)[6].

---

(١) الاشتقاق للاصمعي ص ١١٧.

(٢) لسان العرب مادة (بعض) ٣٨٧/٨.

(٣) تصويبات لغوية ـ ينظر جريدة الجمهورية البغدادية، العدد ٣٠٥٧ في ١٧ ايلول ١٩٧٧.

(٤) ينظر: ص ١٥٩ من البحث.

(٥) لسان العرب مادة (بعض).

(٦) المصدر السابق.

وقال ابن هشام: لم أقل البعض - بالألف واللام - لما قدمت في (كل).
وقال في (كل) وانما لم أقل بدل الكل من الكل) **حذراً** من مذهب من لا يجيز ادخال (أل) على (كل) وقد استعمله الزجاجي في جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس[1].

الا أن ابن هشام قال: (الكل والبعض) بادخال (أل) عليهما[2]

والذي أراه: هو ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد في جواز ادخال الألف واللام على (بعض)، بدلالة قول المرقش الأصغر:

شَهدتُ به عَنْ غَارةٍ مُسْبطرَّةٍ

يطاعِنُ بَعْضُ القَومِ والبَعْضُ طُوَّحوا[3]

وقال الجرجاني: (البعض: اسم لجزء مركب تركب الكل منه ومن غيره)[4].

وناقشت (لجنة الأصول) في المجمع العلمي العراقي جواز دخول التعريف على بعض، ووافقت على ذلك: «واما دخول (أل) عليها فقد منعه الأصمعي، غير أن سيبويه وآخرين من النحويين واللغويين قد أدخلوا عليها (أل) في استعمالاتهم، وان لم ينصوا عليها في بحوثهم»[5].

---

(١) شرح قطر الندى ص ٣٠٩.
(٢) ينظر: قوله في (كل)، شرح قطر الندى ص٢٩٣
(٣) جمهرة اشعار العرب ص ٢١٣. ويلاحظ دخول (أل) على (بعض) في هذا الشاهد... وهو من كلام العرب القديم.
(٤) التعريفات ص ٢٦.
(٥) تصويبات لغوية - جريدة الجمهورية البغدادية - العدد ٣٠٥٧ في ١٧/٩/١٩٧٧م.

الفصل الرابع

المباحث النحوية

تابع الدكتور مصطفى جواد بعض المباحث النحوية بالدراسة والتحليل، موضحا آراء النحاة فيها، ومآخذه على هذه الآراء، ومثبتا وجهة نظره التي اهتدى اليها عن طريق الاستدلال والبرهنة اذ لم يعتمد النقل كما فعل غيره، والاستسلام للرأي دون دراسته، بل آمن بالاجتهاد في تقرير «القواعد النحوية».

وقد استطعت من خلال متابعتي لتراث الدكتور مصطفى جواد النحوي جمع هذه الآراء وتنسيقها ضمن «المبحث النحوي» الواحد ومناقشتها، ومن ثم ترتيبها على شكل «مباحث نحوية» وعلى غرار ترتيب أبواب النحو المتعارفة فكانت: مبحث التعدي واللزوم، والفعل والمصدر، وأسماء المفعولات، وحروف الجر، واسم الفعل.

«التعدي واللزوم»

قال الدكتور مصطفى جواد:

ومما غفل عنه النحويون أن التعدي في الأفعال أي وقوعها من فاعلها على غيره هو الأصل[1] لأن الحياة الانسانية على اختلاف انواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدي[2] والحياة الانسانية فضلا عن الحيوانية قائمة على الافتراس والعدوان على اختلاف ضروبه وأنواعه[3] فالفاعل انما يصدر عنه الفعل ليوقعه على غيره، لا ليستقر فيه[4] فالتعدي طبيعي في الفاعل والفعل[5] والحياة مبنية على اصابة الفاعل لغيره، كالاكل والشرب والضرب والحبس والأخذ والكسر والقطع والسقي وعشرات الوف غيرها، فأكثر الافعال الثلاثية في العربية متعدية لذلك السبب الطبيعي وما ورد منها لازما فهو محدود[6] لأن اللزوم حال عارضة لها[7] أو عارض طارىء[8].

---

(١) المباحث اللغوية في العراق ص ٧ ودراسات في فلسفة النحو ص ١٢٤.
ووسائل النهوض باللغة العربية /٢ ـ مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٤٠.

(٢) المباحث اللغوية ص ٧ ووسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٤٠.

(٣) الدكتور مصطفى جواد ـ رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١/١٨ . مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٠٩.

(٤) دراسات في فلسفة النحو ص ١٢٤.

(٥) رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١/١٨ ـ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٠٩.

(٦) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٤.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المباحث اللغوية ص ٨ ووسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٤٠.

وعلى هذا تكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم (كفَرِحَ يَفْرَحُ) والتي يغلب عليها اللازم (سَهُلَ يَسْهَلُ) حديثة الوجود بالنسبة الى غيرها من ضروب الفعل الثلاثي المجرد[1] وكذلك (فَعَل يَفْعَلُ) المضعف مثل: (خَفَّ يخف، وجلّ يجل، وشف يشف) وعشرات غيرهن[2].

أما الضرب الذي خالف هذين الوزنين من الأفعال اللازمة مثل (دخل وخرج ونام) فهو من باب العلاج الذاتي بحيث يكون معدودا[3] فاللزوم صناعي كحركات الانسان الذاتية مثل (جلس، نام، قعد)[4]

ولذلك ابتدعت العربية (فَعُل يَفْعُل) للزوم لأن أفعال الغرائز وأشباهها تحتاج الى اللزوم، فهذا الوزن محدث بالنسبة الى الأوزان الأخرى، ما عدا (فَعِلَ يَفْعِل) فانه احدث من الثلاثة الأخرى لأنه جعل للصفات الطارئة الظاهرة والألوان والعيوب، وورود أفعال متعدية على وزنه مثل (خطف) و (حفظ) و (سمع) لا ينفي حداثته لأنها قليلة ولها تأويل، الا ترى (سفّه) (يسفه) (سفاهة)، فهو لازم في الأصل ثم نقل الى التعدي بالتساهل والاستعمال الذي يطور الافعال، ومثله قولهم: (ضقت به ذرعا) و (طبت به نفسا) والمعنى: ضاق ذرعي به، وطابت نفسي به.

وأيا كان تقدير التطور في هذه الجمل وأمثالها فانها تمثل لنا كيفية واحدة من كيفيات تحول الفعل اللازم الى فعل متعد تعديا لفظيا لا حقيقيا، ويهمنا منه الاعراب لأن صحة الكلام قائمة عليه ومستندة اليه فالفرق عظيم في الاعراب بين قولهم: (سفهت نفس زيد) وقولهم: (سفّه زيد نفسه) فالنفس في الجملة الأولى مرفوعة وفي الثانية منصوبة[5].

---

(١) المصدران السابقان ص ٧، ١٤٠.

(٢) وسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٤٠.

(٣) المباحث اللغوية ص ٧.

(٤) رسالته المؤرخة في ١٨/١/١٩٥٢، مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٠٠.

(٥) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٤، ٢٥.

وأضاف: أنّ اللزوم قد أخذ يزيد في الأفعال بتقدم اللغة وانتقالها بالتدريج من دائرة البداوة الى دائرة الحضارة التي لا تستغنى عن الأفعال اللازمة وان كانت الافعال المتعدية هي الغالبة لاعتماد أصل الحياة عليها. ولذلك قال:

(١) لقد أخذت العرب تشتق من الأفعال المتعدية أفعالا لازمة وذلك بنقلها من الأوزان القديمة المتعدية الى الأوزان المحدثة اللازمة أو غير الثلاثية مما ابتدعته من الأوزان اللزومية على أنها لم تقصر في نقل الأفعال اللازمة الى أوزان جديدة متعدية بحكم اشتباك أمور الحضارة في التعدي واللزوم[١].

قالوا: (بلغ فلان الموضع المراد) ثم قالوا: (بلغ مراده بخطبته أو وعظه أو كلامه) وهذا الثلاثي متعد ومن باب (نصر) ثم اشتقوا فعلا لازما من هذا المتعدي على وزن (فَعُل يفْعُل) الذي أبدعوه للزوم فقالوا: (بلغ فلان يبلغ بلاغة) أي صار بليغا يبلغ مقاصده الكلامية بفصاحة وسهولة ويسر. وغيرها كثير من أمثلة تطور الأفعال في التعدي واللزوم[٢].

ولذلك قلت الأفعال التي حافظت على أوزانها الأصلية ولم تتجاوزها باختلاف حركات أو زيادة أحرف، فالفعل (برز) مثلا له ثلاثة أوزان كلها لازمة ولكل لازم معنى خاص به، فالمقاصد أي المعاني هي التي تتحكم في الأوزان[٣].

(٢) لما ضاقت أوزان الثلاثي في العربية اضطر العرب الى نقل جملة أفعال متعدية الى حالة اللزوم مع الحفاظ على وزنها الأصلي، ولكنهم وجدوا فسحة في المصدر فجعلوا مصدر الفعل اللازم من الوزن نفسه مخالفا لمصدر المتعدي الذي هو أقدم زمانا من ذاك في الأعم الأغلب ، ومن تلك (الأفعال

---

(١) المصدر السابق ص ٢٥.
(٢) ينظر دراسات في فلسفة النحو ص ٢٥.
(٣) المصدر السابق.

المتعدية اللازمة)، (زاد فلان الشيء زيدا، وزاد الشيء نفسه زيادة) و (ورجع فلان الشيء رجعا، ورجع الشيء نفسه رجوعا).

هذا من الأفعال الثلاثية التي هي أقدم الأفعال، فما ظنك بالأفعال غير الثلاثية التي تتحكم بها الارادة وتتصرف بها الافادة، فهذا الضرب من الأفعال وافر العدد ومرادنا منه قلة أوزان الأفعال واستعانة العرب بالمصادر للتنويع والتفريع[1].

(٣) من أسباب تعدية الفعل الثلاثي اللازم نقله الى وزن (استفعل) أي، أريد نقل هذا الفعل الثلاثي الى صيغة تدل على معنى كذا، فلم يجد الا (استفعل) فلما نقل وجد متعديا بنفسه الى المفعول به، ويعد ذلك النقل من اسباب تعديه، وعلم ان نقل الفعل الثلاثي الى وزن (استفعل) يعديه الى المفعول به في حدود ذلك المعنى، فالنقل مقدم على غيره في الذكر، وهو كالجسد بالنسبة الى التعبير، والمعنى المراد كالروح، فالروح قائمة في الجسد، وكل منْ الطلب أو النسبة لا يستطيع النصب وحده[2].

إن نقل العرب من (الافعال المتعدية) ومن أوزانها (القديمة) الى (الأفعال اللازمة) (الأوزان المحدثة اللازمة أو غير الثلاثية مما ابتدعته من الأوزان اللزومية) أمر غفل عنه القدامى والمحدثون، ولم يعرفوا أسبابه واقتصروا على السماع والرواية دون الدراية أي دراية التطور والتغير ومعرفة القديم والجديد. كما يرى الدكتور مصطفى جواد[3].

ولذلك قال: تطور الأفعال يفيد المجامع اللغوية في الاشتقاق، فان من المعلوم ما يحتاج كثيرا الى افعال لازمة من الثلاثي المتعدي لأصالته

---

(١) المصدر السابق ص ٤٤.
(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٦٣.
(٣) ينظر: المصدر السابق ص ٢٥.

وخفته، وبالقياس عليها يخف العبء عن أوزان الفعل الثلاثي المزيد للمعنى الجديد[1].

التعدي الحقيقي والتعدي اللفظي:

وللأفعال عند الدكتور مصطفى جواد تعديان: حقيقي ولفظي، فالتعدي الحقيقي، هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره، أي أن الفاعل يصدر فعله من نفسه فيوقعه على غيره الذي هو المفعول به، فاذا قلنا: (أكلت الطعام) فقد صدر الأكل منك بتحريك فمك، ووقع على الطعام، فالطعام مفعول به بتعدٍ حقيقي.[2]

أما غيرها مثل: (سفّه نفسه وغبّن رأيه وبطّر عيشه) من الأفعال التي تطورت من اللزوم الى المتعدي فهي متعدية تعديا لفظيا وذلك بدلالة جواز قولك: (سفهت نفسه وغبن رأيه) برفع هذه الأسماء على الفاعلية، فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلا ومفعولا في جملة واحدة[3] وكذا التعدي الثاني الذي هو في الحقيقة «لفظي» لأن فلسفة التعدي لا تجيز وجود مفعولين مختلفين لفعل واحد، فالمفعول الثاني والمفعول الثالث هما من المفاعيل اللفظية لا الحقيقية[4].

وفي قولنا: (كال زيدا حنطة، ووزن عمرا شعيرا، وحسد خالدا مقامه) (فالحنطة والشعير وخالد) مفعول بها حقيقة، و (زيد وعمرو المقام) مفعول بها لفظا[5].

ويكثر التعدي اللفظي في المنصوبات بنزع الخافض ولا سيما المنصوب

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص ٤٩.

(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٩.

(٤) المصدر السابق ص ٥١.

(٥) المصدر السابق ص ٥٠.

الاول من باب الحذف والايصال. ولو قلت كلها لم تخطىء الصواب. قال الله تعالى: «وإذَا كَالُوهم أَو وَزَنُوهم يَخسِرونَ»[1].

فالمفعول به الحقيقي هو المكيل والموزون من حنطة وشعير أو دهن أو غير ذلك من الأغذية فضلا عن الدراهم والدنانير لانها كانت توزن أيضا. أما المكيل لهم والموزون لهم فلا يقع على أجسامهم الكيل ولا الوزن فليسوا من بابة المفعول به الحقيقي، بل هم من (اللفظي) الذي يكثر في الأفعال التي يسمونها متعدية الى مفعولين والى ثلاثة مفاعيل[2].

الفعل المتعدي ينصب مفعولا واحدا:

قال الدكتور مصطفى جواد: ان أكثر افعال اللغة العربية متعدية منذ بداوتها ولا تزال كذلك مع تقدمها في الحضارة، وهذه الأفعال المتعدية تنصب في العادة مفعولا به واحدا ثم لابست احوال التمدن وأصابها التطور فنصبوا بها أحيانا مفعولين[3] لأن الفعل المتعدي كائنا ما كان، لا يجوز في طبيعة الوجود وحيز الحقيقة أن ينصب الا مفعولا حقيقيا واحدا، والسبب في ذلك أن الحدث واحد فلا يقع الا على جهة واحدة سواء أكانت موحدة أم ذات أجزاء، فكما يتعدد الفاعل وفعله واحد فكذلك يتعدد المفعول به وهو واحد من حيث وقوع الفعل عليه حقيقة. فالمفعول الثاني والمفعول الثالث ـ ولا نعنى به الترتيب التعبيري ـ ليسا بمفعولين حقيقيين، فشأنهما كشأن الحال في النصب[4].

ان التعدية الطبيعية لكل فعل معدى لا تكون الا الى مفعول به واحد في

---

(١) المطففين ٣.
(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٩.
(٣) المصدر السابق ص ٢٧.
(٤) الدكتور مصطفى جواد ـ النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة العربية مجلة المعلم الجديد مجـ ١٣ ص ٢٢٠.

كل لغات العالم فضلا عن اللغة العربية، ولذلك لا نجد في العربية مفعولا به حقيقيا ثانيا ولا ثالثا[1].

أما توجيه النصب في المفعول الثاني، فكما يرى الدكتور مصطفى جواد: ان للأفعال المتعدية (معانيٍ أصلية) و (معانيٍ مكتسبة) وهذه الحال لم يفطن لها العلماء، فالمعاني الأصلية هي المعاني القديمة بالبداهة، فالفعل (سقى) كان قديما مقتصرا على منصوب واحد هو (المسقي) فاذا قيل: (سقى فلانا) علم انه سقاه ماءا لأن السقي وضع للماء.

قال لبيد:

سَقَى قَوْمي بني مَجْدٍ، وأَسْقى
نُميراً والقَبائلَ مِنْ هِلالِ[2]

ثم استعمل (سقى) لغير الماء كاللبن والسويق والخمر والمشروبات الأخرى، وجاز التصريح بالماء عند السقي منه فاحتاج الى منصوب ثان[3] ومثله الفعل (كسا) اذ وجب ان يقال (كساه جبة أو غيرها)[4]..

وهكذا وجب توجيه النصب في المنصوب الثاني: أهو مفعول به ثان، أم منصوب بنزع الخافض أم تمييز؟ قال:

فنصبه على أنه مفعول به ثان غير صحيح لأنه لم يكن في الأصل ينصب الا مفعولا واحدا وهو الذي يتعدى اليه معناه الأصلي، فكيف ينصب مفعولين.

أما نصبه على التمييز فلا يجوز لأن التمييز منقول من الجر بـ (من) أو بـ

---

(١) الدكتور مصطفى جواد ـ ضعف اللغة العربية في المدارس وطرائق تقويتها ـ مجلة المعلم الجديد مجـ١٠ ص ٧٦.
(٢) ينظر شرح ديوان لبيد ص ١٠٤.
(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٧.
(٤) المصدر السابق.

(في) فقولهم: (عنده عشر دنان زيتا) تقديره: من زيت، وقولهم: (هو أوسع منه علما) تقديره: في علم، يؤيد ذلك جواز اظهار (من) الجارة في العبارة، يضاف الى ذلك أنه يجوز أن يقال: (هو الذي كساه الجبة التي عليه) والتمييز لا يكون معرفة[١].

اذن لا يصح النصب الا بتقدير خافض منزوع.

فيكون تقدير الجملة: (كسوت فلانا بجبة)، ولكون العرب يستثقلون استعمال حروف الجر حذفوه وأوصلوا الفعل الى الأسم الثاني[٢].

وأضاف: وكثير من الأفعال في اللغة العربية نصب المنصوبات بنزع الخافض والحذف والايصال، فقد قالوا: (عطاه الى الشيء) ثم (عطاه) ثم (اعطاه الشيء) وأصله (أعطاه الى الشيء)، وغيره كثير مما لا يمكن استقصاؤه ولا احصاؤه[٣] لأن من طبيعة اللغة العربية الحذف والايصال، أي نزع الخافض وايصال الفعل الى المجرور لينصبه نصب مباشرة مصرحا به، وذلك ضرب من ضروب البلاغة الايجازية، لأن الأكثار من حروف الجر ترد للغة ونكوص منها عن البلاغة.

وهذا الميل الى الحذف والايصال لا يزال مستمرا حتى في عصرنا فقد قالوا: (سلمه الشيء) وهم يريدون (سلم اليه الشيء) و (شاركه الحزن) ارادة منهم (شاركه في الحزن) وغيرها كثير مما اشبه كلام العرب ولم يورث الالتباس[٤] .

ان باب نزع الخافض مفتوح للفصحاء قديما وحديثا، فقد ورد (اقتدى) في القرآن الكريم متعديا تارة بالباء، قال الله تعالى: «أُولَئِكَ الذِّينَ هَدى الله

---

(١) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٨ .
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ص ٤٢ .

فبهداهم اقتِده»[1] وتارة بحرف الجر (على) قال الله تعالى: «وانما على آثارهم مُقْتَدونَ»[2] وعداه الامام على (ع) بنفسه قال: (أما بَعْدُ فإنَّما أهلكَ مَن كان قَبْلُكم أنَّهم مَنَعُوا النَّاس الحقَّ فاشتَرُوه وأخَذُوهم بالباطِلِ فاقتدوهُ)[3].

ففصاحة الأمام على هي التي بعثته على حذف الخافض ولم يكن في ذلك غضاضة على القرآن الكريم ولا عليه، لأن نزع الخافض شائع في اللغة العربية وغير مضبوط سماعه بخلاف ما يدعي ذو العلم المحدود[4] ويكثر في جملة المتعدي الى مفعول واحد بنفسه والى الآخر بحرف الجر[5]

واستشهد بقول ابي الحسن الاخفش في الكلام على منع أن يقال: (مررت زيدا) وليس هذا بمنزلة ما يتعدى الى مفعولين فيتعدى الى احدهما بحرف الجر والى الآخر بنفسه، لأن قولك: اخترت الرجال زيدا. قد علم بذكرك (زيدا) ان حرف الجر محذوف من الأول[6].

وأضاف: قلنا. ولذلك تراهم قالوا: (حسده على الشيء) ثم قالوا: (حسده اياه) وغيره كثير مما لم يذكر علماء النحو لاقتصارهم على النقل من كتب غيرهم في الأعم الاغلب[7].

واستشهد بقول المبرد بعد ايراده قول الشاعر الاعرابي القديم.

تَحِنُّ فَتبْدِي ما بها مِنْ صَبابَةٍ
وأَخْفِي الذي لولا الأُسى لقضاني[8]

---

(١) الأنعام ٩٠.
(٢) الزخرف ٢٣.
(٣) شرح نهج البلاغة مجـ ٤ ص ٢٣٨.
(٤) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٨، ٢٩.
(٥) المصدر السابق ص ٣٧.
(٦) الكامل في الأدب ١/٢٧.
(٧) دراسات في فلسفة النحو ص ٣٧.
(٨) البيت لعروة بن حزام العذري.

يريد: لقضي علي فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج، قال الله عز وجل: (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)[1]. والمعنى: اذا كالوا لهم او وزنوا لهم. الا ترى أن أول الآية: (الذينَ إذا اكتالوا على النّاس يَستَوفون)[2] «فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم»[3].

ويقول الأزهري: قد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب، منه ما هو (سماعي) جائز في الكلام المنثور نحو (نصحته، وشكرته، وكلته، ووزنته) والأكثر ذكر اللام الجارة نحو: (ونصحت لكم، أن اشكر لي، وكلت له، ووزنت له)[4]، وقال التفتازاني: (اللام زائدة لأن معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان) وفي التنزيل: (واذا كالوهم أو وزنوهم) بغير ذكر اللام والثاني: سماعي خاص بالشعر[5].

قال الدكتور مصطفى جواد معقبا: هذا تصريح من المبرد بأن نصب (هم) في كالوهم ووزنوهم جاء من باب الحذف والايصال أي حذف اللام الجارة وايصال الفعل الى الضمير، وفي الامثلة التي ذكرها الازهري تصريح بأن الأصل كال له ووزن له ثم حذف حرف الجر[6].

ان استشهاد عدة نحويين قدامى في تعدية اللازم بحذف حرف الجر حذفا سماعيا بقولهم: (شكرت له وشكرته ونصحت له ونصحته) يشعر بأنهم كانوا يحسبون هذين الفعلين لازمين والصحيح - كما يرى: انهما متعديان ولكون مفعوليهما معروفين مشهورين استغنى عن ذكرهما في الاعم الأغلب فالأصل في

---

(١) المطففين ٣.
(٢) المطففين ٢.
(٣) الكامل في الأدب ١/٢٦.
(٤) شرح التصريح ١/٣١٢.
(٥) المصدر السابق.
(٦) دراسات في فلسفة النحو ص ٣٦، ٣٧.

عبارة (نصحت له) هو (نصحت له أمره) وفي عبارة (شكرت له) هو (شكرت له فضله) وغير ذلك من أفعال الخير، فالأول: مأخوذ من (نصح له الثوب) أي خاطه من باب (قطع) كما في مختار الصحاح، ولذلك قيل ان من التوبة النصوح «لقوله ـ عليه الصلاة والسلام : من اغتاب خَرَقَ ومن استغفرَ رفأ» كما في المختار أيضا[1] ، وأما (شكرت له فضله) فشواهده كثيرة منها ما انشده ابن عباس (رض) :

شكرت له يوم العكاظ نواله ولم أك للمعروف ثم كنودا[2]

واستشهد بقول الزمخشري في أساس البلاغة: «شكرت لله تعالى نعمته (وأشكروا لي) وقد يقال: (شكرت فلانا)، يريدون نعمة فلان[3].

فالفعل متعد بنفسه في أصله، أما التأويل فلكل رأي فيه ان كان مجتهدا، وهو متبع رأي غيره فيه ان كان مقلدا، فالمشكور الحقيقي هو النعمة أو الاحسان أو الفضل أو ما جرى مجراها، وكلها معلومة لانها من الخير[4].

وقد سبق الدكتور مصطفى جواد بذلك، ففي حاشية الشيخ يس على شرح التصريح قال: وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فانهما يتعديان بأنفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعي أنه حذف قبل حرف الجر[5].

واستطرد الدكتور مصطفى جواد في ذلك قال: ان ناسا من علماء العربية غير مستبحرين في دقائق العربية وطبائعها الخفية أو واثقين بكل منقول يحسبون جملة صالحة من الأفعال المتعدية لازمة لانهم يرونها في الغالب منزوعة المفعول

---

(١) ينظر: مختار الصحاح (نصح) ص ٦٦٢.
(٢) الاتقان في علوم القرآن ٢١٦/١.
(٣) أساس البلاغة ٥٠٠/١.
(٤) دراسات في فلسفة النحو ص ٣٨، ٣٩.
(٥) شرح التصريح ٣١٢/١ (الحاشية).

لظهوره واشتهاره منها (أحاط، أسرع، كف، صبر) فانها تدخل في تراكيب الجمل فتكون كاللازمة غالبا مثل (أحاط به، واسرع في السير وكف عنه وصبر عنه او عليه). والصحيح: ان مفعولاتها محذوفة مقدرة اذا جاءت خالية منها فالأصل: (أحاطه به وأسرع المشي أو الخطا في السير) وجاء في (هـ و د) من الصحاح وفي الحديث الشريف: «أسرعوا المشي في الجنازة ولا تُهَوِّدُوا كما تَهَوَّدُ اليهود والنصارى»[1] وكف نفسه (وبه يبطل قول من قال: (كفه عن الشيء فكف هو) وصبر نفسه[2].

وأضاف: ويعدون الفعل (تعرف) بحرف الجر (على) وهو فعل متعد بنفسه[3].

وكان الشيخ ابراهيم اليازجي: قد نبه على هذه الغلطة قديما، قال: (ويقولون تعرف على فلان) اذا احدث به معرفة، وهو من التعبير العامي... وجاء في كتب المولدين (تعرف به) معدى بالباء وهو مبني على قولك (عرفته به) اذا جعلته يتعرفه على ما يؤخذ من عبارة الصحاح[4].

وقد فات اليازجي أنه ورد: (تعرف اليه) في لسان العرب: (تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة)[5]. وهذا الذي ذكره اليازجي خاص بالانسان وحده ولم يذكر انه يتعدى بنفسه مع غير الانسان أو الانسان الجاري مجرى الجماد حين تراد معرفته من غير محادثة[6].

ويستعملون (تكفل) متعديا بنفسه الى مفعوله، وهو لا يتعدى الا بحرف

---

(١) ينظر: مختار الصحاح (هود) ص ٧٠١.
(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٣٩، ٤٠، ٤١.
(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ١٤٥.
(٤) لغة الجرائد ص ٤٩.
(٥) لسان العرب (عرف) ١١/١٤٦.
(٦) دراسات في فلسفة النحو ص ١٤٦.

الجر (الباء)[1] لأن يكفل من الكفالة، وفي أساس البلاغة: (وهو كفيل بنفسه وبما له، وكفل عنه لغريمه بالمال وتكفل به)[2].

ويقولون (حاز على) مع استغنائه عنه، فالفعل حاز يتعدى بنفسه الى مفعول به يقع عليه الحوز أي الحيازة[3].

كما أن معجمات اللغة الامات أو الامهات لم تذكر (استهدف) متعديا بنفسه بمعنى (اتخذ المفعول به هدفا وغرضا) مع شيوع استعماله في هذا العصر وحلوله محل (رمى، قصد، انتحى، توخى) ومرادفاتهن ومع جريانه على اسلات الاقلام، وقد عدى استهدف بنفسه قديما في كلام الفصحاء[4]. واستشهد بقول الامام علي في وصف الدنيا: (دار بالبلاء محفوفة، وبالغدر معروفة... وانما اهلها فيها اغراض مستهدفة ترميهم بسهامها)[5].

ويقولون: (رغم الجهد) بحذف حرف الجر، ولم يجيء به سماع ولا اجازه قياس، فالصواب (على رغم وعلى الرغم) وأقل منه فصاحة (برغم)، وجاء في مختار الصحاح: (فعل ذلك على (الرغم) من أنفه)[6]. ولا يجوز حذف (على) الا في الشعر وللشعر ضرورات لا تسوغ للناثر الحر[7]

---

(١) المصدر السابق والتنبيه والتوجيه، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢١ جـ ٥، ٦ ص ٢٨٦.

(٢) اساس البلاغة (كفل) ٢/٣١٥.

(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ١٧٢.

(٤) الدكتور مصطفى جواد ـ معجمي المستدرك، البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية) دورة (٣٢) ص ٢٢٧.

(٥) شرح نهج البلاغة ٤/٨٤.

(٦) ينظر: مختار الصحاح (رغم) ص ٢٤٩.

(٧) الدكتور مصطفى جواد ـ فوائد لغوية، مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٩٤، ودراسات في فلسفة النحو ص ١٠٧ والمباحث اللغوية ص ٥٥ وقل ولا تقل ص ١٣١.

وقد اشار الى ذلك أيضا الشيخ محمد علي النجار قال: يقولون: (أزوره رغما عن هجره لي). وهذا من التعبير الحرفي والذي يقال في هذا المقام: أزوره مع هجره لي أو على هجره لي، وهو المعنى المراد من التعبير الافرنجي.

على أن الوارد في الاستعمال العربي أن يقال: فعلته على الرغم منه أو بالرغم منه، ولم يسمع عنهم: فعلته رغما عنه[1]

وحجتهم في ذلك: أن حذف حرف الجر ليس قياسيا وأن التعبير الذي نحن بصدده وهو (فعلته رغما عنه) لم يسمع.

وهذا القول لا يخلو من نظر. فمن ناحية حذف حرف الجر فقد أشار ابن هشام الى ذلك: يكثر ويطرد مع أنَّ وأَنْ نحو: (وأَنَّ المَسَاجِدَ لله)[2] أي: ولأن المساجد لله.

وجاء في غيرهما نحو: (والقمر قَدَّرناه منازِلَ)[3] أي: قدرنا له[4]

كما أن الدكتور مصطفى جواد يرى أن حذف حرف الجر عام وشائع عند أمن اللبس ولا يختص مع (أَنَّ وأَن)[5] ـ كما سنرى في هذا المبحث ـ.

ولعلنا من خلال هذا نرى ان التعبير المشار اليه وهو (رغما عنه) يجوز ان نخرجه على أساس حذف حرف الجر ولا يكون ذلك شاذا[6].

ويرى الاستاذ عبد الحميد حسن أن هنالك تخريجا آخر: هو اعتبار كلمة

---

(١) ينظر: الأخطاء اللغوية الشائعة ٢/٣٩.
(٢) الجن ١٨.
(٣) يس ٣٩.
(٤) المغني ٢/٦٤٠.
(٥) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٩٢.
(٦) عبد الحميد حسن ـ مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر، البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية) دورة (٣٤) ص ١٧٣.

(رغم) مفعولا مطلقا لفعل محذوف، فان الفعل (رغم) تذكر المعاجم فيه ما يأتي: رغم - يرغم - رغما.

وقال: رغم أنفه. ورغم الشيء: ألصقه بالتراب. ورغم فلانا: أذله وقسره. وعلى هذا يمكن ان نخرج هذا التعبير على أن (رغم) مفعول مطلق والقواعد النحوية لهذا الباب تجيز هذا [1].

واستطرد الدكتور مصطفى جواد في ذكر تصويباته بالنسبة للأفعال التي تتعدى بنفسها او بحرف الجر.

قال: ويعدون الفعل (استشهد) بالباء، والفصيح الشهير ان يعدى بنفسه، واستشهد بقول صفي الدين الحلي: (واستشهد البيض هل خاب الرجا فينا)[2].

ويعدون الفعل (اضطر) باللام، والصواب: ان يعدى الفعل الى مفعوله الثاني بـ (الى) وكذلك يبقى اذا بنى للمجهول نقول: (فيضطر بالطبع الى البحث) ويجوز على قول المولدين: (على البحث) ولا نقول: (فيضطر بالطبع للبحث)[3].

وقوله هذا لا يخلو من نظر، لأن (اللام) تأتي بمعنى (الى).

قال الله تعالى: «كلٌ يجري لأجل مسمى)[4] أي: الى أجل مسمى[5].

---

(١) مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر، البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية) دورة (٣٤) ص ١٧٣.
(٢) في الديوان ص ١١.
سلي الرماح العوالي عن معالينا واستشهدي البيض هل خاب الرجا فينا
(٣) فوائد لغوية - مجلة لغة العرب جـ ٩ س ٦ ص ٦٩٦.
(٤) الرعد ٢.
(٥) ينظر: أدب الكاتب ص ٤١٠ وتسهيل الفوائد ص ١٤٥ والمغني ١/٧٥، وشرح التصريح ٢/١١.

حذف حرف الجر من غير (أنَّ وأنْ):

قال الدكتور مصطفى جواد: قال ابن عقيل في شرح الألفية: ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ وأَنْ) بل يقتصر فيه على السماع، وذهب ابو الحسن الاخفش الصغير الى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف، اما (أنَّ وأَنْ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس، فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو: «رغبت في أن تقوم»[1].

وعقب بقوله: ان حذف الجار عندهم مشروط قبل (أَنَّ و أَنْ) وقبل خبرهما، فهو قياس مشروط فيه، والأخفش الصغير أجاز حذف حرف الجر مع غيرهما مشترطا تعين الجار ايضا، وهذا الشرط بديهي لأن عامة هذه الأفعال تستصحب حرف جر واحد وقليل منها تستصحب اثنين على حسب المعنى الذي يراد به، ما عدا الحروف العامة - التي تقوم بمعان عامة مع أكثر الأفعال، مثل (على) فهي للاذى والاستيلاء والاستعلاء ومثل (اللام) فهي للمنفعة ومضادة (على). فالأول: وجب عليك، والثاني: وجب لك - ولا تزيد على حرفين[2].

ان قاعدة حذف حرف الجر مع أمن اللبس مطردة جدا، حتى لنقول: ان حذف حرف الجر بعد الفعل (رغب) جائز فصيح[3] وقول ابن عقيل (لم يجز الحذف) تطرف وتعسف اذ يجوز الحذف عند وجود قرينة معنوية بينة. فقد جاء في القرآن الكريم: (في يَتامى النساء اللاتي لا تُؤتُونَهُنَّ ما كُتِبَ لَهُنَّ وتَرْغَبُونَ أَن تَنكحُوهنَّ)[4] بحذف حرف الجر من (ترغبون أن تنكحوهن) لوجود قرينة معنوية

---

(١) ينظر: ابن عقيل ٢/١٥١، ١٥٢.

(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٩٢.

(٣) الدكتور مصطفى جواد - مشكلات اللغة العربية وحلها - مجلة المعلم الجديد مجـ ٥ ص ١٠٥.

(٤) النساء ١٢٧.

بينة هي (الاستيلاء على أموال يتامى النساء من ذوات القربى اجبارا مع عدم التزوج منهن) فالحرف المحذوف هو (عن) من دون شك فكيف يلام من رغب في التزوج من يتيمة آملا أن يبقى مالها عنده وهو وليها فالقرينة واضحة ولكنها لم تبد لابن عقيل[1].

أما قول الزمخشري: يحتمل أن تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن[2] فليس بجيد لأن المحذوف من الجملة هو (عن) ليس غير، ومن هذا التركيب قوله تعالى: (فَنَادَته الملائِكَةُ وَهُوَ قائِمٌ يُصَلِّي في المِحْرابِ أَنَّ الله يُبَشِّرُك بيحيى)[3] وتقديره (فنادته بأن الله)[4].

فالحذف عام شائع عند امن اللبس ولا يختص مع (أن وأن) لأن الأفعال تستصحب حرف جر واحد ما عدا الحروف العامة (على) و (اللام)[5].

التضمين:

قال الدكتور مصطفى جواد: ان التعدية اللفظية لا تقتصر على (نزع الخافض) المفتوح الباب للفصحاء، الوافر وفرة لا تحصى ولا تستقصى، بل احتجنت (التضمين) معه وهو باب واسع في اللغة العربية يشمل جميع أنواع الكلمة ومألوف عند الفصحاء، فضلا عن القرآن الكريم[6].

وعرف التضمين: بأن يشرب فعل من الأفعال معنى فعل آخر لقرابة بينهما، وقد يكونان كلاهما متعدين بانفسهما، أو يكون احدهما متعديا بنفسه

---

(١) مصطفى جواد ـ فلتة لابن عقيل في شرح الألفية، مجلة لغة العرب جـ ٧ س ٦ ص ٥٣٢ ، ٥٣٣ ومشكلات اللغة العربية وحلها ـ مجلة المعلم الجديد ص ١٠٥.
(٢) ينظر الكشاف ٤٢٢/١.
(٣) آل عمران ٣٩.
(٤) مشكلات اللغة العربية وحلها ـ مجلة المعلم الجديد مج ٥ ص ١٠٥.
(٥) دراسات في فلسفة النحو ص ٩٢.
(٦) المصدر السابق ص ٣٠.

والآخر بحرف الجر أو يحل حرف احدهما محل الآخر[1]. وضرب لذلك مثلا بالفعل (تأكد) قال: لم يجيء في كلام العرب متعديا، وانما جاء لازما تقول: (تأكد الخبران فهما متأكدان) وقد أجاز علماء العربية في عصرنا تضمين (تأكد) معنى: (تبين وتحقق) المتعديين، وعلى ذلك جاز لأهل العصر استعماله في صورتين، صورة التعدي وصورة اللزوم[2].

فالتساهل على الكتاب والمترجمين أصبح لازما لازبا ما لم يخرجوا عن القواعد ولم يقلبوا معاني الكلمات الى اضدادها ومثل ذلك التساهل في استعمال (تأكد) بتعديه الى مفعول صريح (استهدف) ايضا و (اقتصد) و (تكبد). فتأكد لم يرد في لغة العرب متعديا يقال: (أكدت الأمر فتأكد هو) ولكنهم حينما قالوا: (تأكد فلان الأمر) جعلوا (التاء) لارادة الفاعل المتكررة قياسا على (تبحثه وبينه وتحققه وتحراه) وما لا يحصى كثرة. لأنه مقيس على كلام العرب وما قيس عليه فهو منه[3]، وكذلك قولنا (شعره) بمعنى (شعر به) فهو من باب التضمين، كما يقال: (أيقن به وأيقنه) و (علم به وعلمه) و (درى به ودراه)[4].

واذا كان التضمين جائزا انفتح للفصحاء باب حذف الجار مع الفعل اللازم انفتاحا تاما، وذلك من أسباب تقدم اللغة العربية التي لم تزل في أكثر احوالها جامدة في قواعدها ورسمها وتحجر القصيري النظر للواسع منها والفصيح من حريتها[5].

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بمصر (التضمين) بشرط وجود الغرض

---

(١) المصدر السابق.
(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ فوائد لغوية، مجلة المعلم الجديد مجـ ٧ ص ٤٦٦.
(٣) الدكتور مصطفى جواد ـ مشكلات اللغة العربية وحلها، مجلة المعلم الجديد مجـ ٥ ص ١٠٢.
(٤) المصدر السابق ص ١٠٥.
(٥) دراسات في فلسفة النحو ص ٩٢.

البلاغي فيه[1]. وبذلك رجح القول بقياسية التضمين، لأنه ضرب من التيسير بعد زمان التعسير وشدة وطأته المضنية للغة العربية الموهية الموهنة لها[2].

اما الفرق بين التعدية بنزع الخافض والتعدية بالتضمين كما يرى الدكتور مصطفى جواد فهو: ان الأولى تحافظ على معنى الفعل والثانية توسعه بعض التوسيع، ومن العلماء من يقول بانها تكسبه المعنيين، فالثانية من باب الحمل على المعنى[3].

واستشهد بقول السيوطي نقلا عن الزمخشري: (من شأنهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى التضمين، والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من اعطاء معنى، الا ترى كيف رجع معنى (ولا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُم)[4] الى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم (ولا تأكُلُوا أموالَهم إلى أموالِكُم)[5] أي ولا تضموها اليها آكلين[6].

وقال ابن هشام: قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته: ان تؤدي كلمة مؤدي كلمتين قال الله تعالى: (وَمَا تَفْعَلوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوه)[7] أي: فلن تحرموه ، أي: فلن تحرموا ثوابه ولهذا

---

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (مجموعة القرارات العلمية) ص ٥ وفيه: «يوصي المجمع الا يلجأ الى التضمين الا لغرض بلاغي».
(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٣١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الكهف ٥٨.
(٥) النساء ٢.
(٦) الاشباه والنظائر ١/١٠١ وينظر المغني ٢/٦٨٥.
(٧) آل عمران ١١٥.

عدي الى اثنين لا الى واحد، وقوله تعالى: (ولا تَعْزِموا عُقْدَةَ النِّكاحِ)[1] أي: لا تنووا، ولهذا عدي بنفسه لا بعلى[2].

قال الدكتور مصطفى جواد: (مرادنا بالتعدية بالتضمين هو كقوله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح)، والأصل أن يعدي بعلى)[3].

اقتراحات في مبحث التعدي واللزوم:

يقترح الدكتور مصطفى جواد جملة قواعد واقتراحات في مبحث التعدي واللزوم هي:

١ ـ أن الفعل اذا وقع على المفعول بتسلط أو علو جاز تعديه بنفسه أو بحرف الجر (على)[4] لأن (على) تفيد التسلط والاذى فضلا عن الاستعلاء المألوف، فلذلك تصحب كل فعل اريد به العدوان والاذى والتسلط مثل (نم عليه وحكم عليه وقبضه وقبض عليه)[5].

وبهذه القاعدة يرى أن (على) هي ظرف مكان غير متصرف لا حرف جر فهي مثل (لدى) ولولا ذلك ما جاز أحد التعبيرين[6].

٢ ـ ان من دقائق العربية كون الأفعال التي تفيد التحريك والرفع يجوز تعديتها بانفسها أو الباء ان كانت متعدية في الأصل، نحو: (أحاله وأحال به ودفعه ودفع به) وغباوة هذه الدقيقة اللغوية على العلماء القدامى حملتهم على اعتداد (الباء) زائدة في قوله تعالى: (تَنْبُتُ بالدُّهْنِ)[7] مع أن الانبات

---

(١) البقرة ٢٣٥.
(٢) المغني ٢/٦٨٥.
(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٣١.
(٤) المباحث اللغوية ص ٤١.
(٥) المصدر السابق ص ٤١، ٦٨ الهامش.
(٦) وسائل النهوض باللغة العربية/ ٢ مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٥٣.
(٧) المؤمنون ٢٠.

يفيد الدفع الطبيعي فيما يفيده. فالتعدية بالباء هنا داخلة في قاعدة عامة جائزة. أما (الباء) في قوله تعالى: (يَشْرَبُ بها عِبادُ الله)[1] فهي مسموعة مع هذا الفعل وذلك كقوله تعالى: (يَشْرَبُ بها المُقَرَّبُونَ)[2] والسماع سابق للقياس في اللغة[3] قال الشاعر القديم:

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعتْ

متى لُجَجٍ خَضْر، لَهُنَّ نَئِيجُ[4]

ومن المعروف أن أكثر الكتاب اليوم يستعملون (أدى به) مكان (اداه) مع أن المعجمات[5] لا تذكر (أدى به) بل (اداه)، فالقاعدة العامة التي استدركتها تدل على جواز (أدى به)[6].

ويرى الشيخ محمد على النجار: انه لا ينبغي لنا أن نعتبر ما ذكره الدكتور مصطفى جواد قاعدة عامة فهل يقال: (ضربت بزيد) و (كتبت بالرسالة)؟ وقد قالوا: ان الباء في مثل قول الشاعر: (شربن بماء البحر...) للالصاق، مثلها في قوله تعالى: (وامْسَحوا بِرُؤسكُم)[7] فالمسح المتعدى بنفسه عدى هنا بالباء لافادة معنى الالصاق[8].

ولكن معنى (الباء) هنا التبعيض، اثبته الاصمعي والفارسي

---

(١) الانسان ٦.

(٢) المطففين ٢٨.

(٣) الدكتور مصطفى جواد - معجمي المستدرك، (البحوث والمحاضرات) مجمع اللغة العربية دورة (٣٢) ص ٢٢٥.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر شرح اشعار الهذليين ص ١٢٩ وفيه:

تَروَّت بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتَ على حَبَشياتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

(٥) ينظر: لسان العرب ١٨/ ٢٧: (وأداه على كذا يؤديه ايداء).

(٦) وسائل النهوض باللغة العربية (٢)، مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٥٣.

(٧) المائدة ٦.

(٨) معجمي المستدرك - البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية) دورة (٣٢) ص ٢٣٠.

والقتبي وابن مالك. قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو: (عيناً يشربُ بها عِبادُ الله) أي: منها وقوله تعالى (وامسحُوا برؤ سِكُم) وعليه بني الشافعى مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة[1].

٣ ـ اباحة استعمال (اعتبر) متعديا بنفسه الى مفعولين للحسن والرديء وما بينهما فقد فشا استعماله على هذا النحو في عصرنا فشـوا عامـا كقول القائل: (اعتبره مصيبا واعتبره خاطئا)[2].

٤ ـ جواز تعدية (فَعِلَ يَفْعَلُ) لغير العيوب والعاهات الظاهرة، بحرف الجر وبنفسه نحو (أنفِ منه وأنفه) و (أمن منه وأمنه). وهذه القاعدة تكشف عن تطور (فَعِل) الموضوع في الأول لعدم التعدي في حالة اللزوم الى حالة التعدي[3].

وذهب الشيخ محمد على النجار الى خلاف ذلك قال:

ويقولون: هذا أمر يأنفه الكريم. والصواب: يأنف منه[4] وهذا ما أشار اليه من قبل اليازجي[5] وتابعه فيه اسعد خليل داغر[6].

* * *

---

(١) شرح التصريح ٢/١٣.
(٢) الدكتور مصطفى جواد ـ مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية، البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية) دورة (٣٣) ص ٣٢.
(٣) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) ـ مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٥٤.
(٤) الأخطاء اللغوية الشائعة ٢/٤٠.
(٥) ينظر: لغة الجرائد ص ٢٦.
(٦) ينظر: تذكرة الكاتب ص ٧٩.

تعقيب ومناقشة:

ان مبحث التعدي واللزوم بالشكل الذي عرضناه، مبحث جديد لم يطرقه العلماء من قبل في حدود متابعتي، وهذا ما أشار اليه الدكتور مصطفى جواد، ولعل السر في ذلك يعود الى أن الاقدمين لا يهتمون بالناحية التاريخية أو السبق التاريخي في دراستهم، غافلين عن التطور الذي يلحق الكلمات احيانا بفعل تطور الحياة وتجددها «لأن اللغة كائن حي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع وتستمد كيانها منه ومن عاداته وتقاليده وسلوك افراده، وهي تتطور بتطور هذا المجتمع، فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه»[1].

ان أحدا لم يقل ان أصل الأفعال (التعدي)، وان (اللزوم) حال عارضة لها، كما قال الدكتور مصطفى جواد، ولكنهم قدموا المتعدي على اللازم لكثرته «وهذا سبيلهم أبدا في مباحثهم اللغوية فهم يقدمون الأكثر على الأقل. وعلى هذا فان التقديم بالذكر لا يعني ابدا عندهم أن المتعدي اسبق من اللازم من الناحية التاريخية اذ أن هذا النوع من الدرس لم يخطر لهم ببال»[2] ولأنهم مهما أوغلوا في دراسة اللغة وتتبع تاريخها بمساعدة الوثائق التي كشفت عنها، لا يصلون الا الى لغات تطورت وتركت خلفها تاريخا ضخما لا نعرف عنه شيئا[3]. فاللغة ليست من صنع فرد أو أفراد وانما هي نتيجة حتمية للحياة في مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطرين الى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم والتعبير عما يجول بالنفس وتبادل الأفكار. تلك الوسيلة هي اللغة[4]. اذ ليس من المعقول ان العربية بدأت بهذه النصوص الشعرية الجاهلية لأنها تقدم نماذج عالية من العربية،

---

(١) الدكتور رمضان عبد التواب ـ لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٠
(٢) الفعل زمانه وأبنيته ص ٨٢.
(٣) ج فندريس ـ اللغة ص ٢٩.
(٤) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٠.

وهذه النماذج لا يمكن أن تكون بحال من الأحوال من البدايات في اللغة، فلا بد أن تكون العربية قد قطعت قبل هذه النصوص مراحل أخرى في تاريخها لم تكن فيها على المستوى العالي من حيث قدرة اللغة على أداء المعاني ومن توفر المادة العربية للتعبير عن النواحي المادية وانصرافها الى المعنويات من الأمور توسعا ومجازا[1].

ان التطور التاريخي للغة يعتمد اعتمادا وثيقا على الظروف التاريخية، فبين التطور اللغوي والظروف الاجتماعية التي تتطور فيها اللغة صلة وثيقة، اذ أن تطور المجتمع يستتبع تطور اللغة في طريق معينة[2]. يضاف الى ذلك «نقص الأدوات عندنا لمعرفة اللغة معرفة علمية، لأن كتب اللغة لا تشير الى اللفظة المفردة وطرائق استعمالها عبر العصور»[3]. وهذا ما يؤخذ على المعاجم القديمة وعلى اللغويين لأنهم «لم يعيروا تطور اللغة التفاتا، بل كان همهم هو تدوين اللغة القديمة، لغة البدو أصحاب السليقة اللغوية الخاصة، كما كان شغلهم الشاغل هو تنظيم هذه المادة مادة العربية الفصحى التي جمعها اللغويون الأوائل وكانوا ينظرون الى هذا التطور على أنه نوع من المولد أو اللحن»[4]، كما كان لغموض المنهج اللغوي دور في اغفال تسجيل التطور تسجيلا كاملا[5].

والى هذا اشار الدكتور مصطفى جواد في نقده للمعاجم اللغوية، وتقصيرها في تناول الألفاظ المولدة والمعربة[6]. وقال: ان جملة كبيرة من الكلم لم تسجل في موادها وأبوابها من المعجمات اللغوية، وجملة أخرى تطور استعمالها

---

(١) ينظر الدكتور ابراهيم السامرائي - دراسات في اللغة ص ٢٤ والتطور اللغوي التاريخي ص ٥٩.
(٢) اللغة ص ٤٢٧.
(٣) التطور اللغوي التاريخي ص ٢٩.
(٤) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٦٣.
(٥) المصدر السابق ص ٣٢.
(٦) ينظر: المباحث اللغوية ص ٣١.

على توالي العصور فلم يثبت اللغويون ذلك الاستعمال في كتب اللغة، لأن ناسا منهم لم يفطنوا للتطور وآخرين منهم، وهم أولو قلة، اعتدوا ذلك التطور مولدا ليس لـه حق في أن يسجل ولا أن يضـاف الى العبارات الفصيحة والكلمـات الصالحـة للاستعمـال[1]. الأمر الـذي دفعه لأن يـودع (معجمـه المستدرك) التعابير الفصيحة التي لم تذكرها كتب اللغة والكلمات التي فاتت المعجمات المعروفة، وكثرة كاثرة من شواهد اللغة النثرية والشعرية للابانة عن أطوار استعمال الكلمة على اختلاف العصور[2].

ان الدكتور مصطفى جواد قد قرر هنا حقيقة تاريخية كما يرى هو ذلك باسبقية المتعدي على الفعل اللازم، بعد ان أخذ بفكرة التطور في اللغة وحياة المتكلمين ابها، ولكن الدليل الذي قدمه في تقرير قاعدته: «ان الحياة على اختلاف انواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدي»[3] **لا يصلح لأن يكون دليلا على اثبات حقيقة لغوية تاريخية، من دون الاعتماد على وثائق لغوية افادها مما وقف عليه في استقرائه الوافي أو مما سجله الباحثون في اللغات السامية**[4] فاللغة التي نشأت في كنف الفطرة وفي رحاب الصحراء الممتدة أرسل العرب فيها منطقهم على سجيته الى جانب المرونة المعنوية كالتضمين والتغليب ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض والمجاز والاستعارة وغير ذلك، هذه هي المرحلة الأولى من مراحل نشوء اللغة والتي امتازت أيضا بالتنوع في الكلمات والعبارات لفظا ومعنى، ولكنها تلتقي جميعا في غاية واحدة هي التي تتحكم في كل ذلك، وهو المعنى والوصول اليه[5].

---

(١) معجمي المستدرك ـ البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية) دورة ٣٢ ص ٢٢١.
(٢) معجمي المستدرك ـ البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العـربية)، دورة (٣٢) ص ٢٢١.
(٣) ينظر المبحاث اللغوية ص ٧.
(٤) ينظر: الفعل زمانه وابنيته ص ٨٢.
(٥) عبد الحميد حسن ـ المرونة في اللغة العربية (البحوث والمحاضرات) مجمع اللغة العربية دورة (٢٩) ص ١٢٧.

والذي أراه، ان التطور الذي لحق اللغة بفعل تطور حياة المتكلمين بها وانتقالهم من حال الى حال، كان سببا في غلبة المتعدي وكثرته لا في كونه أصلا «لجهلنا بتاريخ اللغة نفسها، ولقلة ما اكتشف حتى الآن من آثار قديمة تقدم لنا صورا عن حالة اللغة يوم أن كانت مضطربة في الفاظها، وفي معانيها وفي أساليبها، وفي ضوابطها»[1] ولأن في مجرى التطور الذي تسلكه لغة بعينها نجد الأبنية تتبادل بعضها مع بعض ونرى الأفعال اللازمة تصير متعدية والمتعدية تصبح لازمة[2].

يؤيد ذلك ما ذكره الدكتور مصطفى جواد من نقل بعض الأفعال اللازمة الى التعدي بالتساهل والاستعمال الذي يطور الافعال[3] وتعدى البعض الآخر من نصب مفعول واحد الى نصب مفعولين[4].

أما قلة (الأفعال اللازمة) في اللغة العربية، فمن المقبول القول: أن انشغال الانسان بنفسه كان محدودا قياسا الى انشغاله بحياة البداوة وطلب العيش والتآلف مع الطبيعة، وهذا ما أدى الى قلة (الافعال اللازمة) في اللغة العربية لا لأنها أوزان حديثة الوجود بالنسبة الى غيرها من ضروب الفعل الثلاثي المجرد، كما ذكر الدكتور مصطفى جواد[5] فهل يعقل أن يكون (الفرح) والمأخوذ من (فرح) وهو من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) والذي لازمه أكثر من متعديه[6]، حديث الوجود بالنسبة لحياة العربي. وكذلك باب (فَعُلَ يَفْعُلُ) ككرم يكرم. والذي افعاله جميعها لازمة حديثة الوجود أيضا .

---

(١) الدكتور حسن عون ـ اللغة والنحو ص ١٠٨.
(٢) اللغة ص ١٤٤، ١٤٥.
(٣) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٢٤.
(٤) المصدر السابق ص ٢٧.
(٥) ينظر: المباحث اللغوية ص ٧ ووسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٤٠.
(٦) ينظر: شذا العرف في فن الصرف ص ٣١، ٣٢ والدكتور محمد بدوي سالم المختون ـ دراسات تطبيقية في علمي الصرف والعروض (القسم الأول) ص ٣٩، ٤٠ .

لذا فان من المقبول القول أنها وجدت قليلة، ثم اخذت تزداد بفعل تطور الحياة، يؤيد ذلك قوله: وقد أخذ اللزوم يزيد بتقدم اللغة وانتقالها بالتدريج من دائرة البداوة الى دائرة الحضارة التي لا تستغنى عن الأفعال اللازمة[1] وتعدي بعض الأفعال اللازمة بحرف الجر، ومن ثم حذفه طلبا للتوسع في كثرة الاستعمال[2].

مثال ذلك: الفعل (دخل) فقد اختلف العلماء فيه، وسبب الخلاف استعماله تارة بحرف جر، وتارة بغيره نحو: دخلت البيت ودخلت الى البيت، قال ابن يعيش: «الصواب أنه من قبيل الأفعال اللازمة وانما يتعدى بحرف الجر نحو: دخلت الى البيت، وانما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال. والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على (فعول) نحو: الدخول، و (فعول) انما يأتي من اللازم نحو: القعود والجلوس، ...»[3] وباب نزع الخافض كما يرى الدكتور مصطفى جواد مفتوح للفصحاء قديما وحديثا-واستشهد لذلك وروده في القرآن الكريم وكلام الفصحاء - شائع غير مضبوط سماعه[4].

ان اللغة العربية محظوظة جدا بوجود هذه الصيغ الصرفية لأن هذه الصيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق.

وهذه الميزة للعربية هي من كبريات ميزاتها التي تفاخر بها لأن هذه الصيغ كما تتخذ أداة من أدوات خلق الحدود بين الكلمات في السياق فانها تساعد في الاعم الاغلب على تحديد الباب أيضا، وان عجزت عن أن تشمل طائفة كبيرة من العناصر اللغوية غير الخاضعة للاشتقاق كالضمائر والأدوات[5].

---

(١) دراسات في فلسفة النحو ص ٢٥.
(٢) الفعل زمانه وابنيته ص ٨٧.
(٣) ينظر شرح المفصل ٦٣/٧.
(٤) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٢٨، ٢٩.
(٥) الدكتور تمام حسان - مناهج البحث في اللغة ص ١٧٦، ١٧٧.

الا أن تتخذ هذه الصيغ دليلا على التأصيل، فذلك ما لم يقل به أحد. وقد ذهب الى ذلك الدكتور مصطفى جواد ـ كما مر بنا ـ[1]

ولكن المعروف أن باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) مثل: فرح يفرح وباب (فَعُل يَفعُل) مثل كرم يكرم. . ليست حديثة الوجود كما ذكر الدكتور مصطفى جواد. فالأول (فعِلَ يفعَل) لازمه أكثر من متعديه والثاني (فعُل يفعُل) فان أفعاله جميعـا لازمة[2]. أما (فَعَل يَفْعُل) مثل: دخل يدخل فيأتي منه اللازم والمتعدي[3] لأن العلم بحداثتها يساوي العلم بقدمها على سواء، وذلك أمر خارج عن طوق البحث العلمي:

أما قوله (فَعِل يَفْعِل) أحدث من الثلاثة الأخرى، وورود افعال متعدية منه لا ينفي حداثته لانها قليلة ولها تأويل. **ففيه من التكلف، وغياب الدليل على حداثته، ما يغني.**

ان التغييرات الصرفية، يسودها اتجاهان عامان: الأول مبعثة الحاجة الى التوحيد ويميل الى اقصاء العناصر الصرفية التي اصبحت شاذة، والآخر مبعثة الحاجة الى التعبير ويميل الى خلق عناصر صرفية جديدة[4] وهذان الاتجاهان لا يمكن ان يتخذا دليلا على أسبقية احدهما على الآخر. لأن التوغل في تحليل الفصائل للغة يزيد من ادراكنا لاستحالة ارجاعها الى نظام منطقي وذلك ما يمكن تفسيره من جانب النحو بعلل في غاية الوضوح: ذلك بأن النحو في أية لغة وفي أية فترة من فترات تاريخ هذه اللغة ليس الا نتيجة لأنواع مختلفة من النشاط يصيب نواحي النظام النحوي المختلفة ويصيبها مستقلة بعضها عن بعض[5].

---

(١) ينظر: ص ١٦٧ ـ ١٦٩ من البحث.
(٢) دراسات نظرية تطبيقية في علمي الصرف والعروض (القسم الأول) ص ٣٩، ٤٠.
(٣) المصدر السابق.
(٤) اللغة ص ١٤٧.
(٥) اللغة ص ١٤٧.

أما الصرف فاذا كانت نقطة البدء في التغييرات الصرفية تنحصر فيما يسمى بالقياس، فان نتيجة هذا القياس ليس من شأنها ان تجعل المنطق يسود النظام النحوي من جهة كونه كلا[1].

لذا فان ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد من قلة اللازم في العربية ومجيئه على أبنية محدودة لا يمكن أن تجعل من هذا الفعل (عارضا طارئا) كما «ان الأقدمين على اهتمامهم الزائد بالفعل ومعانيه وصوره لم يبحثوا في زمان الفعل وتحديداته»[2] فكيف اذن بأصله.

وخلاصة القول: أنه يجب أن يكون معلوما لدينا أن اللغة تتطور وأن ندرك حتمية هذا التطور، ونفهم ان عمل العالم اللغوي لا يصح أن يتجاوز عملية وصف هذا التطور وتسجيله ومحاولة الكشف عن القوانين التي تقف وراءه[3].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) دراسات في اللغة ٤٣.

(٣) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣١، ٣٢.

«الفعل والمصدر»

قال الدكتور مصطفى جواد:

لا نشك في أن القول بمذهب البصريين في كون المصدر أصل المشتقات ضرب من العبث، والجدل في اثباته نوع من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها كما كان مضرا بماضيها[1]. اذ كيف يكون المصدر أصل المشتقات وهو من التجريد؟ وهو اسم للفعل، فكيف يكون الاسم سابقا في الوجود لمسماه؟ ويعمل في الاعراب عمل فعله ولو كان بالعكس لعمل الفعل كعمله وصار تابعا له. ثم ان البصريين يعترفون باشتقاقه من الفعل غير الثلاثي فلم يبق لهم الا الثلاثي. وذلك مستحيل ان يكون الثلاثي أصلا للاشتقاق فتأمل الفعل (وجَد) فمصدره للمطلوب (وجود) وللضالة ونحوها (وجدان) وللغضب (مَوْجِدةً) ووجدان، وللحزن (وَجْدا) وفي الغنى (وُجْداً) و (وِجَدة) ولأخذ الحديث واللغة من الكتب (الوجادة)[2] فمن أي هذه المصادر السبعة اشتق الفعل (وجد) وكيف يكون مشتركا وهو فرع على زعم البصريين[3].

وأضاف الدكتور مصطفى جواد: والتحقيق عندي أن المادة وما جرى مجراها من مشهود ومسموع أصل للاشتقاق وان دعوى ذلك لاسم المعنى انما هي مستندة الى المذهب البصري في كون المصدر أصلا للاشتقاق، فالفعل يجري مجرى المادة لكونه مشهودا وهو سابق للمصدر وأظهر منه للشهادة والاحساس، فلا يكون (سير) الا بعد أن يكون الفعل (سار) وهو مشهود

---

(١) المباحث اللغوية ص ١٤، وينظر وسائل النهوض باللغة العربية /١ ـ مجلة الاستاذ مجلد ٧ ص ١٢٤.

(٢) ينظر المزهر في علوم اللغة ٣٣٠/١.

(٣) المباحث اللغوية ص ١٤.

ومحسوس به، والسير اسم له ودليل عليه، وهكذا اشتقت العرب اسما على وزن (فاعل) قياسا على الماديات التي هي مثل (رامح، لابن، تامر، فارس) أي: ذي رمح وذي لبن وذي تمر وذي فرس. وللمادة وما جرى مجراها من العراقة في أصالة الاشتقاق ما يجعلنا نعد جملة من الاوصاف أصولا لأفعالها ونخرجها من حظيرة القدم الذي اتسم به الفعل. فالاسود سابق لفعله (سود) والأبيض متقدم على فعله (بيض) والاعوج أقدم من فعله (عوج) وهذا مشهود في طبيعة الوجود لا يحتاج الى اثبات أبدا[1].

لذا فان القول في كون المصدر أصل المشتقات يجب حذفه من كتب الصرف في مدارس العالم العربي واحلال رأي الكوفيين محله، وتلافي ما ترك في اللغة من أسواء وبلاء[2].

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين[3] بعد أن شغل البحث في أصل المشتقات والجدل في أسبقية المصدر أو الفعل بال النحويين وذهبوا فيها الى قائل باصالة المصدر وكونه أصل المشتقات وهو مذهب البصريين[4] وذهب الكوفيون الى أن المصدر مشتق من الفعل والفعل سابق له وهو ثان[5] وذهب بعض الباحثين الى القول أن اسم العيان أصل المشتقات[6] وجاء كل فريق من النحاة بالادلة التي يدعم بها مذهبه ويعارض بها المذهب الآخر[7].

وكان للدكتور مصطفى جواد إسهام جاد في هذه المسألة وهو الذي آمن

---

(١) المباحث اللغوية ص ١٥.
(٢) المصدر السابق ص ١٤.
(٣) ينظر الانصاف (مسألة ٢٨) ص ٢٣٥.
(٤) الانصاف ١/٢٣٧ واسرار العربية ص ٧.
(٥) المصدر السابق ١/٢٣٥.
(٦). الخصائص ٢/١٢٧ وينظر دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالحي ص ١٢٢.
(٧) الانصاف (مسألة ٢٨) ١/٢٣٥.

بمبدأ الاجتهاد، واذا رأى الرأي واهيا لا يمنعه من الرد ان قائله سيبويه او ابن جنى أو غيرهما فالميدان ميدان استدلال واحتجاج وبرهنة وانتهاج[1]

أما رأى الدكتور مصطفى جواد في هذه المسألة فقد خالف به أغلب النحاة فهو اذ ينقض دعوى سيبويه[2] ويعارض البصريين في أن الفعل صادر عن المصدر[3] فانه يتجاوز علماء الكوفيين في الاهتداء الى أدلة بلغت ثلاثة عشر دليلا وكانت ادلة الكوفيين نزرة معروفة لم يهتدوا منها الى أكثر من أربعة أو خمسة كما يرى[4]

أما أدلة الدكتور مصطفى جواد في كون الفعل أصل الاشتقاق فهي[5].

١ ـ ان المصدر هو اسم للفعل ولا يوجد الاسم قبل مسماه، فانت تكتب ثم تسمى فعلك هذا كتابة، ولا يسمى كتابة قبل أن تكتب، وليس للكتابة وجود قبل أن تكتب، فالكتابة نشأت عن الفعل المذكور.

٢ ـ إن اللغات في نشوئها وتطورها سارت من الاشارة الى العبارة ومن التجسيد الى التجريد والفعل تجسيد والمصدر تجريد، فالفعل يحتوي على الحدث والزمان والفاعلية ويحتوي احيانا على المفعولية، وهذا تجسيد.

٣ ـ المصدر يعمل عمل فعله بشروط والفعل لا يعمل عمل مصدره بشروط فلو كان المصدر هو الأصل لعمل الفعل كعمله ولو كان بشروط.

٤ ـ ان جميع المصادر ما عدا الثلاثي مشتقة، فالأولى ان يكون الثلاثي مشتقا

(١) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٩.
(٢) المصدر السابق ص ٥٧.
(٣) ينظر الانصاف ١/٢٣٧.
(٤) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٩.
(٥) دراسات في فلسفة النحو ص ٥٧ ـ ٥٩ .

والمشتقان يتساويان في القدم ان لم تكن لأحدهما علامة تدل على الأقدمية، واذا ثبت كون المصدر اسما للفعل ثبتت الأقدمية للفعل على المصدر، وثبت كونه أصلا للمصدر.

٥ - إنَّ مصدر الفعل الثلاثي يزيد أحيانا على الواحد، وهذا يدل على أن المعنى اذا تعدد في الفعل ظهرت زيادته في المصدر فقد قالوا: (وجده وجدانا ووجده وجودا ووجد المال جدة ووجدا ووجد عليه موجدة ووجد العلم وجادة) فالمصدر هو الذي تغير والمتغير هو الذي يتسم بسمة الاشتقاق.

٦ - إنه قد يكون للفعل الواحد عدة مصادر كالوجد أو الوجدان والجدة وكالشكر والشكران والكفر والكفران فأي هذه المصادر يكون أصلا للفعل لو صح أن المصدر أصل للفعل، وكيف يتعدد معنى الفعل والمصدر الذي اشتق هو منه له معنى واحد؟

٧ - إن العرفان - على سبيل التمثيل - مصدر الفعل (عرف) وهو مؤلف من خمسة أحرف فان كان هو أقدم من فعله فلماذا كان فعله ثلاثيا مع أنه خماسي الأحرف، ولنسقط منه الألف من أحرف العلة، فكيف اشتقوا منه فعلا ثلاثيا ولم يشتقوا رباعيا فيقولوا: (عرفن يعرفن عرفنة) وكيف اهتدوا الى اشتقاق فعل ثلاثي؟ والى أن أصوله ثلاثة؟

٨ - ان تعدد مصدر الفعل الواحد يدل على أن معنى الفعل قد تعدد فلماذا استعانت العرب على تأدية المعاني المختلفة باشتقاق مصادر أخرى لذلك الفعل؟ فالمصدر إذن هو الذي تنوع بالاشتقاق ولو كان هو الأصل لعمدوا الى الفعل ونوعوه حتى يقابل المصادر في الأقل. فتعدد المصدر يدل على أن الفعل قد سبقه في الوجود.

٩ - إن اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والصفة المشبهة واسم التفضيل من الفعل لا من المصدر ولو كان المصدر هو

الأصل ما احتاجوا الى الفعل ولتفرد الأصل بذلك وترك الفرع.

١٠ ـ أن مصدر الهيأة ومصدر المرة يشتقان من الفعل الثلاثي فكيف يكون المصدر الثلاثي على نوعين: جامد ومشتق وهو مصدر للفعل الثلاثي.

١١ ـ انهم ذكروا قواعد تقريبية لمصدر الثلاثي واستدلوا على هذه القواعد بمعاني الفعل، وهذا يدل على أن المصدر اشتق بعد وقوع فعله لانك لا تستدل على وجود شيء وحدوثه بشيء حدث بعد حدوثه أي لا تستدل على وجود المصدر بفعل حدث بعد حدوثه.

١٢ ـ أن قولنا: (تمسكا بالحق يا فلان) يقال فيه ان المصدر نائب عن فعله ولو كان المصدر هو الأصل لم تكن حاجة الى النيابة ولا الى ذكرها، ولأدى المصدر المعنى المراد بغير استنابة.

١٣ ـ انه قد احتوت العربية على أفعال ثلاثية لازمة متعدية لمعنى حقيقي أصلي واحد فالفعل يكتفي تارة بالفاعل ويحتاج تارة اخرى الى مفعول به، وليس في شكله علامة تميز احدى حاليه عن الأخرى وانما يحدث التمييز في المصدر فللازم مصدر، وللمتعدي مصدر آخر وهذا دليل على أن المصدر هو الذي تغير متأثرا بالفعل فالفعل سابق له وذلك مثل: رجع يرجع رجوعا ورجعي «للازم و «رجعه رجعا» للمتعدي، وهاج يهيج هياجا» للازم و «هاجه هيجا» للمتعدي.

هذه هي الأدلة التي قدمها الدكتور مصطفى جواد لتأييد **قوله**: قال والتحقيق عندي أن المادة وما جرى مجراها من مشهود ومسموع أصل للاشتقاق «[1]كما ذكر أنها تنقض دعوى سيبويه في أن الفعل صادر عن المصدر[2].

وهذه الأدلة وان ذهبت الى تأييد ما ذهب اليه الكوفيون في هذه المسألة

---

(١) المباحث اللغوية ص ١٤.

(٢) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٥٩.

الا أنها فاقت على أدلتهم بكثير وذلك بفعل «باب الاجتهاد المعتمد على الأدلة القوية والبراهين المنيرة»[1].

وقال اسرائيل ولفنسون: «وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ، ولكن هذا الرأي خطأ ـ في رأينا ـ لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفا لأصله في جميع اخواتها السامية.

وقد تسرب هذا الرأي الى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، والأصل في الاشتقاق عند الآريين ان يكون من مصدر اسمي، أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء، فمنه تتكون الجملة ولم يخضع الفعل للاسم والضمير، بل نجد الضمير مسندا الى الفعل ومرتبطا به ارتباطا وثيقا»[2]. والى مثل هذا ذهب الدكتور مصطفى جواد في تأييد رأي الكوفيين.

وعلى الرغم من أن ما قيل في مبحث (التعدي واللزوم) يصدق هاهنا وانّ البحث عن الأصل بحاجة الى (وثائق لغوية) تعين الباحث في دراسته، فان هذه المسألة نظرية صرف لم يقم فيها دليل حاسم، ولا لنا منها اليوم جدوى عملية[3].

والافغاني اذ يرى عدم الجدوى في دراسة هذه المسألة، الا أنه يميل الى الرأي القائل بأن المصدر هو الأصل قال: والذي نميل اليه الآن هو أنه اذا كان في المشتق زيادة معنى على المشتق منه، وكان البسيط مقدما على المركب ـ وذلك مسلم عند الفريقين ـ فاصل المشتقات كلها صناعة المصدر لا الفعل، لأن المصدر يدل على حدث والفعل يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدل

---

(١) المصدر السابق.
(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٤. نقلا عن (في أصول النحو) لسعيد الافغاني ص ١١٥.
(٣) في أصول النحو ص ١١٦.

على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرانتها أخذت من المصادر التي هي جميعا اسماء معان. على أن العرب لم تحجم أحيانا عن الاشتقاق من غير المصادر، فاشتقت من أسماء معان ومن ذوات حسية ومن أسماء الأزمنة والأمكنة ومن أسماء الأصوات ومن الحروف[1].

ويرى الدكتور صبحي الصالحي: ان أصل المشتقات هي الأسماء لا الأفعال ولا سيما اسماء الأعيان[2].

على الرغم من أنَّ الدكتور الصالحي يقرر: ان المشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة اليها، وقد يسبق بعضها بعضا في الوجود، وليس من اليسير دائما ان ندرك أسبقها، وان نعين متى استعملت مادتها الأصلية أول مرة ومتى بدأت تدل على معنى[3].

والواقع أن البحث في هذه المسألة يتناف والمنهج اللغوي الحديث لأن القول أن كلمة أو صيغة أصل لكلمة أو صيغة اخرى مردود في القديم والحديث. فلا الفعل، كما يقول الكوفيون، ولا المصدر، كما يقول البصريون أصل للمشتقات... ووجه القول. أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في شيء معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع، والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة. فأنت اذا نظرت الى (ضرب) و (ضارب) و (مضروب) و (مضرب) و (مضارب) و (ضرب) وما تفرع من ذلك، رأيت أنها جميعا تشترك في (ض ر ب)، وتتفرع منها. فطن الى ذلك

---

(١) في أصول النحو ص ١١٦.
(٢) دراسات في فقه اللغة ص ١٩٧.
(٣) المصدر السابق ص ١٩٦.

المعجميون ولم يفطن الصرفيون لهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرع منها الكلمات[1].

ان هذه الدراسة كما يقول فندريس: علم تاريخي يحدد صيغة لكل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول اليه ويدرس الطريق الذي مرت به مع التغييرات التي اصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال. ومن ضياع الوقت أن نحاول البرهنة على اهمية هذا العلم. لأنه ينحصر في اخذ الفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه ان يكون ببطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت ومتى وكيف صيغت والتقلبات التي مرت بها[2].

لقد خرج النحاة هنا في محاجتهم عن شكلية اللغة الى مضايق المنطق والفلسفة[3].

---

(١) الدكتور تمام حسان ـ مناهج البحث في اللغة ص ١٨١، ١٨٢.
(٢) اللغة ص ٢٢٦.
(٣) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٩.

«أسماء المفعولات»

قال الدكتور مصطفى جواد :

يقرأ الدارس أسماء المفعولات أي المفاعيل (على أجازة هذا الجمع المكسر لكثرة وروده في كلام الفصحاء) على النحو الآتي: (المفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله أو له والمفعول معه والمفعول المطلق) وقد سمى الأخير (المطلق) لأن المفاعيل الأربعة السابقة له مقيدة بصلات، فالأول مقيد بـ (به) والثاني مقيد بـ (فيه) والثالث مقيد بـ (لأجله أو له) والرابع مقيد بـ (معه) وهو خال من القيد والصلة، وذلك معناه أنه هو (المفعول الحقيقي) وهو تصريح من النحاة بهذه المفعولية الحقيقية. وبيان ذلك، ان هذه الالقاب مختصرة وأن الأصل هو:

١ - المفعول به فعل، فاذا قلنا: (اكلت الطعام) فالطعام مفعول به فعل هو (الأكل)

٢ - المفعول فيه فعل، فاذا قلنا: (جلسنا مجلس والدنا) فمجلس والدنا مفعول فيه فعل هو (الجلوس)

٣ - المفعول لأجله فعل، فاذا قلنا: (صلينا ابتغاء لمرضاة الله) فابتغاء مفعول لأجله فعل هو (التصلية).

٤ - المفعول معه فعل، فاذا قلنا: (ذهبنا وزيدا الى دارنا) فزيدا مفعول معه فعل هو (الذهاب).

٥ - المفعول المطلق، ليس به ولا فيه ولا معه ولا لأجله فعل، وانما هو الفعل نفسه، فاذا قلنا: (خرجنا خروجا) فالفعل الذي فعلناه هو (الخروج) وهو نتيجة للفعل (خرج) فلذلك سمي مطلقا، وقيل: أنه المفعول الحقيقي، وتلك المفعولات ليست حقيقية، لأن الفعل وقع بها أو فيها أو لأجلها أو

معها، مع أننا اذا قلنا (هذا مفعول) فمعناه (مجعول ومعمول ومحدث) ونحن لم نعمل الطعام ولا المجلس ولا زيدا بل عملنا (الأكل والجلوس والصلاة والذهاب) الا المفعول لأجله ففيه نظر، فلقائل ان يقول: لا بل عملنا (الابتغاء) فنقول له: لا، وإنما عملنا من أجله شيئا هو التصلية، وهو أولى بأن يكون مجرورا باللام فتكون الجملة: (صلينا لابتغاء مرضاة الله) ثم حذفت اللام ونصب على الاتساع[1].

والصحيح المطرد عندنا هو نصب المفعول لأجله، فانه في رأينا منصوب بحذف لام الجر. ألا ترى أنك تقول: (سعيت كسبا للمال) والأصل: (لكسب المال)[2]، ولا ندري أسبقنا عالم من علماء النحو أم لم يسبقنا الى ذلك[3].

وأضاف: أن قولنا (مفعول) معناه: (مجعول ومعمول ومحدث) وأن قولنا: (مفعول به) معناه: شيء أحدث به فعل من الأفعال، ولم يجعل هو ولا عمل ولا أحدث، ولذلك قيد بالجار والمجرور، فاذا قلت: (فتحت الباب) فانما احدثت الفتح في الباب ولم تجعل الباب ولا عملته ولا صنعته ولا أوجدته ولا أحدثته، ولم يبق في المفاعيل ما تسميه مفعولا (حقيقيا أصليا) إلا (المفعول المطلق)، لأن قولك: (فتحت الباب فتحا) يدل على أنك أحدثت (الفتح) وفعلته وأتيته، فهو مفعول حقيقي أصلي، لا حاجة به الى القيد اللفظي، من قيود المفاعيل الأخرى (به ومعه ولأجله وفيه) وقد وصفه النحاة بذلك. وقد أضفنا صفة (الأصلي) الى المفعول المطلق لئلا يلتبس بالمفعول به الحقيقي وان كان مقيدا بالجار والمجرور، فالمفعول به الحقيقي هو مفعول لفظي، كائنا ما كان بالنسبة الى المفعول المطلق[4]. لأن الفاعل يصدر فعله من نفسه فيوقعه على

---

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف ص ٤٥، ٤٦.
(٢) ينظر: اسرار العربية ص ١٨٦.
(٣) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٢.
(٤) المصدر السابق ص ٥٣.

غيره الذي هو المفعول به، فاذا قلنا: (أكلت الطعام)، فقد صدر الأكل مني بتحريك فمي ووقع على الطعام، فالطعام مفعول به بتعد حقيقي[1].

وألقاب المفاعيل التي ذكرناها أوهمت كثيرا من الدارسين باختصارها حتى ظنوا (المفعول به) مجعولا ومعمولا ومحدثا، ولو رجع مؤلفو كتب النحو الى اسمائها الكاملة، لساعدت الأسماء على فهمها وسهلت دراستها، فيقال للدارس، تقول: (فتحت الباب) فالباب قد فعلت به فعلا هو (الفتح) فهو (مفعول به الفتح، والفتح هو المفعول) كما تقول: (وهبت لفلان كتابا) ففلان (موهوب له) والكتاب (موهوب) لأننا أوقعنا عليه الهبة، فالهبة هي المفعولة[2].

والأسماء النحوية فيها من الغرابة ما يحدو الدارس الناشىء على الاستغراب لفرط استبهامها عليه فـ (المفعول المطلق) ينبغي أن يقابله (مفعول مقيد) و (المفعول المقيد) أضرب هي:

(المفعول به فعل) و (المفعول فيه فعل) و (المفعول من أجله فعل) و (المفعول معه فعل) ولما استطالوا القيد المكرر حذفوه ـ يقصد كلمة فعل ـ فصارت المفعولات الى ما هي عليه من النقصان في التسمية وادى النقصان الى الاستبهام والغرابة[3].

واذا كان تطبيق الرأي على واقع العربية صحيحا، لم يجز لمعترض أن يقول لي: هذا لم يقل به العلماء، فالقواعد النحوية لم تنشأ مجموعة ولم يبتدعها الجمهور في زمن واحد، بل نشأت بالتدريج وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة باستقراء كلام العرب وما جاء على مثال كلامهم من الكتاب العزيز وتمت هذه الجمهرة من القواعد، على اختلاف فيها بين الكوفيين والبصريين والبغداديين، وألفت كتب في ذلك الاختلاف، ومن اثبت من علماء النحو

---

(١) المصدر السابق ص ٤٩.
(٢) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٦.
(٣) المباحث اللغوية ص ١٠، ١١.

المجتهدين رأيه بالدليل البين فانه من الخطل والحسد والبلادة أن يقال له: هذا لم يقل به أحد غيرك، فهو مجتهد وبالاجتهاد تمت تلك الجمهرة من القواعد، وانما يجوز لمعترض أن يبطله باستدلال آخر يدعمه بالبراهين النيرة والشواهد الكافية[1].

وخلاصة رأي الدكتور مصطفى جواد:

ان «المفعول المطلق» هو المفعول الحقيقي الأصلي ولا حاجة به الى القيد اللفظي من قيود المفاعيل الأخرى (به، معه، لأجله، فيه).

أما «المفعول» فهو المفعول به الحقيقي، وهو مفعول لفظي، ولذا احتاج الى القيد اللفظي (به، معه، لأجله، فيه) لانها ليست مفعولات حقيقية.

ذكر ذلك، على الرغم من أنه يرى أن (المفعول لأجله) منصوب بحذف لام الجر، فهو منصوب على الاتساع، لأنك تقول: «سعيت كسبا للمال» والأصل، (لكسب المال).

وذهب البصريون الى أن المفاعيل خمسة هي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله[2].

ولا يعرف الكوفيون من هذه المفاعيل الا (المفعول به) اما المنصوبات الأخرى، التي هي مفاعيل عند البصريين فهي اشباه مفاعيل عند الكوفيين[3] الذين يطلقون اسم (المفعول) مجردا من القيد على (المفعول به)[4]. اما البقية فهي ليست بمفعول يقابل الفاعل بحيث يكون واقعا عليه الفعل، فشبهوه به، لأنه يشركه في النصب، على نحو يكون الفعل واقعا فيه، أو له، أو معه[5]

---

(١) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٦.
(٢) ينظر همع الهوامع ١/١٦٥ وشرح التصريح ١/٣٢٣، ومدرسة الكوفة ص ٣٠٨.
(٣) همع الهوامع ١/١٦٥.
(٤) مدرسة الكوفة ص ٣٠٩ وفي النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٠٥.
(٥) مدرسة الكوفة ص ٣٠٩.

وقال ابن هشام:

والمفعول يكون واحدا فأكثر، وهو خمسة: المفعول به، المفعول المطلق، وهو (المصدر) والمفعول فيه وهو الظرف، والمفعول له والمفعول معه[1].

والذي آراه:

أن (المفعول المطلق) هو المفعول الحقيقي كما ذكر الدكتور مصطفى جواد[2] لأنه المفعول الذي يصدق عليه قولنا (مفعول بغير صلة) بخلاف بقية المفاعيل[3] وهو مفعول صحيح[4] لأنه مفعول الفاعل حقيقة[5] بخلاف سائر المفعولات لأنها ليست بمفعول الفاعل. وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه[6] ويسمى المصدر[7] ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل[8].

والى ذلك أشار الزبيدي اذ سماه (المفعول) قال: اعلم أن المصادر اذا أتت على أفعالها، مضمرة كانت أو مظهرة فهي منصوبة أبدا لأنها مفعولة، ألا ترى أنك اذا قلت: **ضربت ضربا وقعدت قعودا، فانت فعلت الضرب والقعود**[9].

أما المفاعيل الأخرى (به، فيه، لأجله، معه) فهي (المفعول به الحقيقي)

---

(١) قطر الندى ص ٢٠١.
(٢) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٥٣.
(٣) شرح التصريح ٣٢٣/١.
(٤) المقتضب ٢٩٩/٤.
(٥) شرح المفصل ١١٠/١ وشرح الأشموني ٣١١/٢.
(٦) شرح الأشموني ٣١١/٢.
(٧) ينظر: المقتضب - ويسميه اسم الفعل ٢٩٩/٤ واسرار العربية ص ١٧١، وشرح المفصل ١١٠/١ وقطر الندى ص ٢٠١.
(٨) شرح المفصل ١١٠/١.
(٩) الواضح في علم العربية ص ٥١، ٥٢ وينظر ابو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة ص ١٧٦.

كما يرى الدكتور مصطفى جواد تمييزا لها عن المفعول الحقيقي الأصلي ولأنها مفاعيل لفظية[1] ويمكن استعارة تسمية الكوفيين لبعضها (اشباه المفاعيل)[2]

وفي الكتاب: وانتصب زيد في قولك (ضرب عبد الله زيدا) لأنه مفعول تعدي اليه فعل الفاعل[3] .

فهو مفعول لفظي، أو مفعول به حقيقي وقع عليه فعل الفاعل، وان لم يشر الى ذلك صراحة.

وكذلك بقية المفاعيل (فيه، لأجله، معه) فهي مفاعيل لفظية أيضا. جاء في المقتضب قوله:

فان قلت: سرت يوم الجمعة، وجلست مكان زيد ـ فانما فعلت السير والجلوس في هذا الزمان وهذا المكان. فالزمان والمكان مفعول فيهما[4].

وبذا يبدو قول الدكتور مصطفى جواد أقرب الى الصواب. فالمفعول حقيقة، هو (السير والجلوس)، لأنه معمول ومجعول ومحدث، والزمان والمكان مفعول بهما حقيقة، أي: مفاعيل لفظية.

ووافق الدكتور مهدي المخزومي الدكتور مصطفى جواد فيما ذهب اليه قال: « الواقع أن الجدير بأن يسمى (المفعول) انما هو ما سمي بالمفعول المطلق ، لأنه هو الحدث الذي يحدثه الفاعل ، أما غيره فليس جديرا بهذه التسمية ، ولكنها اصطلاح ، ولا مانع من أن نصطلح على تسمية ما يتعدى اليه فعل الفاعل بالمفعول .

أما الموضوعات الأخرى فمتعلقات الفعل، لأنهن، فعلا، يتعلقن به تعلقا

---

(١) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٥٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١/٦٥ ، وشرح التصريح ١/٣٢٣، ومدرسة الكوفة ص ٣٠٨.

(٣) الكتاب ١/٣٤، وفي المقتضب ٤/٢٩٩، ضربت زيدا أو كلمت عمرا ـ فانت لم تفعل زيدا ولا عمرا، انما فعلت الضرب والكلام. فأوقعت الضربِ بزيد، وأوصلت الكلام الى عمرو.

(٤) المقتضب ٤/٢٩٩.

يراد به الى توكيده، أو تعليله، أو بيان أحداثه، أو زمانه، وهن جميعا منصوبات، لأنهن خارجات عن الاسناد، والتفريق بينهن ينبغي أن يقوم على أساس من ادراك مالهن من وظائف[1]

ومما تجدر الاشارة اليه، فان الارجح في نصب المفعول لاجله هو النصب على الاتساع، بحذف اللام، كما ذكر الدكتور مصطفى جواد[2].

قال ابن الانباري:

ان قال قائل: ما العامل في المفعول له النصب؟ قيل: العامل في المفعول له الفعل الذي قبله، نحو: (جئتك طمعا في برك، وقصدتك ابتغاء معروفك) وكان الأصل فيه:

(جئتك للطمع في برك، وقصدتك للابتغاء في معروفك)، الا أنه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه[3]

---

(1) في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٠٥.

(2) دراسات في فلسفة النحو ص ٤٢.

(3) اسرار العربية ص ١٨٦.

«حروف الجر»

قال الدكتور مصطفى جواد:

الحروف في كل لغة كالمفاصل في الأجساد والأجسام ولا سيما (حروف الجر) فانها مفاصل العربية بها تتحرك وتتصرف ولا حياة الا بالحركة والتصرف. وكما يطبق المفصل موضعه يجب أن يطبق الحرف موقعه، فالتطابق شرط في سلامة الاعضاء وصحة الحركات[1].

ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية[2]. فلقد غبرت عدة سنين التمس الدليل على صحة قولهم: «حروف الجر ينوب بعضها عن بعض» فلم اظفر به ولا لمحت خياله، لأنه قول مطلق يقتضي ويفيد الشمول، فاذا عرضته على الواقع من مسموع اللغة ومقيسها ضاق وتضاءل حتى الاضمحلال[3].

ألا ترى أنك لا تقول: (دخلت على الدار) بمعنى (دخلت فيها) ولا (شرعت على العمل) بمعنى (شرعت في العمل) ولا (فكرت على الأمر) بمعنى (فكرت في الأمر)[4].

ولأنك تعلم علم اليقين أن (ذهب عنه) غير (ذهب اليه) و (رغب فيه) غير (رغب عنه واليه)[5].

---

(١) الدكتور مصطفى جواد ـ القول الناجع في الغلط الشائع ـ مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٧.
(٢) قل ولا تقل ص ٩٧.
(٣) القول الناجع في الغلط الشائع ـ مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٧.
(٤) قل ولا تقل ص ٩٧.
(٥) القول الناجع في الغلط الشائع، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٧.

وأظهر ما يقال في هذا الأمر أن أحرف الجر الخاصة بالظرفية المكانية قد ناب بعضها عن بعض في شيء من كلام العرب وشعرهم، كنيابة (الباء) عن (في) أونيابة هذه عن تلك اذا استعملتا في التعابير المكانية، ومع ذلك لا تصح النيابة اذا خيف الالتباس كقولك: (تصرف فيه) فان ذلك يعني مكانا يذهب ويجاء به حقيقة كالطريق أو مجازا كالأملاك وغيرها، وقولك (تصرف به) يعني شيئا يحمله المتصرف معه كالنقود والجواهر، والمقصود الحمل، ومنه قولهم: (تصرفت به الأحوال) أي: تقلبت عليه، والمراد (حملته معها)[1].

ومن المقرر في كتب ضرائر الشعر إن وضع حرف مكان حرف هو ضرورة تسوغ للشاعر دون الناثر وليس للتضمين حكم مقبول، لأن الفائدة البلاغية لا يصح البتة أن تكون في مخالفة الفصاحة بوضع اللفظ في غير موضعه فالدعوى باطلة من أصلها[2].

ألا ترى الى قوله تعالى: (فَادْخُلِي فِي عِبادِي وادْخُلِي جَنَّتِي)[3]، ان العباد لخلوها من الظرفية استعمل الفعل معها على أصله، والجنة لصلاحها للظرفية استعمل الفعل معها على الاتساع. فهل لقائل أن يقول: (ادخل القوم) مضمنا هذا الفعل الثلاثي معنى (أدرك، أو خالط، أو غيرهما)؟

لا يجوز ذلك أبدا، والبلاغة منه براء[4].

وأضاف:

ولطالما احتج اصحاب رأي النيابة بقوله تعالى: «ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوع

---

(١) القول الناجع في الغلط الشائع - مجلة المجمع العلمي - مج ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٧ - ٣٩٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الفجر ٢٩.

(٤) القول الناجع في الغلط الشائع، مجلة المجمع العلمي العربي - مج ٢٤ جـ ٣، ص ٣٩٩ وينظر المباحث اللغوية ص ٣٣.

النَّخْلِ »[1] قالوا: أراد على جذوع النخل، وهو من تعابير الظرفية المكانية التي ناب بعضها عن بعض في كلام العرب وشعرهم، الا أن ذلك من الدعاوى الباطلة، لأن الصلب وتكثيره ومبالغته (التصليب) يفيد التسمير والتثبيت كما هو معروف في الديانة النصرانية وأصول التعذيب القديم، وعلى ذلك يقال: «سمره فيه وثبته فيه تسميرا وتثبيتا» لا «سمره عليه ولا ثبته عليه». ثم تغير الصلب وصار تعليقا للمصلوب، على أن الذي يدعى أن المراد بقوله: (على جذوع النخل) يجب عليه أن يأتي بعبارة سابق تاريخها لنزول الآية الكريمة يستعمل فيها الصلب مع (على) والا فان ذلك من الدعاوى حسب ولا يصح الاستشهاد بمثل قول الشاعر[2]:

صلبنا لكم زيدا على جذع نخلة   ولم نر مهديا على الجذع يصلب

لأنه من أشعار العهد الأموي[3] أي العهد الذي صار فيه الصلب تعليقا. والمعروف أن يقال: (علقته عليه وبه) بله ان الشعر لا يستطيع مناهضة النثر في مثل هذا المقام، فان الشاعر لو قال: (في جذع نخلة) و (في الجذع يصلب) لكسر البيت[4].

ان النيابة لا تصح في مثل هذا الشاهد[5] لأن عامة الأفعال تستصحب حرف جر واحد وقليلا منها تستصحب اثنين على المعنى المراد ما عدا الحروف العامة والتي لا تزيد على حرفين هما (على) و (اللام)[6].

---

(١) طه ٧١.
(٢) استشهد به ولم ينسبه. ولم أعثر عليه فيما رجعت اليه من مصادر.
(٣) استشهد الدكتور مصطفى جواد بالشعر الأموي وما تلاه، الا أن البيت مسبوق بدليل نثري مخالف له (كما يرى) وهو أقوى عنده دائما من الدليل الشعري. ينظر: فلسفة النحو ص ٦٢.
(٤) القول الناجع في الغلط الشائع، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٨
(٥) المصدر السابق.
(٦) دراسات في فلسفة النحو ص ٩٢.

أما التضمين فليس له حكم مقبول، لأن الضرورة تسوغ للشاعر دون الناثر.[1]

وأضاف:

أما قولهم: (كان ذلك على عهد فلان) وتأويلهم اياه بانه (في عهده) وان (على) قامت مقام (في)[2] فجد غريب[3].

* * *

تعقيب ومناقشة:

١ ـ ان أول ما يطالعنا في هذا المبحث هو موقف الدكتور مصطفى جواد من نيابة حروف الجر بعضها عن بعض «وقد اطلق الكوفيون ذلك، وقالوا بجواز نيابة حرف عن حرف، وتضمن حرف معنى حرف، وجعلوا ذلك قياسا، لكثرة وروده في الكلام شعرا ونثرا»[4].

---

(١) القول الناجع في الغلط الشائع، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٩.
قدم الدكتور مصطفى جواد جملة من التصويبات التي نبه فيها على خطأ استعمال حرف الجر في غير موضعه اعتمادا على المعاجم اللغوية العربية من خلال برنامجه الاذاعي «قل ولا تقل» والذي جمعه فيها بعد بكتاب سماه: (قل ولا تقل) وأشار الى ذلك في تعقيباته وتعليقاته على الكتب والمقالات الصادرة مثل قوله: (أسف عليه) لا (له) ـ قل ولا تقل ص ١٢ ـ وجاء في المختار ص ١٢ أسف على ما فاته، أي: تلهف، وأسف عليه، أي غضب.
وقال: وكتاب العرب المعاصرون يستعملون (وزع عليهم) مكان (وزع فيهم) والصواب: (وزع بينهم) ـ المباحث اللغوية ص ٤٢ وقل ولا تقل ص ١٣٣ ـ وأمثال ذلك كثير.

(٢) في أدب الكاتب ص ٤٠٦: وتأتي (على) بمعنى (في)، قال الله عز وجل:
«واتّبعوا ما تَتْلو الشياطِينُ على مُلْكِ سُليمَان» (البقرة ١٠٢) أي: في ملك سليمان، ويقال: (كان كذا على عهد فلان) أي: في عهده.

(٣) القول الناجح في الغلط الشائع، مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٩.

(٤) الدكتور مهدي المخزومي ـ في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٧٩، ١٨٠.

وقد مال الدكتور مصطفى جواد اليهم لأنه يرى أن «في نحوهم آراء كثيرة تفضل آراء البصريين وينبغي للغة العصر الانتفاع بها ونشرها في العالم العربي العصري»[1].

هذا من جانب، ومن جانب آخر فان الدكتور مصطفى جواد كان قد طالب بضرورة التوسع في التضمين لينفتح للفصحاء باب واسع يمكن الاستفادة منه في تيسير اللغة على طالبيها[2].

٢ ـ ان نيابة حروف الجر، ليست مسألة مطلقة المراد منها جواز وضع حرف مكان حرف آخر بغير ضابط ولا توقف على اشتراك بينهما في المعنى ولا تشابه في الدلالة[3] لأن حرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به، ولا يؤدي غيره الا من طريق المجاز في هذا الحرف أو من طريق التضمين في العامل الذي يتعلق به الجار مع مجروره[4].

٣ ـ ان قصر الحرف على معنى واحد، تعسف وتحكم لا مسوغ له فما الحرف الا كلمة، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية وهذه الكلمات تؤدي الواحدة منها عدة معان حقيقية لا مجازية ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهما سريعا[5]. فضلا عن دلالتها المجازية فقصر النيابة في أحرف الجر الخاصة بالظرفية المكانية وتقييدها بامن اللبس كما يرى الدكتور مصطفى جواد[6] هو من التعسف الذي عابه لانه يتنافى وطبيعة اللغة الحية المتطورة[7].

---

(١) المباحث اللغوية ص ٩.
(٢) ينظر: دراسات في فلسفة النحو ص ٣١، ٩١.
(٣) عباس حسن ـ النحو الوافي ٢/٤١٠.
(٤) عباس حسن ـ النحو الوافي ٢/٤١٠.
(٥) ينظر شرح التصريح ٢/٥ والمغنى ١/١٠٣ والنحو الوافي ٢/٤١٢.
(٦) القول الناجع في الغلط الشائع ـ مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٧.
(٧) ينظر المباحث اللغوية ص ١٣.

٤ ـ ان ما اعتبره الدكتور مصطفى جواد من الدعاوى الباطلة في مثل قولهم: ان (في) تحل محل (على) في مثل قوله تعالى: «ولأُصلِّبنكم في جذوع النخل»[١] فهي من مسائل الخلاف. لأن التضمين: وذلك بأن يتضمن حرف جر معنى حرف جر آخر كما في الآية السابقة، الى غير ذلك مما يدل عليه السياق، وتدل عليه القرائن وملابسات القول فقد منعه البصريون بحجة أن الاداة لا تدل الا على معنى واحد، ففي قوله تعالى: «ولاصلبنكم في جذوع النخل» قالوا: لم تتضمن (في) معنى (على) ولكن الفعل قبلها، وهو (لاصلبنكم) تضمن معنى فعل آخر يتعدى بـ (في). وقد تضمن الفعل هنا معنى (حل) فيكون تقدير الكلام: (لاصلبنكم حالين في جذوع النخل) في حين أجاز الكوفيون التضمين[٢].

وقال الفراء: وقوله (ولأصلبنكم في جذوع النخل) يصلح (على) في موضع (في) وانما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها. واستشهد بقوله تعالى: «واتَّبِعُوا ما تَتْلو الشَّياطِينُ على مُلكِ سُليمَانَ»[٣] ومعناه في ملك سليمان[٤].

أما النيابة فان أحرف الجر عند البصريين لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما لا تنوب احرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم اما مأول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى. وخلاف ذلك عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون من ذلك شاذا[٥]. ومذهبهم

---

(١) طه ٧١.
(٢) الدكتور مهدي المخزومي ـ في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٧٩، ١٨٠.
(٣) البقرة ١٠٢.
(٤) معاني القرآن ٢/٢٣١ وينظر أدب الكاتب ص ٤٠٦ والمغنى ١/١٤٤
(٥) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٥ ـ ٧ والمغنى ١/١٠٣.

أقل تعسفا كما قال الازهري[1] وابن هشام[2].

ولكن الدكتور مصطفى جواد لا يأخذ برأي أي من الفريقين لأن النيابة لا تصح عنده في مثل هذا[3] كذلك التضمين، لأنه مخالف للفصاحة في مثل هذا الموضع[4] وهذا ما لا نجد له مبررا خاصة وان الدكتور مصطفى جواد قد طالب باعتما[illegible]، الكوفيين لتيسير النحو على طالبيه كما مر بنا.

٥ ـ ليست في مسألة النيابة مخالفة للفصاحة كما أشار الدكتور مصطفى جواد [illegible][5] اذ لا غرابة في أن يؤدي حرف الجر عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي، ولا غرابة ايضا في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة[6].

وقد ذكر النحاة مثلا: ان من معاني (عن) ان تكون مرادفة لـ (من) نحو قوله تعالى: «وَهْوَ الذي يَقْبَل التَوبة عن عِبادِهِ ويعفُو عن السَّيئَاتِ»[7] أي من عباده[8].

كما تأتي (من) مكان (عن) يقال: (حدثني فلان من فلان) بمعنى عنه[9].

وقال الأزهري: وزاد في المغني[10] أن (من) تأتي للمجاوزة نحو قولـه

---

(١) شرح التصريح ٢/٧.
(٢) المغني ١ ـ ١٠٣
(٣) ينظر القول الناجع في الغلط الشائع ـ مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٧.
(٤) المصدر السابق ص ٣٩٩.
(٥) المصدر السابق.
(٦) النحو الوافي ٢/٤١٤.
(٧) الشوري ٢٥.
(٨) ينظر: المغنى ١/١٤٨ وشرح التصريح ٢/١٥.
(٩) أدب الكاتب ص ٣٩٧ ومعاني الحروف ص ٩٨ وتسهيل الفوائد ص ١٤٤.
(١٠)ينظر المغنى ١/٣٢١.

تعالى: ﴿فَوَيلٌ للقاسِيَةِ قُلوبُهم مِن ذكرِ الله﴾[1] أي: عن ذكر الله[2].

كما ان من معاني (اللام) موافقة (الى)[3].

نحو قوله تعالى: «بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحىٰ لَها»[4] و «كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى»[5] و «وَلَو رُدُّوا لعَادُوا لما نُهُوا عَنْهُ»[6].

ويقال: «رضيت عليك» بمعنى عنك. وقال القحيف العقيلي:

إذا رَضِيتْ عليَّ بنو قُشيرٍ ... لَعَمْرُ الله أَعجبني رِضاها[7]

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن مسألة نيابة حروف الجر، واردة في كلام العرب شعرا ونثرا، الا أن الدكتور مصطفى جواد تكلف القول بعدم جوازها، وحصرها بحروف الجر الظرفية المكانية بشرط أمن اللبس[8] ولكن الأمر ليس كذلك. لأن هذه الحروف قد تستعمل مجازا في غير مواضعها.

فاذا قلنا: اشكر المحسن على احسانه، لم نفهم الاستعلاء الحقيقي ولم يرد على خاطرنا ان الشكر قد حل واستقر فوق الاحسان، لاستحالة هذا، لأن المراد: اشكر المحسن لاحسانه، والحرف (على) قد حل محل اللام، فان ما تفيده (اللام) على سبيل المجاز والقرينة الدالة على أن الحرف (على) مستعمل في

---

(١) الزمر ٢٢.
(٢) شرح التصريح ٢/١٠.
(٣) تسهيل الفوائد ص ١٤٥ والمغنى ١/٢١٢.
(٤) الزلزلة ٥.
(٥) الرعد ٢.
(٦) الأنعام ٢٨.
(٧) ينظر: أدب الكاتب ص ٣٩٥ والمغنى ١/١٤٣.
(٨) القول الناجع في الغلط الشائع. مجلة المجمع العلمي العربي مجـ ٢٤ جـ ٣ ص ٣٩٨.

غير حقيقته وجود الفعل: (اشكر) اذ لا يستقر الشكر فوق الاحسان[1]. ولو سلمنا ان حرف الجر لا يؤدي الا معنى واحدا اصليا، وان ما زاد عليه ليس بأصلي، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلا في الحقيقة العرفية[2].

---

(١) النحو الوافي ٢/٤١١، ٤١٢.

(٢) المصدر السابق ٢/٤١٤.

«اسم الفعل»

قال الدكتور مصطفى جواد:

ان أسماء الافعال المرتجلة، ما هي الا «أفعال قديمة جامدة» ومنها ما هو في دور التطور من الجمود الى التصرف مثل «هلم يا رجل» أي: تعال، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر في لغة أهل الحجاز كقوله تعالى: «والقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِم هَلُمَّ إلينَا»[1] وأهل نجد كانوا يصرفونه ويقـولون: هلم وهلمي وهلما وهلموا وهلمن[2].

فلماذا لا تضاف اسماء الأفعال الى «الأفعال الجامدة»[3] لأن من أبواب النحو التي نستطيع ايصادها باب «أسماء الأفعال المرتجلة الدالة على جمود»[4]

أما «أسماء الأفعال المنقولة» فدعوى نقلها واضحة البطلان، ولا يصدق الفكر الثاقب بنقلها لاستحالته فليس في النحو «مختبر كيميائي» نحوي يحيل العبارة الى غير اعيان كلماتها، وليس قولهم (عليك حقك) أي: الزمه، و «اليك عنى» أي: ابتعد. و «دونك الكتاب» أي: خذه، الا مختصر جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال، وهذه الجمل المنطوق بها انما هي بقاياها، فالأصل في «عليك حقك» «أمسك عليك حقك» كقوله تعالى: «واذ تَقـولُ

---

(١) الأحزاب ١٨.

(٢) المباحث اللغوية ص ٥ وينظر: وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٩.

(٣) المباحث اللغوية ص ٥.

(٤) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٩.

للذي أنعمَ اللّهُ عليهِ وأنعَمْتَ عَليهِ: أمسِك عَليكَ زَوْجَكَ وَاتّقِ الله[1] فحذفت العرب الفعل في مثل هذه الآية تخفيفا فقالت: «عليك نفسك» أي: أحفظها والأصل في «اليك عني» هو «ابتعد اليك عني» أي: ابتعد من الجهة التي اتت فيها، و «دونك الكتاب» واضح تقديره فهو: «خذ الكتاب دونك» أي: خذه وهو دونك، وفي ذلك اشارة الى قرب موضعه من المأمور[2].

وكانوا يستعملونها مجردة في الشعر كقول أبي الأسود الدؤ لي[3]

يريد فساد الرحم بيني وبينَه　　فدونكَ قد أبلغت فيها أرى العذرا

والمحذوفات في اللغة العربية كثيرة جدا، والحذف مع تمام الدلالة من عناصر البلاغة[4].

ومن المعلوم أن العرب حذفت الأفعال في الاغراء والتحذير والخصوص المعروف بالاختصاص، وفي قولهم «الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر» وقول النعمان بن المنذر للربيع بن زياد العبسي[5]:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إن حَقّاً وإن كَذباً　　فما اعتِذارُكَ مِنْ قَوْل إذا قيلا؟!

وحذف الفعل في «قل حقا والا فاسكت» وهو كقول الاحوص بن محمد الانصاري[6]:

فطلِّقها فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ　　وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

---

(١) الاحزاب ٣٧.
(٢) ينظر المباحث اللغوية ص ٥. ووسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٩.
(٣) ديوان أبي الاسود الدؤ لي ص ١٥١.
(٤) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٩.
(٥) البيت للنعمان بن المنذر، وهو من شواهد سيبويه ينظر الكتاب ١/٢٦٠ وشرح شواهد المغني ص ٦٨ وشرح ابن عقيل ص ١/٢٩٤.
(٦) ينظر: شرح شواهد المغني ص ٢٦٠ وشرح ابن عقيل ٤/٤٢.

ومن الحذف قولهم: (خير مقدم) أي قدمت خير مقدم، وهنيئا لك أي: تبت هنيئا لك، فالحذف ليس مستغربا في اللغة وهكذا يسد باب من أبواب النحو بفضل القرآن الكريم وهو باب اسماء الافعال[1]. هذا ما ذهب اليه الدكتور مصطفى جواد في مبحث ـ اسم الفعل ـ

«واسم الفعل» عند البصريين يصدق على تلك الكلمات البدائية التي يظن أنها كانت من الأبنية الأولى التي تطورت حتى استقرت في الصيغ الفعلية التي نعرفها، وبتخلفها عنها اختلفت عنها في اللفظ والحكم. أما في اللفظ فلأن كثيرا منها بقي على صوتين فقط نحو: صه، مه، ووي، ولأن كثيرا منها أيضا له هيئة تخالف هيئات الأفعال، واما في الحكم، فقد رأوا انها تنون فتنكر، وتنوين التنكير للاسماء، وأنها جامدة، ليس لها قوة الأفعال في العمل، فلا تعمل كالأفعال متقدمة ومتأخرة، ومذكورة ومحذوفة[2].

وهو عند الكوفيين فعل حقيقي، اذا تأخر عن ذلك التطور فقد احتفظ بالمعنى الفعلي، وهو الدلالة على الحدث مقرونا بالزمان ودلالته على الزمان مما يقره البصريون، وما دام دالا على الحدث والزمان فقد رأى الكوفيون اعتباره فعلا حقيقيا[3].

والى هذا ذهب الدكتور مصطفى جواد، واستحسن ايصاد باب «أسماء الأفعال المرتجلة» من أبواب النحو، لانها أفعال قديمة جامدة[4].

وبهذا قال الدكتور مهدي المخزومي وسماها (الأفعال المتخلفة) قال: الأفعال المتخلفة هي أفعال شاذة عن سائر الأفعال في ابنيتها وفي استعمالاتها فهي على أمثلة ليست من أمثلة الأفعال، ولا يتصل بها، ما يتصل بالأفعال من

---

(١) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٤٠ والمباحث اللغوية ص٦
(٢) مدرسة الكوفة ص ٣٠٨.
(٣) المصدر السابق.
(٤) وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ١٣٩ وينظر المباحث اللغوية ص٥

ضمائر، لا تتصل بها تاء التأنيث الساكنة حين يجيء الفاعل بعدها مؤنثا[1].

وأضاف: هذه الكلمات الشاذة «افعال حقيقية» كما قال الكوفيون، ولكنها تخلفت عن سائر الأفعال، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرفها، ولا في صياغتها ولا في اتصالها باللواحق، من ضمير وتاء تأنيث[2]

ولعل السبب في درج هذه المواد الكثيرة ودرجها في مادة «اسم الفعل» واخضاعها لتقسيمات الأفعال كان بسبب حرص النحويين على أن يشمل درسهم النحوي جميع مواد العربية[3].

ثم ان تسميتها بـ «اسم الفعل» قائمة على شيء كبير من الاعتباط وذلك لأنها ليست أسماء لأنها تلمح الى الفعل وذلك انها تستعمل احيانا استعمال الفعل، كما أنها ليست أفعالاً في الوقت نفسه لانها تقبل شيئا من لوازم الأسماء كالتنوين[4].

ولذا ذهبوا في حقيقتة مذاهب شتى، فهو عند جمهور البصريين «اسم» ولكنه لا كالاسماء لانه ينوب عن الفعل ويؤدي معناه، لذلك لم يكتفوا باطلاق لفظ الاسم عليه بل أضافوه الى الفعل واختصوه به فقالوا «اسم فعل» أي الاسم الذي يدل على الفعل كما يدل كل اسم آخر على مسماه[5].

وهو عند الكوفيين فعل من عموم الأفعال، ويحتجون لفعليته بأنه يدل على ما يدل عليه مسماه وهو الحدث والزمان الذي يكون فيه[6].

---

(١) في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٤٠.
(٢) المصدر السابق ص ١٤١.
(٣) الدكتور ابراهيم السامرائي ـ النحو العربي (نقد وبناء) ص ١١٧.
(٤) النحو العربي (نقد وبناء) ص ١١٧.
(٥) الاستاذ علي النجدي ـ محاضرات السنة التمهيدية للماجستير (كلية دار العلوم) لسنة ٧٥ ـ ١٩٧٦.
(٦) المصدر السابق.

وسر هذا الخلاف ان السابقين الاولين من علماء النحو لم يلقوا بالا في دراسة اللغة الى تاريخها والاطوار التي مرت بها والتغييرات التي تعرضت لها في حياتها الطويلة كأنهم يحسبون انها وضعت جملة واحدة وانها جاءتهم كما وضعت، يستوي في ذلك البصريون والكوفيون جميعا وقد يدل لذلك أن البصريين كما سبق يجعلونه اسما للفعل ويجعلون الفعل مسمى به، فهذا يعني انه لا حق والفعل سابق - ولو كان كذلك لخضع لسنة الله في الاحياء وشؤون الحياة ولوجب ان يكون اسم الفعل أكثر من مسماه تصرفا في الكلام واجمع منه لشارات التفريق بين وجوب الاستعمال واحوال المتكلمين والمخاطبين.

واذا كان علماء الكوفة قد جعلوه فعلا من الأفعال فانهم لم يقتصروا على ذلك ولكنهم رجعوا به الى معناه ومعنى الفعل فاذا هما يدلان على شيء واحد وهذا يؤذن بانهم يرونه قرين الفعل ليس منهما سابق ولاحق أو ساذج ومصنع، واذن يمكن أن يقال انهم كاخوانهم لم ينظروا الى حياة اللغة ولا أقاموا لها وزنا في دراسة اسم الفعل ورأيهم فيه والواقع يخالف ذلك كل المخالفة[1] صحيح أن منهم كأبي الحسن الاخفش - من عرف أن اللغة لم توضع جملة واحدة ولكن نجوما متفرقة الا أنه مع ذلك لا يرى أن اللاحق منها يخالف السابق، بل يجري على نمطه وقياسه وهذا يعني أن آخر اللغة عنده كان كاوله فلا تطور فيها ولا انتقال بها من حال الى حال وهو بهذا كالذي يرى أن اللغة وضعت جملة واحدة أو يكاد[2].

واذا أعدنا النظر في اسم الفعل على نور من حياة اللغة في نشوئها وتقلب الأحداث بها على مر الزمان نتوصل الى ما ذكره استاذنا النجدي في:

١ - أن اسم الفعل وثيق الصلة بالفعل حتى جعله البصريون اسما له والكوفيون نوعا منه.

---

(١) المصدر السابق.
(٢) ينظر الخصائص ٢/ ٢٩

٢ ـ ان اسم الفعل المرتجل احق أن يكون أقدم من المنقول لأن الارتجال يعني الوضع والنقل يعني التحول من سابق الى لاحق فهو أقرب الى طفولة اللغة من المنقول.

٣ ـ ان السبيل الى تبيان حقيقته هو أن نقرنه الى الفعل لنرى الفرق بينهما ونعلم أيهما اشبه بحداثة اللغة من الآخر.

ان الفعل يتغير زمنه بادخال تغيير معين على بنيته كزيادة حرف المضارعة في أول الماضي تنقله من زمنه الى زمن المضارع، وحذف حرف المضارعة من المضارع ينقله من زمنه الى زمن الأمر.

ثم هو حين الاسناد تلحقه ضمائر تدل على المسند اليه في أفراده وتثنيته وجمعه وفي تذكيره وتأنيثه. ولا يتغير اسم الفعل في لفظه، فأف لأتضجر، وحي لاقبل وهما لذلك ابدا، واذا أسند لم تلحقه الضمائر البارزة، بل يقيم على حالة مع كل مسند اليه أيا كان نوعه.

وتدل هاتان الظاهرتان على بداءة ونشوء لا يعدلهما الا ما تـدل عليه مقابلاتهما من نمو وارتقاء.

وبذا يقرر استاذنا النجدي قائلا:

«أظن أنه لا حرج علينا بعد هذا ان نقرر أن أسماء الأفعال المرتجلة أفعال قديمة لم تتطور كما تطورت الأفعال الاخرى ثم كتب لها البقاء فتخطت الينا الأجيال والقرون عليها سمات التخلف والجمود»[1].

وعلى هذا فان، «اسماء الأفعال المرتجلة» افعال قديمة جامـدة لم تتطور يحسن الحاقها بالفعل الجامد وايصاد بابها من أبواب النحو، كما ذهب الى ذلك

---

(١) محاضرات السنة التمهيدية للماجستير ١٩٧٦/٧٥.

الدكتور مصطفى جواد[1] وما رآه الاستاذ علي النجدي[2] والدكتور مهدي المخزومي[3] والدكتور ابراهيم السامرائي[4].

أما «أسماء الأفعال المنقولة» فهي موطن خلاف.

فالدكتور مصطفى جواد يرى انها جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال فأصل «عليك نفسك» امسك عليك نفسك[5] والى ذلك ذهب الدكتور ابراهيم السامرائي قال:

«ان فعل الأمر الذي يدل به على الطلب قد استغنى عنه لشيوع هذه الألفاظ وهي الجار والمجرور والظرف ووقوعها في حيزه فاستغنى بها عنه. والعربية تميل الى الايجاز، ومن البلاغة أن يحذف اللفظ للدلالة عليه بشيء من لوازمه، وقد قالوا البلاغة الايجاز»[6].

ومما يلاحظ على هذا الرأي الذي ذكره الدكتور مصطفى جواد انه لم يذكر «اسم الفعل المنقول من مصدر» كأنه نسيه أو كأنه يرى أنه يظل مصدرا، وان الدلالة على الطلب في نحو «رويدا زيدا» آتية من نيابته عن الفعل ككل مصدر ينوب عن فعله.

وفي هذا خالف الاستاذ علي النجدي الدكتور مصطفى جواد لأن النجدي يرى: ان ثمة أسبابا توجب الابقاء على اسم الفعل المنقول عن المصدر، فانه

---

(١) الدكتور مصطفى جواد - وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٩.
(٢) محاضرات السنة التمهيدية للماجستير ١٩٧٦/٧٥.
(٣) النحو العربي (قواعد وتطبيق) ص ١٤٠.
(٤) النحو العربي (نقد وبناء) ص ١١٧.
(٥) المباحث اللغوية ص ٥ وينظر: وسائل النهوض باللغة العربية (٢) مجلة الاستاذ مجـ ٨ ص ١٣٩.
(٦) النحو العربي (نقد وبناء) ص ١١٨.

يبنى بعد أن يكون معربا، فيقال: في «رويدا» حين يصير اسم فعل «رويد» بلا تنوين وهذا يعني أنه ليس مصدرا والا كان معربا، ولو كان معربا لكان منونا[1] ثم ان المنقول عن ظرف قد ورد بعده ضمير مؤكد واسم معطوف في قوله تعالى: «مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وشُركاؤكُمْ»[2] فماذا يؤكد ««انتم» غير الضمير الملحوظ في معنى «مكانكم» وهو «اثبتوا» وعلام يعطف «شركاؤكم» الا عليه؟؟ ولا يقال ان (انتم) توكيد للضمير المتصل بالمتعلق «اثبتوا» واستشهد بما ورد وفي (الاشموني) في باب التوكيد «لا يحذف المؤَكِدُ ويقام المؤَكَدُ مقامه».

قال الصبان يعلل ذلك:

«لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه»[3] على انه ورد كذلك اتصال نون الوقاية به قبل ياء المتكلم في قول بعضهم، «مكانكني» كما اتصلت برويدا في قول بعضهم «رويدني»[4].

ومن خلال ما تقدم تتضح لنا ضرورة «الحاق أسماء الأفعال المرتجلة» بالأفعال الجامدة.

أما «اسم الفعل المنقول» والذي أوجب الاستاذ النجدي ضرورة المحافظة عليه، فان ذلك يصدق بالنسبة لاسم الفعل المنقول من ظرف.

أما اسم الفعل المنقول عن مصدر فانهم قالوا في (رويد وبله): انهما مصدران اذا كان ما بعدهما مجرورا وهما منصوبان بفعل مضمر على المصدر، نحو: «رويد زيد وبله زيد» وهما «اسم فعل» اذا كان ما بعدهما منصوبا نحو (رويد زيدا وبله عمرا» أي: أمهل زيدا واترك عمرا.

---

(١) ينظر شرح التصريح ١٩٨/٢.
(٢) يونس ٢٨.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٤/٣.
(٤) محاضرات الاستاذ علي النجدي، السنة التمهيدية للماجستير ١٩٧٦/٧٥.

ولكن: كيف تكون الكلمة «اسم فعل» تارة، ومصدرا منصوبا على المصدرية تارة أخرى في حين أن المعنى واحد، وهو (الامهال) في (رويد) و (الترك) في (بله)[1].

---

(١) الدكتور ابراهيم السامرائي ـ في النحو العربي (نقد وبناء) ص ١١٩.

الفصل الخامس

مصطفىٰ جواد
ـ وآراؤه في علم الصرف

كنتُ قد عالجت الكثير من آراء مصطفى جواد واجتهاداته النحوية واللغوية في الفصول السابقة وعرّفت به مؤرخاً يعنىٰ بدقائق الأمور والمنسيات من الأحداث، ولغوياً ومعجمياً بتطور اللغة وانتقالها من حال إلى حال، لأنها كما يقول:

«كالعين الجارية الغزيرة العد، يتدفق منها الماء المعين، فجديدها ممتزج بقديمها، وجريانها مستلزم لتجدد مائها» (١).

(١) مبحث في سلامة اللغة، مجلة المجمع العلمي العراقي ١ / ٢٣٤.

إن جهود مصطفى جواد التي مكنته من الإحاطة الواسعة بكثير مما في اللغة من اسرار ودقائق واشتغاله بتعليمها أكثر من خمس وأربعين سنة ومتابعته لمشكلاتها ومشكلات دارسيها وما يقف في طريق نموها وازدهارها جعلت له رأياً لا يستهان به في اللغة والنحو والصرف وما يتفرع عنهما من مشكلات ، حتى عُدَّ : «نحوي العراق ولغوي الأمة في هذا الجيل» (١) ونعت نفسه : «بفيلسوف قواعد اللغة العربية واشتقاقها» (٢) .

وإذا كنت قد تعرضت لجهوده اللغوية والنحوية في دراستي السابقة وأوضحت المسائل والمباحث التي اجتهد فيها أو التي تابع فيها رأي من سبقوه من الأقدمين فان الكثير من آرائه في علم الصرف التي استطعت جمعها ومتابعتها فيما تركه من تراث علمي زاخر لجديرة أيضاً بالدراسة والتحليل لما يُمثله بعضها من آراء اجتهادية أو تصويبات ينبغي الأخذ بها ، فقد اتسع النظر لديه في علم الصرف بين رأي إجتهادي كما في :

المطاوعة ، واسم الآلة والأداة ، والنسبة إلى فعيلة وفعوله ، والنسبة التي يجب فيها رد الجمع إلى المفرد ، والمصدر الصناعي ، وأبنية الجموع التي سنأتي على ذكرها في بحثنا هذا ، بعد أن استوفيت في دراستي السابقة رأيه في أصل الاشتقاق (الفعل والمصدر)(٣). ونعته رأي البصريين في هذه المسألة : بأنه ضرب من العبث والجدل في إثباته نوع من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها ، كما كان مضراً بماضيها (٤).

وبين مسائل مفردة ، كقوله :

قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة . ولا تقل : هذا بدل الاشتراك . وذلك لأنك تقول : «شاركت في الجريدة أو المجلة ، أشارك شراكاً ومُشاركة» ولا يصح البتّة أن تقول : «اشتركت في المجلة أو الجريدة» لأن اشترك يدل على التشارك ، أعني أن (افتعل) ها هنا بمعنى (تفاعل) الاشتراكي ، ولا يصح أن يكون من جهة واحدة، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر منهما ، (٥) أما المشاركة فيكفيها فاعل واحد من جهة واحدة (٦) . وبذا كتب إلى مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، قائلاً :

---

(١) د. عبد الرزاق محيي الدين (كلمة المجمع العلمي العراقي) . ذكرى مصطفى جواد ص٤٩.

(٢) انظر : رسالته المؤرخة في ١٩٥٢/١٢/٢٣ ، والمنشورة في مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٢١ .

(٣) انظر . ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

(٤) انظر : المباحث اللغوية ١٤ .

(٥) قل ولاتقل ٨٨ .

(٦) انظر : رسالته المؤرخة في ١٩٥٠/٧/٢٠ والمنشورة في مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص١٠٣

«أرى أن يترك قول إدارة المجلة (قيمة الاشتراك السنوي) ويكتب مكانه : (قيمة المشاركة السنوية) لأن الاشتراك لا يكون إلا من اكثر من اثنين والمشاركة تكون من واحد توحدت اجزاؤه أو تعددت ، وقد نبهت على هذا الوهم قبل سنين فأخذت أكثر المجلات والجرائد تضع (المشاركة) مكان (الاشتراك) وصار أكثر الكتاب يقولون : (شارك فلان يشارك) بدلاً من (اشترك فلان) ، ومما يوضح قبح استعمال (اشترك واشتراك) للواحد انك لا تقول : (احترب فلان ، اقتتل ولا اقتسم) وتسكت ، بل عليك أن تقول : (إحترب فلان وفلان ، واقتتلا ، واقتسما) ويؤيد ما قلناه ، قولهم : (كان فلان مشاركاً في علم كذا وفن كذا) وهو أشهر من أن يؤتى له بنصوص (١) . واستشهد بقول ابن السيد البطليوسي : «يريد أن الكاتب ينبغي أن تكون له مشاركة في جميع المعارف» (٢) .

أو قوله الآخر :

قل : الطبيب الخافر ، وطبيب الخَفْر ، والجندي الخافر ، وجندي الخَفْر .
ولا تقل : الطبيب الخَفَر ولا الجندي الخَفَر .

وذلك لأن (الخافر) اسم فاعل من خفره وخفر به وخفر عليه ، أي : أمّنه وحماه وأجاره وحرسه فيكون لفظ (الخافر) مستعملاً على سبيل المجاز للطبيب وعلى سبيل الحقيقة للجندي . أما (الخَفَر) فهو مصدر الفعل (خَفِرَت المرأة تَخْفَر خفراً وخَفارة)(٣) أي : استحيت أشد الحياء ، فهي (خَفِرَة وخَفير ومِخْفار) ومن البديهي أنّ الذي يستعمل (الخَفْر) لا يريد (خَفَر المرأة) ولا يخطر ذلك بباله ، بل يريد صاحب النّوبة والرقيب والموكل بالتدبر أو النظر أو الحراسة ، ويجوز أن يكون الأصل في هذا الاصطلاح (الطبيب ذو الخَفْر) وهو بمعنى الطبيب الخافر ، باعتبار أن المراد باسم الفاعل هو النسبة إلى الفعل ، فقولهم : (ذو الخَفْر) هو رجوع إلى الاصل فينبغي أن يقال إذن : الطبيب ذو الخَفْر أو طبيب الخَفْر باضافة الاسم إلى (فعْل) صاحبه وذلك أثقل من (الطبيب الخافر) وكذلك القول في : (الجندي ذي الخَفْر وجندي الخَفْر) فتسكين الفاء واجب لئلا يلتبس (الخَفْر) الذي هو الحفظ والحراسة بـ (الخَفَر) الذي هو الحياء،

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢٧ ج ٤ ١٩٥٢ ص ٦٢٩ – ٦٣٠ .
(٢) أنظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٤ .
(٣) أنظر : لسان العرب (خفر)

ثم أنه لا يجوز أن يكون (الخَفَر) جمعاً قياساً على (حارِس وحَرَس ، وخادِم وخَدَم..) لأن المقصود خافر واحد لا جماعة ولا جمعية واستعمال الجمع مكان المفرد هو من اللغة العامية إذا كان المفرد غير مجزأ كقولهم : فلان أشقياء ، وأبناء الثلاثين ، فلان أرباب) (١).

إن آراء مصطفى جواد وتصويباته ثمرة عنايته بالتصريف الذي يرى فيه قوام اللغة وصحة التعبير ، كما اهتم بمشكلاته ، قال :

«ومشكلة صرف اللغة العربية الذي هو قوام تطورها عندي ، أشد تعقداً من مشكلتها النحوية» (٢) وقد نظر في هذه المشكلات فوجدها : متفرعة متنوعة وان أول فروعها الجمود الذي عنى به : إتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه ، ولا يجوز التعليق عليه ، ولا إضافة قاعدة اليه (٣) .

ان مصطفى جواد في آرائه التي سنتعرض لها في هذه الدراسة ليس جامداً ولا مقلداً ، لأنه بذل جهداً علمياً صادقاً في دراسته محاولاً تنقيتها مما لحق بها من جمود وقصور لتواكب اللغة العربية وقوامها (الصرف) ركب الحضارة والتطور شأنها في ذلك شأن اللغات الحية المتطورة . وسأدرس أولاً : المسائل الصرفية التي تناولها بالبحث والدراسة، شارحاً ومعقباً ، وهذه المسائل هي : المطاوعة ، اسم الآلة ، المصدر الصناعي ، النسبة.

ثم انتقل ثانياً : إلى تصويباته الصرفية التي جمعتها من ثنايا مقالاته وكتاباته النقدية مرتباً إياها حسب الحروف الأبجدية ، على الرغم من أن قسماً منها يتعلق بتصويب صيغ الجمع التي هي :

أبله – بلهاء ، بغل – أبغل ، سائح – سيّاح ، شاذ – شواذ ، ماش – مُشاة ، المعجم – المعاجيم ، نقطة ونطفة – نقاط ونطاف .

في حين يتعلق القسم الآخر بتصويب صيغ المفرد التي هي :

الأمازر – مفردها (الأمزر) لا (مزير) و (الأفراد) جمع لـ (فرد) .

كما استفدت من تصويباته الاخرى وأوردتها ضمن موضوعاته الصرفية على ما يوضحه البحث .

---

(١) قل ولا تقل ٣٧ – ٣٨ .

(٢) المباحث اللغوية ١٣ .

(٣) أنظر : المصدر السابق ٥ .

قال مصطفى جواد : «وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي «المطاوعة» التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف عام (١) . والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها ، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير ، ونحن لم نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه «كسرت العود فانكسر» ولا امثالها ، ولا «حطمته فتحطم» فالعرب كانت تكتفي بأن تقول : «كسرت العود وحطمته» وصورة الفعل تدل على نتيجته ، وإذا ارادت أن تطوي ذكر الفاعل قالت :
«كُسِرَ العود وحُطِّم» (٢) .

أما رأي مصطفى جواد في أوزان المطاوعة فهو :

١ — (تفعل) : نحو : تعرض كما ورد في الاستعمال : تعرض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى . ولم نجد عربياً فصيحاً ، قال : عرّضت فلاناً للعقوبة فتعرض لها ، لأن تعرضه لها يدل على رغبته فيها وتعريضه لها دليل على الاجبار في ايقاعها عليه ، وهذا تناقض ظاهر وقد يقع في كلام المولدين الذين يتكلمون بلغة العامة التي لا باعث عليها ولا ملجىء اليها لأنها مخالفة لجميع أقوال الفصحاء .

فالتاء في (تفعل) كما يرى مصطفى جواد تدل على رغبة الفاعل في الفعل أو شبهها وتنتقل إلى التاء الفعل فيكون (افتعل) ومرة أخرى (استفعل) وثالثة (تفاعل) كتباعد ولذلك نابت في العامية عن النون في (انفعل) فقال : (اتكسر) بدلاً من (انكسر) ولولا دلالة التاء على المعنى الذي أشرنا اليه لم تصح النيابة (٣) .

٢ — (أنفعل) نحو : (أنبغى) مطاوع (بغى)، ونقل عن اللسان قول المؤلف : «وقولهم : ينبغي لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرته فانكسر» (٤) .

---

(١) المباحث اللغوية ١٥ .
(٢) السابق ١٧ .
(٣) أنظر : قل ولاتقل ٤٥ — ٤٧ ، والمباحث اللغوية ١٩ .
(٤) لسان العرب (بغا) . وانظر : قل ولاتقل ١٠٤

وقد أنكر مصطفى جواد (أنفعل) وما جرى مجراه من الصيغ المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله اليه من غير تأثير من الخارج .

والتحقيق عنده : «أن أصل (أنفعل) أنما هو (إفعل) بتضعيف الفاء وأن أصله لايزال مسجلا في اللغة الأكدية السامية إحدى أخوات اللغة العربية فالفعل (Parasu) الأكدي على وزن (فعل) يشتق من (أفعل) وهو (Ipparas) ثم قلبت العرب من أحد الضعفين نوناً للتخفيف ، فقالوا (أنفعل) ومن هذا القلب التخفيفي ظهرت النون المزعوم أنها من أحرف الزيادة ، مع أنها عوض من أحد الضعفين ... (فاحر نجم) أصله (أحرجّم) و (قرنص) أصله (قرص) و (أقعنسس) أصله (أقعسس) ، وهو في الأسماء أكثر مثل (عنقود) من (عقود) لانه يظهر متعقداً ، و (الخرنوب) من (الخروب) وكلاهما مستعمل في اللغة و (الجندل) أصله (الجدل) والجدالة (الأرض)» (١) .

ويرى مصطفى جواد أن (أنفعل) من الثلاثي قياسي أذا دل على رغبة الفاعل أو حركته أرادية كانت أو طبيعية وكذلك سائر الأفعال التي زعموا أنها للمطاوعة مثل (أندحر) الجيش أذا (هرب) من غير حرب و (أنطلق) المتسابق ولم يأمره أحد بالانطلاق و (أنصرف) ولم يأمره أحد بالانصراف (٢) .

وفي ضوء ذلك أقترح مصطفى جواد طرح «باب المطاوعة» وأن يحل محله «باب الفعل الذاتي» فهو لايلغي «باب المطاوعة» لانه أذ يطرح هذا الاقتراح يصحح فهم «باب المطاوعة» كما جاء عند بعض النحاة كما سيأتي ويحقق إيضاح أصول عدد من المشتقات فالنون في (أنفعل) ليست من أحرف الزيادة وأنما هي عوض من أحد الضعفين ومن أمثلته مامر نحو : (أحر نجم) وأصله (أحر جم) (٣) .

وفي ضوء هذا الاقتراح يصحح مصطفى جواد أستعمال بعض الأفعال .

فيقول :

قل : هذا الحزب محلول وهذه الجمعية محلولة ، أذا كانا قد نسخ قيامهما بأمر أمر ، وقهر قاهر ، من غير أعضائهما .

---

(١) المباحث اللغوية ١٨ ، ١٩ .

(٢) وسائل النهوض باللغة العربية /٢ مجلة الأستاذ مج ٨ ص ١٣٧ ، والمباحث اللغوية ٤٩.

(٣) المباحث اللغوية ١٨ .

ولاتقل : هذا الحزب منحل وهذه الجمعية منحلة ، إذا كان قد بطل قيامها وزال قوامهما من تلقاء أنفسهما (١) .

والذي نخلص اليه أن مصطفى جواد لايلغي «باب المطاوعة» كما فهم بعض الباحثين (٢) وأنما ذهب الى تصحيح فهمها ، قال :

«وأخر ما أقترحه طرح باب المطاوعة وأن يحل محله باب الفعل الذاتي» (٣) . فهل يفهم من هذا الاقتراح أنكار أستعمال المطاوعة لما تأدى إلينا من صور المطاوعة ؟

والتحقيق أن مايراد بالمطاوعة عند النحاة أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلا لنفس فعله ، جاء في شرح الكافية : «المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا نحو : «باعدت زيداً فتباعد» المطاوع هو زيد لكنهم سموا فعله المسند اليه مطاوعاً مجازاً (٤)

وهذا يقتضي القول بأن أفعال المطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو أن الفعل المبني للمجهول يؤدي معنى هذه الأفعال ، وفي /ضوء ذلك يرى أحد الباحثين المعاصرين :
«الراجح أن العوام يلجأون الى صيغة (أنفعل) وهي أحدى صور المطاوعة بديلا عن الفعل المبني للمجهول فبدلا من أن يقولوا : (كسر الغصن) يقولون : (أنكسر) وبدلا من قول : (كتب الدرس) قيل : (أنكتب) وهكذا قل عن : (أنحفظ) و (أنقرأ) (٥) .

وذكر أنه يلحظ شيئاً من ذلك في (العبرية) ففيها صيغة (نفعل) المستعملة للمبني للمجهول في الثلاثي وهي في الحقيقة الفعل المطاوع الذي يقابل (أنفعل) في العربية . غير أنه لما ضاع الثلاثي المبني للمجهول في العبرية ضاع في اللهجات العربية الحديثة ناب الفعل المطاوع عنه كما حدث في اللهجات العربية تماماً (٦) .

---

(١) قل ولا تقل ٣٤ .
(٢) انظر : خليل ابراهيم العطية – المطاوعة في الأفعال ، مجلة كلية الآداب جامعة البصرة العدد ٥ السنة ٤ ص ١٤٠ – ١٤٦ .
وهاشم طه شلاش – المطاوعة.. حقيقتها وأوزانها ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد الثامن عشر ١٩٧٤ ص ١٤٤ – ١٦٧ .
(٣) وسائل النهوض باللغة العربية /٢ مجلة الأستاذ مج ٨ ص ١٣٧ .
(٤) شرح الشافية ١٠٣/١ .
(٥) خيل ابراهيم العطية – المطاوعة في الأفعال ، مجلة كلية الآداب – البصرة العدد ٥ السنة ٤ ص ١٤٥ .
(٦) السابق ١٤٦ . وقال في هامش (٣١) من الصفحة نفسها : أدين بهذه الملاحظة لأستاذي الدكتور رمضان عبدالتواب الأستاذ المساعد بجامعة عين شمس فله الشكر الجزيل ».

ولكن مصطفى جواد يؤكد الفرق بيم أوزان الافعال الادراية التي عرفت باوزان المطاوعة وبين الأفعال المبنية للمجهول ، قال : «وبهذا يظهر الفرق بين أوزان الأفعال الأرادية والفعل المبني للمجهول فلو كانت الأفعال الأرادية التي سميت غلطاً أفعال مطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو كان الفعل المجهول الفاعل يؤدي معنى هذه الأفعال مااحتاج الواضع إلا الى أحدى الطريقتين منهما للتعبير ولم يأت بهما معاً» (١) .

ومن أدلة الدكتور مصطفى جواد على إحلال «باب الفعل الذاتي» محل «المطاوعة» التي يقال أنها بمعنى الفعل المبني للمجهول ، مايأتي :

١ ـ لايقتصر (أنفعل) على المعتدي ولايكون له صلة بالثلاثي أحياناً ، مثل (أنكدر) و (الانكدار) الاسراع والانقضاض ولا ثلاثي له ، فكيف يصح أن يؤدي معنى الفعل المبني للمجهول للفعل اللازم والمتعدي والثلاثي وغيره بصيغة واحدة ، وعندهم أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلا لنفس فعله (٢) .

٢ ـ أقر النحاة أستعمال (أنفعل) في غير المطاوعة ، كانطلق وأنصرف والتي يراها مصطفى جواد أفعال تمثل رغبة الفاعل في الفعل ولهذا فأن (باب الفعل الذاتي) يكون جامعاً لافعال مادعاه النحاة بباب (المطاوعة) ولايخرج شيء منها عن معناه الوظيفي (٣) .

٣ ـ الوزن (تفعل) فيه التاء خاصة بالاعراب عن رغبة الفاعل في الفعل وشبهها وتنتقل الى أثناء الفعل فيكون (أفتعل) ومرة أخرى (أستفعل) وثالثة (تفاعل) كتباعد (٤) .

وفي ضوء ذلك عارض مصطفى جواد قرار مجمع اللغة العربية :

«كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي (أنفعل) مالم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو راء ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيه أفتعل» (٥) .

واستشهد بقول الرضي : «وليس مطاوعة (أنفعل) افعل مطردة في كل ماهو علاج، فلا يقال : «طردته فانطرد» بل «طردته فذهب» . (٦)

---

(١) المباحث اللغوية ١٧ – ١٨ .

(٢) أنظر : المباحث اللغوية ١٧ .

(٣) أنظر : المباحث اللغوية ١٨ .

(٤) السابق ١٩ .

(٥) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٣٩ ، وانظر : المباحث اللغوية ١٨ .

(٦) شرح الشافية ١٠٨/١ .

وعقب عليه وعلى رأي المجمع قائلا : «لاشك في أن الحق هنا ولا هناك أنما هو فيما أشرنا اليه من أن الفاعل لا رغبة له في الانطراد فلم يجز صوغ (أنفعل) من أصله ، هذا هو السر الذي بقي مجهولا عشرة قرون أو أكثر منها دعا خفاؤه الى عبث كثير في اللغة ومعجماتها وكتب صرفها» (١) .

وعليه فأن مصطفى جواد أذ يطرح «باب المطاوعة» يحل محاها «باب الفعل الذاتي» حيث يتضح به القصد ويظهر به الفرق بينه وبين الفعل المبني للمجهول .

أسماء الآلة والأداة :

قال مصطفى جواد : لما كانت اللغة العربية لغة اشتقاقية ، وكانت أبنية الاسماء والافعال معدودة محدودة ، ضاقت تلكم الابنية عن استيعاب الدلالات ، لكثرة المعاني العامة ، فاضطرت الى احتمال الاشتراك اولا ، ثم الاستعانة بالحروف ثانياً .

ومن امثلة ذلك بناء (فعال)الذي اتخذته أصلا للدلالة على الآلة والاداة كالثقاف لآلة التثقيف والقياد لاداة القيادة،والخياط لأداة الخياطة،ثم حدث التباس في التسمية،فزادوا الوزن تاء فقالوا (فعالة) ، ثم اتخذوا (فعال) وزن جمع مكسر للاسم الذي على وزن (فَعْل) كسهم وسهام ، وكلب وكلاب ، وكذلك اتخذوا للثلاثي المؤنث الساكن الوسط كنطفة ونطاف ، وجعل جمعاً مكسراً للصفة التي على (فعيل) كصغير وصغار ، واتخذوا (فعال) مع ذلك مصدرا للثلاثي الاجوف كالأياب والرياد والقياس ،حتى اصبح (فعال) متنازعاً بين تسع دلالات صرفية عامة .

ولما كثرت المعاني الصرفية المعتمدة على فعال(ابتدعت العربية للالة والآداة وزناً جديداً هو (مفعَل) كمبرد ومقود، ثم انثته لتحقيق تأنيث الآلة والأداة فقالت (مفعلة) كمكنسة ، ثم بالغ كثير من العرب في اشباع فتحة (مفعل) فنشأ الاشباع (مفعال) كمسعر ومسعار ومحرث ومحراث ومفتح ومفتاح .

وقد بعثت الحاجة الملحة العرب على استعارة (المفعَل والمفعَال) للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة كاشتقاقهم من : سعر فلان النار ، فلان مسعر حرب فمفعل في أصله هو اسم آلة وأداة استعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغته مبالغة من اسم الفاعل .

(١) المباحث اللغوية .

وكما استعارت العرب وزن مفعل استعارت وزن (مفْعال) لها كالمعمار والمكسار وحاله في الاستعارة كحال (مفْعَل)، واستعاروه مع ذلك ايضاً لأسماء الأمكنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضاً كالميناء والمرصد، ثم لأسماء الأزمنة الخاصة لان فيها معنى الأداة كالميقات والميعاد والميلاد، ثم نقلته الى اسم المصدر كالميراث والمصداق (١).

وفي ضوء ذلك ننتهي مع مصطفى جواد الى الملاحظات التالية :

اولا : ان بناء (فعّال) أحرى بالقياس من (مفعَل ومفْعَال ومفْعالة) لخفته وسهولته وقدمه (٢) وهو احق بالآلية واخص بها، وقد ذكر (الفعال) في اسماء الالة رضي الدين الاسترابادي في شرح الشافية (٣)، قال :

«وجاء الفعّال ايضاً للالة، كالخياط والنِّظام» وهو قول غير مؤذن بكثرته ولا قياسه مع انه اكثر أسماء الآلة والاداة عدداً وأقدمها وجوداً واخفها بالقياس (٤).

ثانياً: عدّ الصرفيون ماكان مثل (مِسْعَر حرب) و (معْمار أبنية) اشتقاقاً مستقلا عن صيغ المبالغة من اسم الفاعل، قال :

«لقلة الابداع عندهم وكثرة الاتباع» (٥) وناقشهم في ذلك، قال :

لو كان كما قالوا لجمع جمع مذكر سالماً كسائر الصفات التي للمذكر العاقل الخالية

---

(١) مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية، البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ١٩٦٦ -- ١٩٦٧، مجمع اللغة العربية الجلسة الثالثة ص ٢٥ – ٢٧.

(٢) قال مصطفى جواد : « ان المشتقات تتفاضل في القدم بنسبة قلة الزيادة فيها وكذلك جموع التكسير ف (القياد) أقدم زمناً من (المقود) و (الركب) أقدم من (الركبان).

وأضاف في الهامش : « ان المشتقات ذوات الميم أحدث زمناً من الخاليات منها»

المباحث اللغوية ص ١٩ .

أما المحدثون فيرون أن الأصل السامي الذي تشترك فيه اللغات السامية المختلفة في الغالب يتكون من ثلاثة أصول . قال الكرملي : ان الكلمة وضعت في أول نشونها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو بهجاءين، وان زيادة الأحرف على اصول الكلمة نشأت بعد أن تشعبت حاجات الانسان، غير أن اقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية.

أنظر : نشوء اللغة العربية ص ٢، ٩، ١٥، ١٠٧ والتطور النحوي للغة العربية ص ٦١

(٣) شرح الشافية ١/١٨٨ .

(٤) المباحث اللغوية ٢٠ .

(٥) نفسه

من التاء ، ولكنه لايجمع الا تكسيراً والجمع المكسر هو جمعه الأصلي ، يقال : هـم (مساعير حرب) ، ومعامير أبنية((١) .

ثالثا : وفي ضوء ماتقدم أوضح غلط من يقول (معمارون) واقبح منه (معماريون) (٢) وزاد بياناً انه قد كثر استعمال (المعمار) في هذا العصر لما يسمى بالفرنسية «أرشيتكت Architecte» واستعمال الهندسة المعمارية اي العمارية لما يسمى بها « Architecture وقد جمعوه على المعمارين بدلا من المعامير فكأن (المعمار)اسم هذه الهندسة و(المعماري) هو البارع فيها والجمع (المعماريون وهذهمجانبةالصحة والصواب) (٣) .

وقد اقترح مصطفى جواد على مجمع اللغة العربية (مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين ببغداد) الجلسة الثالثة : إباحة الجمع المذكر «معامير» كما أقترح تأنيث (مفعال) و (مفعيل) فيقال :

امرأة مكسالة ، وامرأة معطيرة لكي يجمعا على مكسالات ومعطيرات (٤) .

رابعاً : ناقش مصطفى جواد الاب أنستاس ماري الكرملي في اشتقاق بعض أسماء الآلة نحو «ميزاب ، ممطار ، مكحال ، مسعار» حيث يقول معترضاً على الاستاذ عز الدين علم الدين التنوخي : «أغلب هذه الألفاظ مشتقة من الفعل اللازم ، وهو مما لم يرد في لفظ واحد من كلام العرب على كثرة اسماء الآلات ...» (٥) .

قال مصطفى جواد : ليس هذا الاعتراض بصحيح ، لان اسم الآلة ان جاز ان يشتق من الاسماء فهو اولى بأن يشتق من الافعال اللازمة ، وكيف يدعي الاب أنستاس ان اسم الآلة لم يرد في لفظ واحد من الفعل اللازم وهذه (المصفاة) أي : الراووق من الفعل (صفا يصفو) اللازم ؟ و (المعراج) من (عرج) و (المرقاة) من (رقي) وهذا (المحراك) من

---

(١) انظر : البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين – مجمع اللغة العربية ص ٢٦ – ٢٧. والمباحث اللغوية ص ٢٠ .

(٢) المباحث اللغوية ، هامش ص ٢٠ .

(٣) أنظر : البحوث والمحاضرات ، الدورة (٣٣) مجمع اللغة العربية ص ٢٧ .

(٤) نفسه .

(٥) المباحث اللغوية ٧٩ وانظر : مجلة لغة العرب مج ٤ ١٩٢٦ ص ٥٥ .
كان الأستاذ التنوخي قد قام بنقل كتاب الطبيعيات للفرنسي فرنان إلى العربية وسماه (مبادىء الفيزياء) وقد اعترض على مصطلحاته الأب الكرملي بمقالة نشرها في مجلة (لغة العرب) ثم تصدى مصطفى جواد للدفاع عن نقل التنوخي هذه المصطلحات وتعريبها .
انظر : المباحث اللغوية ٧٧ – ٧٩ .

(حرك يحرك) اللازم ، وهذا يصح ان عددناهما من افعالهما الثلاثية ، والصحيح عندي أن اسم الالة هذا يشتق أحياناً من الاسم واحياناً من الفعل الثلاثي واحياناً من الرباعي ، ولذلك جاء على وزنه ماastغرق من الصفات مثل (المطعام) من (اطعم) و (المفضال) من (افضل) و (المذياع) من (أذاع) فهذه اسماء آلة استعيرت للأوصاف ، وان من الادلة على كونها اسماء آلة مستعارة أنها لاتجمع جمع مذكر سالماً (١) .

واضاف : إن عددنا ان اسم الالة هذا مشتق من الرباعي دل ذلك على جواز اشتقاقه من الاسم الرباعي فيكون : (المصفاة) من : صفاه تصفية ، و (المحراك) من حركه تحريكاً ، ويكون هذا من حسن حظ العربية (٢) .

وقد عدل الاب انستاس ماري الكرملي عن رايه بالتزام الثلاثي المتعدي فيما بعد (٣) .

المصدر الصناعي :

قال مصطفى جواد : من المشتقات الصرفية التي فشت في كتب الصرف في العالم العربي الحاضر مشتق سموه « المصدر الصناعي» وهو أن يزاد على الكلمة التي يراد منها تأدية ذلك المعنى «ياء النسب وتاء التأنيث» وقد أيد المجمع اللغوي بمصر هذه التسمية وأقر قياس هذا المشتق بقوله :

«قرار المصدر الصناعي» أذا أريد صنع مصدر من كلمة ، يزاد عليها ياء النسب والتاء» (٤) .

واستشهد بقول الشيخ أحمد الأسكندري ، حيث يقول : «يظهر أن تسمية هذه المصادر بالنظائر عند أوائل النحاة ، كما يقول أبن سيده ، لم تشتهر عند المتأخرين وأهل زماننا فسماه بعضهم «المصدر الصناعي» وذاعت هذه التسمية ، أذ لو سمي «المصدر اليائي» لم يفد المراد ، لانه لم يتكون بزيادة الياء وحدها بل بزيادتها مع تاء النقل – النقل من الوصفية الى الاسمية – مجموعتين . وأيضاً فأن قولنا : المصدر اليائي يوهم أن

(١) أنظر : المباحث اللغوية ٧٩ – ٨٠ .

(٢) أنظر : السابق ٧٩ هامش رقم ٤ .

(٣) أنظر : مجلة لغة العرب ج١ السنة ٥ ص ١٦ ، والمباحث اللغوية ٨٠.

(٤) انظر : المباحث اللغوية ٢١ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ٣٥/١ . ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٢١ .

المراد اليائي المقابل الواوي ، ولا غبار على تسميته بالمصدر الصناعي المنسوب الى الصناعة في ناحية من نواحيها ، فهو بمعنى المصنوع فيكون نظير قولهم : المصدر القياسي بمعنى المقيس والمصدر السماعي بمعنى المسموع» (١) .

وعلق عليه مصطفى جواد بالقول : «أن تسميته بالمصدر غير صحيحة، لان المصدر يعمل في الاعراب كعمل فعله وهذا لايعمل أبداً ولا فعل له في الغالب ، كالانسانية والجاهلية والفاعلية والمفعولية والاعرابية والجمعية والفردية والزوجية . والتحقيق أنه «أسم يائي» أو «أسم نسبي» أو (أسم إضافي) كل هذه الأسماء الثلاثة تصح عليه دون أسم «المصدر الصناعي » ثم أن لفظ «الصناعي» في العصر الحاضر أختص بالصناعة الحديثة المعروفة فلا فائدة في أستعماله في غيرها ، وهذا الاسم النسبي تحتاج اليه العربية كثيراً في العصر الحاضر ، ولولا ذلك لم نطل الوقوف عليه ولا صرفنا الكلام اليه . وهو أسم يفيد التجريد من الماديات كالانسانية من الانسان والجاهلية من الجاهل والمادية من المادة . ويزيد التجريد في الأسماء المعنوية ، كالمعنوية من المعنى . وذلك كقولهم : «أنحطت معنوية الجيش» . ويؤخذ من الأسماء المبنية كالكمية والكيفية والماهية والهوية» (٢).

وهكذا عالج مصطفى جواد مسألة المصدر الصناعي في ثلاث نقاط ، هي :

١ ــ إفادته : وهو أسم يفيد التجريد في الماديات كالانسانية من الانسان والجاهلية من الجاهل ، ويزيد التجريد في الاسماء المعنوية كالمعنوية من المعنى (٣) .

٢ ــ صوغه ومايؤخذ منه : لانه يشتق من الأسماء المادية كالبشرية أو أسم الفاعل أو أسم المفعول كالفاعلية والمفعولية أو الاسم المستغرق في الأسمية كالجمعية والفردية أو الصفات المستعارة الأوزان كالمعمارية والمفضالية فوزنهما مستعار من وزن أسم الالة (٤).

---

(١) المباحث اللغوية ٢١ ــ ٢٢، وانظر : مجلة مجمع اللغة العربية ٣٥/١ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٢.

(٣) انظر : المباحث اللغوية ٢٢.

(٤) دراسات في فلسفة النحو والصرف ١٣٧ .

في الجلسة ٢٠ من الدورة ٢٠ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، واقترح الأستاذ أحمد حسن الزيات : قبول مايدل على معنى جديد من المصدر الصناعي المصوغ من اسم المفعول مثل : «المحسوبية والمنطوعية» . الا ان المجلس رأى الأكتفاء بقرار المجمع السابق .

انظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٢١ .

ويرى الدكتور مصطفى جواد : جواز صوغ « الاسم اليائي او النسبي او الاضافي » الذي يعرف : المصدر الصناعي من اسم الفاعل والمفعول ، كما اشرنا .

٣ ـ تسميته : سميت المصادر الصناعية عند بعض النحاة القدامى بـ (النظائر) كما يقول أبن سيده (١) . وقال مصطفى جواد أن تسميته بالمصدر غير صحيحة ، ثم أن لفظ «صناعي» أختص في العصر الحاضر بالصناعة الحديثة المعروفة ، والتحقيق عنده : «أنه أسم يائي أو أسم نسبي أو أسم أضافي» (٢) .

والذي أرى : أن القول بتسميته بـ «الاسم اليائي» لايخلو من نظر أورده الاستاذ أحمد الاسكندري ، حيث أوضح : أن المصدر الصناعي لم يتكون بزيادة الياء وحدها بل بزيادتها مع تاء النقل مجموعتين وأشار اليه مصطفى جواد (٣) . وقد أقر مجمع اللغة العربية ذلك وأعتمد عليه (٤) .

كما أن قولنا «المصدر اليائي» يوهم أن المراد «المصدر اليائي» الذي يقابل «المصدر الواوي» (٥)

ويبدو للباحث أن قول مصطفى جواد في أن لفظ «صناعي» في العصر الحاضر قد أختص بالصناعة الحديثة المعروفة يلزمه النظر في أقوال القدامى مثل قولهم :

«الدلالة الصناعية» (٦) ، وقولهم : ومراعاة «ظاهرة الصناعة» و «الحذف الصناعي» (٧) أي من جهة صناعة النحو أو أنه منسوب الى الصناعة في حال من الأحوال. كما الف أبن جني كتابه «سر الصناعة» .

والذي يبدو أقرب الى التسمية هو : «الاسم الصناعي» كما ورد عند مصطفى جواد لاحقاً قال : «... المصدر الصناعي عند أهل الاشتقاق ، وهو الاسم الصناعي عندنا» (٨).

---

(١) انظر : المخصص ١٢٧/١٤ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ٢١٢/١ ، ٢١٤ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٢.

(٣) أنظر : المباحث اللغوية ٢٢ .

(٤) أنظر : مجلة مجمع اللغة العربية ٣٥/١ ، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٢١ ، والمباحث اللغوية ٢١ .

(٥) أنظر : مجلة مجمع اللغة العربية ٢١٤/١ .

(٦) أنظر : الخصائص ٩٨/٣ وفيها قول ابن جني : باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية

(٧) أنظر : المغني ٦٨٤ ، ٧٨٩ .

(٨) دراسات في فلسفة النحو والصرف ١٣٧ .

تكلم مصطفى جواد على مسائل متعددة في النسبة يمكن تصنيفها على الوجه الآتي :

أولا : النسبة الى **فعلية** و «**فعولة**» :- : -

قال : «ومن المسائل الصرفية التي جلبت الضرر على اللغة العربية في هذا العصر النسبة الى فعيلة غير مضعفة ولا معتلة العين بالواو كالطبيعة وكذلك «فعولة» مثل «ركوبة» (١) .

وقد نقد فيها المتقدمين منهم ابن الحاجب والرضي الاستربادي فالاول يرى في «شافيته» ان الياء من «فعيلة» التي على ذلك النحو تحذف يازها عند النسبة اليها حيث يقول «وتُحذَف الواو والياء من فَعيلَة وفَعُولَة بشرط صحة العَيْن ونفي التضعيف كحنفيّ وشَنَئيّ نسبة الى حنيفة وشنوءة — ومن فُعيلَة غير مضعف كجُهَني — نسبة الى جهينة — بخلاف طويليّ وشديديّ وسليقيّ وسليميّ في الأزد وعميريّ في كلب شاذ (٢)

وقال الرضي الاستربادي في شرحه : «قوله : وسليقي شاذ : السليقة : الطبيعة . والسليقي : الرجل يكون من أهل السليقة وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات ، قال (٣) :

وَلَستُ بِنَحْوِيّ يَلُوكُ لِسَانَه وَلَكِنْ سَلِيقيّ أَقُولُ فأُعْرِبُ(٤)

أما رأي مصطفى جواد ، فقد ردّ كون استجماع الشرطين أي : صحة العين ونفي التضعيف قاعدة عامة في حذف الياء من «فعيلة» و «فعولة» وانما هو خاص بالاعلام المشهورة لا عام لأن العلم من الشهرة والقرينة «الا يؤثر معهما حذف الياء تأثيراً مشوهاً وليست حال أسماء الجنس كالاعلام . فالصواب : أن نقول :

(البديهي) و (الطبيعي) و (القبيلي) و (الغريزي)

لا ان نقول : (البديهي) نسبة الى البديهية و (الطبعيّ) نسبة الى الطبيعية و (القبلي) نسبة الى القبلية و (الغريزي) نسبة الى الغريزة .

---

(١) المباحث اللغوية في العراق ٢٣ .
وانظر : « وسائل النهوض باللغة العربية » ، مجلة الأستاذ ، المجلد الثامن ١٩٦٠ ص ١٣٦ ومجلة المعلم الجديد المجلد الخامس ١٩٤٠ ، ص ١٠٢ .

(٢) شرح الشافية ٢٠١٢ .

(٣) البيت مجهول القائل . وهو من شواهد كثير من النحاة .

(٤) شرح الشافية ٢٨/٢ .

وعلى ذلك يكون قول الشاعر (سليقي) هو الصواب ، وليس بضرورة شعرية ولا شاذ كما ضن ابن الحاجب – رحمه الله – (١) .

وفي هذا استند مصطفى جواد الى قول ابن قتيبة :

«واذا نسبت الى اسم مصغر كانت فيه الياء او لم تكن وكان مشهوراً ألقيت الياء منه ، تقول في جهينة ومزينة جهني ومزني وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي سليم سلمي ، هذا هو القياس الا ماأشذوا ، وكذلك اذا نسبت الى فعيل او فعيلة من اسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء ، مثل : ربيعة وبجيلة ، تقول : ربعـّي وبَجَلِيّ وحنيفة حنفي ، وثقيف ثقفي ، وعتيك عتكي ، وان لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الاول ولا الثاني (٢) .

وهكذا يتضح لمصطفى جواد ان ابن قتيبة لم يشترط العلمية وحدها بل اضاف اليها الشهرة ، وايد قوله بالشواهد من لغة العرب (٣) وعليه فأن القاعدة في حذف الياء في «فعيلة» خاصة لاعامة (٤) .

وقد ظهر لمصطفى جواد ان إعمام هذه القواعد المتزعزعة قديماً وحديثاً لدى جماعة من الصرفيين انما هو لسوء استقرائهم، او لتقليدهم غيرهم (٥) .

وفي ضوء ماذكره مصطفى جواد في تصحيح النسبة الى فعيلة و «فعولة» ، قال :

قل : الحقوق القبيلية ، والرسوم الكنيسية

ولا تقل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنسية

وذلك لان القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس ، أعني أن القبائل كثيرة ،، والكنائس كثيرة ، فلا يجوز حذف الياء منهما عند النسبة اليهما ، أما حذف الياء فيكون مقصوراً على الأعلام ، كقبيلة بجيلة وجزيرة أبن عمر ، وقبيلة ثقيف ، وعتيك ، وجهينة وعرينة وسليم وهذيل ، فيقال :

---

(١) أنظر : المباحث اللغوية ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) أدب الكاتب ٣٠٦ ، ٣٠٧ وانظر : المباحث اللغوية ٢٤.

(٣) المباحث اللغوية ٢٤ .

(٤) المباحث اللغوية ٢٤ .

(٥) انظر : المباحث اللغوية ٢١ ، ومجلة المعلم الجديد مج ١٩٤٠م١٠٢ ، ومجلة الأستاذ مج ٨ ص ١٣٦ .

«بجلي وجزري وثقفي ، وعتكي ، وجهني وعرني وسلمي وهذلي»

ومع وجود هذه القاعدة الخاصة بالاعلام ، شذ منها «تميمي» لانه مضعف فلم يقولوا «تممي» وشذ منها من النسب الى البلدان والمواضع نوادر ، كالحديثي نسبة الى الحديثة ، والحظيري نسبة الى الحظيرة ، والقطيعي نسبة الى محلة القطيعة ببغداد ، فأن كانت هذه القاعدة لايبنى عليها الا في الاعلام، وكثر الشذوذ منها في الاعلام بأعيانها فكيف يبنى عليها في أسماء الجنس ، كالبديهة والقبيلة والكنيسة ؟ فأن جاز حذف الياء في العلم فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف ، وله من قوة المنسوب مايميزه عن غيره ، ويبعده عن اللبس (١) .

ثانياً : النسبة الى الجمع :

قال مصطفى جواد : ومن المسائل الصرفية التي اورثت العربية ، وخصوصاً في هذا العصر ، وهناً واضطراباً هذه النسبة المزعوم أنها يجب رد الجمع فيها الى المفرد ، حتى اوجب جماعة من شداة الصرف ان يقال للانترناسيونال الفرنسية International والانترناشنال International الانكليزية « دَوْلي » لا « دوَلي » مع ان المراد هو النسبة الى الجمع لا الى المفرد (٢)..

واستقرى المرحوم مصطفى جواد أقوال العرب قديماً ، كقولهم :

«فلان الشعوبي» نسبة الى الشعوب لا الى شعب واحد ، وكقولهم حديثاً :

«الحقوقي» نسبة الى مجموعة الحقوق، وكقول القدماء من الكتاب كالجاحظ «الملوكي» (٣) ومنه كتاب «التصريف الملوكي» (٤) لأمام الصرفيين ونابغتهم ابن جني ، وقال الثعالبي في تفاصيل حركات اليد :

«فان مدَّ يَدَه نَحو الشيء كما يَمدّ الصبيان أيديهم اذا لعبوا بالجوز فرموْا بها في الحفرة فهو السَّدو والزَّدْو لُغة صبيانيّة في السَّدْو» (٥) . قال «صبيانية» لأنها مختصة بمجموع

(١) قل ولا تقل ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٥ . وانظر : مجلة الأستاذ مج ٧ ١٩٥٩ ص ١٢٥ .

(٣) أنظر : الحيوان ٢٨٣/١ وفيها قول ابن جني « ملوكية» . وهامش رقم (١) من المباحث اللغوية ص ٢٥ .

(٤) الكتاب مطبوع نشرته مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر ، ودار المعارف الطباعة ط ٢ ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٥) فقه اللغة ١٢٢ .

الصبيان ولم يقل «صبوية» كما ادعى أصحاب رد الجمع الى المفرد (١) وقد غلط الحريري في درة الغواص خواص عصره لاستعمالهم «الصُحُفي» نسبة الى جمع الصحيفة ، لمن يقتبس من الصحف ، قال :

«ويقولون لمن يقتبس من الصحف : صُحُفيّ ، مقايسة على قولهم في النسب الى الانصار : أنصاري ... والصواب عند النحويين البصريين أن يوقع النسب الى واحدة الصحف وهي صحيفة ، فيقال : صَحَفيّ ، كما يقال في النسب الى حنيفة : حَنَفيّ لانهم لايرون النسب الا الى واحد الجموع ... فأما قولهم في النسب الى الانصار أنصاري فانه شذ عن اصله والشاذ لايقاس عليه ، ولا يعتد به » (٢) .

كما إطلع على مذهب الكوفيين والبصريين في هذه المسالة (٣) وأنتهى الى القول : وبما قدمنا يظهر أن النسبة الى الجمع جائزة بخمسة أوجه :

---

(١) المباحث اللغوية ٢٦ .

(٢) درة الغواص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٣) قال سيبويه : (الكتاب ٣٧٨/٣) :

اعلم أنك اذا اضفت الى جمع أبداً فأنك توقع الأضافة على واحد الذي كُسّر عليه ، ليفرق بينه اذا كان اسماً لشيء واحد وبينه اذا لم ترد به الا الجميع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي ... وكذلك اذا اضفت الى المساجد قلت : مسجدي ....

وزعم الخليل ان نحو ذلك ، قولهم في المسامعة : مسمعي ، والمهالبة : مهلبي ، لأن المهالبة والمسامعة ليس منهما واحد اسماً لواحد .

وقال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٤٦٥/٤ :

... وكذلك اذا نسبت الى الفرائض تقول : فرضي ، تردها الى الفريضة ... وانما اختاروا النسب الى الواحد لأن المنسوب ملابس لكل واحد من الجماعة ولفظ الواحد أخف فنسبوه الى الواحد .

وزعم الخليل : ان نحو ذلك ، قولهم : في المسامعة : مسمعي ، والمهالبة : مهلبي لأن المسامعة والمهالبة جمع فيرد الى الواحد ، والواحد : مسمعي ومهلبي ، فأذا نسبت الى الواحد حذفت ياء النسبة ثم النسبة ثم احدثت ياء للنسبة وان شئت قلت : واحد المهالبة والمسامعة : مهلب ومسمع فأضفت اليه .

وهذا هو مذهب البصريين ، ينظر :

المقتضب ١٥٠/٣ ، تسهيل الفوائد ٢٦٥ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٨٩٤ ، همع الهوامع ١٩٧/٢ ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة ٣٢٢/٢ .

=

أولها : مذهب الكوفيين ويكون ذلك عند الاحتياج اليها حاجة مطلقة ، وهو أقرب الاراء الى الطبيعة اللغوية ، لان مسألة النسبة ليست مسألة إفراد وجمع بل مسألة إفادة من المنسوب على هيئته الأصيلة الكفيلة بتلك الافادة كالملوكي والرسائل الاخوانية .

والثاني : مذهب البصريين إذا كان المنسوب اليه علماً كالاوزاعي أو ملحقاً بالعلم كالأعرابي .

والثالث : مذهبهم أيضاً إذا كان المراد بالمنسوب اليه لفظه عن غير نظر الى أنه مفرد أو جمع كالشعوبي .

والرابع : مذهبهم إذا كان للجمع وزن له في المفردات نظائر كثيرة مثل : كلاب كلابي ، وهذا الشاهد أولى بأن يعد في الأعلام لان كلاباً قبيلة من القبائل.

والخامس : كون الجمع للحرفة كالامشاطي والمحاملي . (١)

ثم أورد ماجاء في ترجمة الشيخ آدم بن أحمد بن أسد الهروي النحوي المتوفي سنة ٥٢٦هـ ، وهو قول ياقوت :

«ولما ورد بغداد ... وجرى بينه وبين الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد بن الخضر الجواليقي ببغداد منافرة في شيء اختلفا فيه . فقال له الهروي:

أنت لاتحسن أن تنسب نفسك فأن الجواليقي نسبة الى الجمع والنسبة الى الجمع بلفظه لاتصح(٢) .

ثم ماقاله أبو سعد السمعاني :

وهذا الذي ذكره الهروي نوع مغالطة فأن لفظ الجمع أذا سمي به جاز أن ينسب اليه بلفظه: كمدائني...وتعليق ياقوت عليه بقوله : «وهذا الاعتذار ليس بالقوي لان الجواليق ليس بأسم رجل فيصح ماذكره وأنما هو نسبة الى بائع ذلك ... وأن كان أسم رجل أو قبيلة أو موضع نسب اليه صح ماذكره» (٣) .

= وخالفهم الكوفيون ، قال ابن عدي : كونه لا ينسب الى الجمع قول البصريين وهو المشهور وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب اليه مطلقا .

ينظر : شرح الطرة على الغرة ص ٣٠٣ .

(١) المباحث اللغوية ٢٧ - ٢٨ .

(٢) أنظر : معجم الأدباء ٣٢/١

(٣) السابق .

ليقول بعد هذا :

«وفي الحق ان النسبة «الجواليقي» هي ضرب من التسمية لبيان حرفة المنسوب فلا اعتراض على كلام ابن السمعاني» (١)

ثم نقل من تاريخ بغداد للخطيب البغدادي نسب مجموعة من الاعلام ، منهم : محمد بن احمد بن الحسين بن المحاملي (٢) ومحمد بن احمد بن سهل الأصباغي (٣) ومحمد بن احمد بن طالب الأخباري (٤) وغيرهم . ليقول : أفتكون نسب هؤلاء الأعيان من سلف الأمة غلطاً من اجل دعوى صرفية باطلة ؟ (٥) .

وفي ضوء ذلك ينتهي مصطفى جواد في تصحيح النسبة الى الجمع فيقول :

قل : القانون الدُوَلي ولا تقل : القانون الدَّوْلي

لانه منسوب الى عدة دول ويراد بنسبته الدلالة على اشتراك الدول فيه ، وذلك كقول العرب : (رجل شعوبي) للقائل بمقالة الشعوبية و (أصولي) للعالم بالاصول ، و (أخباري) للعالم بالاخبار كالمسعودي ، فهم لم يقولوا (رجل شعبي) بمعنى (شعوبي) ولا (أصلي) بمعنى (أصولي) ولا (خبري) بمعنى (أخباري) فالنسبة الى الجمع واجبة اذا اريدت الدلالة على الاشتراك الجمعي ... فالدولي (بضم الدال او كسرها وفتح الواو) يوازي (انترناشنل في الانكليزية و (انترناسيونال) في الفرنسية ، واما (الدَّوْلي) بسكون الواو فانه يستعمل للتمييز عن (الشعبي) و (العرفي) و (قانون العشائر) و (الأهلي) وما الى ذلك ، ثم ان العرب اجازت النسبة الى الجمع اذا كان للحرفة والصنعة كالأبري والأمشاطي والمحاملي واذا كان يوازنه في ظاهر اللفظ مفرد من المفاريد ، فالدُوَل يوازن (الصُرَد) (٦) والعرب جعلت النسبة للتمييز واتخذت القواعد ذرائع واسباباً لاغايات ولا نهايات (٧) .

وأضاف في مكان آخر : «فالدُوَلي اذن منسوباً الى الجمع هو النسبة الصحيحة الدالة

---

(١) المباحث اللغوية ٢٨

(٢) أنظر : تأريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢٩/١ . وانظر ٢٤١/١ ، وفيها : (محمد بن أحمد المعروف بأبن المحاملي) .

(٣) أنظر : السابق ٣٠٧/١ .

(٤) أنظر : السابق ٣١٠/١ .

(٥) المباحث اللغوية ٢٩ .

(٦) الصرد : طائر ضخم الرأس (القاموس المحيط ص ر د)

(٧) قل ولا تقل ٦١ – ٦٢ .

على المراد بالانترناسيول و (الدَّوْلي) خطأ محض . لأنه يقابل Gouvernamatal واستعماله خاص بموضعه ، قالت إن «الدَّوَلي» هو النسبة الصحيحة في المعنى الأول . على الوجه الذي ذكرته من كونها النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والأخواني والصبياني المقدم ذكرها ، وعلى مذهب الكوفيين الذين يجيزون النسبة إلى الجمع من غير شرط سوى الحاجة اليه ، وعلى مذهب البصريين في النظر إلى لفظه المنطوق به كالشعوبي وعلى مذهبهم أيضاً في موازنته كثيراً من المفردات في اللغة فدوَل موازن لعمَرَ وزحَل» (١)

إن مصطفى جواد يستند في تصحيح نسبة (الدولي) نسبة إلى (الدول) إلى وجهين من الوجوه الخمسة السابقة التي ذكرها (٢) .

الأول : هو كونه النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والأخواني للأفادة من المنسوب على هيأته الاصلية ، وهذا الوجه هو أول الوجوه الخمسة التي ذكرها

الثاني : هو كون الجمع له وزن في المفردات وهو الثالث من الوجوه السابقة .

ولا نعلم ههنا سبباً لقوله : «ان العرب أجازت النسبة إلى الجمع اذا كان للحرفة والصنعة كالإبري والأمشاطي والمحاملي» (٣) لأن من المعلوم ان قولهم : (الدُّولي) لا يراد به الحرفة أو الصنعة مطلقاً ، اللهم إلا اذا أراد به الاستطراد ومزيد البيان وعقد المقارنة ، وهذا هو الأقرب ، قال :

«ولم أرد بما قلت لفظاً بعينه ، وذلك واضح ، وإنما قصدت إلى جعله قياساً لما تحتاج العربية اليه في عصرها الحاضر كالآثاري للمشتغل بالآثار والتذاكري لبائع التذاكر» (٤)

وخلاصة رأي مصطفى جواد في النسبة إلى الجمع : «ان النسبة لا ينظر فيها إلى كون المنسوب اليه جمعاً أو مفرداً لأنها نسبة اسم إلى اسم آخر لاتصاله به نسباً أو مكاناً أو مادة أو لوناً أو حزباً أو حرفة أو شيئاً آخر ، كالعربي والتميمي والمكي والحجري والدّري والاقفالي والشعوبي ، فالنسبة وسيلة إلى الايضاح ولا يتم الايضاح الا بالمحافظة على صورة الاسم المنسوب اليه ، فكمال صورته هو الكفيل بفائدة الايضاح والتغيير فيه يؤدي إلى ضياع الفائدة المرادة بالنسبة» (٥)

---

(١) المباحث اللغوية ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) **ينظر** ص ٢٤٨ من هذا البحث ، والمباحث اللغوية ٢٧ – ٢٩ .

(٣) أنظر : قل ولا تقل ٦٢ .

(٤) المباحث اللغوية ٣٠ .

(٥) مجلة الأستاذ مج ٧ ١٩٥٩ ص ١٢٥ ، وانظر : المباحث اللغوية ٢٥ – ٢٦ .

وفي ضوء ذلك خطأ قول المعاصرين : «الحكم المملوكي بمصر» بدلاً من الحكم المماليكي . على الرغم من انهم يقولون : «الحركة العمالية» والاجتماع «الجماهيري» و «القانون العمالي» ، نسبة إلى العمال جمع العامل ، فلماذا لا يقولون «الحركة العاملية» و «الاجتماع الجمهوري» و «القانون العاملي» ؟! (١)

ومصطفى جواد مسبوق بهذا الرأي ، إذ أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، جاء في قرار جواز النسبة إلى جمع التكسير : «المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يردّ إلى واحده ثم ينسب إلى هذا الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، كإرادة التمييز أو نحو ذلك» (٢) .

واحتج لهذا القرار الشيخ حسين والي في كلمة ألقاها في الجلسة الأولى الدورة الثالثة، جاء فيها :

المذهب البصري ينسب إلى جمع التكسير برده إلى واحده ، فيقال مثلاً في النسبة إلى الملوك : الملكي ، وفي النسبة إلى الدُّول : الدولي فتستوي النسبة إلى الجمع وإلى واحده دون تمييز بينهما .

وأهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع بردّه إلى واحده ، فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا ردّ إلى واحده ، فلا يغير الوضع ، وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لارادة المتكلم ، فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده ، فيقال مثلاً في النسبة إلى الملوك : الملوكي ، وفي النسبة إلى الدُّول : الدُّولي ، ويقال في النسبة إلى الملك : الملكي ، وفي النسبة إلى الدَّولة : الدَّولي . فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحده .

ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب ، حتى جرى مجرى الاعلام ؛ فمثلاً قيل : الروانيقي لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي ، وقيل لغيره : الأنماطي ، والمحاملي، والثعالبي ، والجواليقي ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى حد الآن .

---

(١) السابق .

(٢) صدر هذا القرار في الجلسة ١٧ من الدورة الثانية ١٩٣٥ م ، أنظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٥٢ ، ومحاضر جلسات دور الأنعقاد الثاني ١٩٣٥ م ص ١٩٩

والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ، كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد والمنسوب إلى الجمع . ومن قبل هذا سمي كتاب تصريف أبي الفتح بن جني (التصريف الملوكي) (١) .

ثالثاً : النسبة الى المعنوي :

أوضح مصطفى جواد ان النسبة انما وضعت للحسي المادي قبل أن توضع للمعنوي ، وفي ضوء ذلك بين ان الفصحاء لم يعرفوا (العاديّ) نسبة إلى «العادة» .

قال في رده على من قال : «ولا غرابة في ذلك فاننا نسمع بأناس «عاديين» يحسنون مجموعة كبيرة من اللغات» (٢) . أراد بالعاديين المنسوبين إلى «العادة» والواحد منهم «عاديّ» ولم تعرف الفصحاء هذه النسبة بهذا المعنى لأنهم خصوها بالمنسوب إلى «عاد» إحدى قبائل العرب الكبيرة المذكورة في القرآن كثيراً (٣) ، والنسبة وضعت للحسيّ المادي كالاقوام والقبائل قبل أن توضع للمعنوي كالعادة ، وقالوا : شيء عاديّ ، أرادوا به القديم لأن عاداً كانت قديمة ، قال الجوهري في الصحاح : «وعادٌ : قبيلة، وهم قوم هودٍ ـ ع ـ وشيءٌ عاديٌّ ، أي قديم ، كأنه منسوب إلى عَادٍ» (٤) ، قال رياح بن سُنيح الزّنجي :

إنّ الفرزدقَ صخرةٌ عاديةٌ طالت فليس تنالُها الأجبَالا

أراد : «طالت الأجبال وعلَتْ فليس تنالها» . وقال المبرد : «والكناس : حيث تكنس البقرة والظّبية ، وهو أن تتخذ في الشجرة العَاديّة كالبيت تأوي إليه» (٥)

وجاء في (ت ب ع) من القاموس : «وتبعة محركة : هضبة بجلدان من أرض الطائف فيها نقوب كانت تلتقط فيها السيوف العادية» أي : العتيقة (٦) .

---

(١) محاضر جلسات دور الأنعقاد الثالث (١٩٣٦ م) ص ١١ – ١٢ .

(٢) أنظر : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد ١٧ .

(٣) ينظر : القرآن الكريم : سورة الأعراف الآية ٦٥ ، ٧٤ وسورة التوبة الآية ٧٠ ، وسورة هود ، الايات ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٠ » على سبيل المثال .

(٤) الصحاح (عود) .

(٥) السابق ٢/٢٩٨ .

(٦) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ص ٩٩ ، ١٠٠ .

وفي لسان العرب (عود) : وعاد : قبيلة وهم قوم هودٍ ، عليه السلام . وبئر عاديّة ، والعاديّ : الشيء القديم نسب إلى عاد .

رابعاً : النسبة الى المصدر :

أخطأ بعضهم في النسبة إلى المصدر ، بسبب عدم التمييز بين المصادر ، قال مصطفى جواد :

قل : هذا رُجعي ورجوعي ولا تقل : رَجعي

ويقولون للرجل المتمسك بالأمور القديمة العقيمة ، وللأمر القديم العقيم (رَجعي) لبيان أنه ضد التقدمي ، وذلك خطأ ، لأن (الرَّجعي) منسوب اما إلى الرَّجْع وهو مصدر الفعل المتعدي (رجعه يرجعه رجعاً) واما إلى (الرَّجعة) وهي الحياة الثانية في الدنيا ، ومنها قولهم : فلان يقول بالرجعة ويعتقدها وهو من أهل الرجعة ، أي ممن يؤمنون بأن ناساً من الموتى سيعودون إلى الحياة بعد الموت ويحيون حياة ثانية .

جاء في مختار الصحاح : «فلان يُؤْمن بالرَّجْعَةِ أي بالرجوع إلى الدُّنيا بعد المَوْت »(١). فالرجعة صارت مصطلحاً ، وذلك ضد ما يريد القائل ، لأن الحياة بعد المَوْت هي تجدد وتقدم ، فاستعماله خطأ مبين .

والذي منع من استعمال (الرَّجعي) منسوباً إلى مصدر الثلاثي المتعدي هو أن المراد الفعل اللازم لافادة النكوص والتأخر ، ومصدره (الرجوع والرُّجْعَي) ليقابل الفعل اللازم (تقدّم ومصدره التقدّم) وهما غير (تقدَّمَه) المتعدي ومصدره (التقدُّم) أيضاً. غير المرادين هنا . ف (الرجوعي) واضح المعنى ، وبقي (الرجعيّ) وهو منسوب إلى (الرُّجْعَى) على وزن «الدنيا» وهو مصدر الفعل اللازم (رجع) . جاء في مختار الصحاح: «والرُّجْعَى : الرُّجُوع» (٢) ومنه قوله تعالى (٣) : إنَّ إلى رَبِّكَ الرُّجْعَى» (٤).

خامساً: النسبة الى الجوهر:

أثير النقاش كثيراً، حول قولهم (السكة الحديدية) ، قال مصطفى جواد:

قل : السكك الحديد ولا تقل: السكك الحديدية.

---

(١) مختار الصحاح (رجع) .
(٢) السابق .
(٣) العلق ٨ .
(٤) قل ولا تقل ٣٠ ، ٣١ .

وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد، ولم يضف اليه شيء آخر من الفلزات والمعدنيات (١)

واضاف: «يكون قولهم: «سكة حديد» و« السكة الحديد» هو الصواب دون «السكة الحديدية» فهو بهذا المعنى خطأ. (٢)

اما حجته فهي: «أن الوصف بالاسم المنسوب الى المواد «الجواهر» لايساوي الوصف بالمواد أنفسها ، لأن في وصف الأشياء بالمادة المصنوعة هي منها دليلا على انها كلها من تلك المادة فلا تفيد النسبة ذلك المعنى أبداً، اما اذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها فحينئذ تأتي ياء النسبة، ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور «الزجاجة كأنها كوكب دري» (٣) فهو منسوب الى الدر لبياضه ونقاوته واضاءته لا لأنه من الدر، وكذلك قولهم« شيء ذهبي» أي معني لونه لا لأنه من الذهب، هذا كلام العرب» (٤)

وقد جاء قول مصطفى جواد هذا في مناقشته الكاتب أسعد خليل داغر، حيث قال: «يقولون: سافر فلان في «السكة الحديد» فكأنهم يضيفون «السكة» الى «الحديد» او يجعلون «الحديد» وصفاً للسكة وكلاهما خطأ، والصواب ان يقال «سكة الحديد» او «السكة الحديدية» (٥) .

وتدخل الأستاذ صبحي البصام فيما بعد يعلن الوساطة بين المرحوم مصطفى جواد وأسعد خليل داغر، قال: «ان السكك الحديد والسكك الحديدية بمعنى واحد، وكلاهما صحيح، ولكن ترك الاضافة أصح فلا وجه لان يخطىء أستاذي «يقصد مصطفى جواد» الأضافة او ان يغض من شأنها، ولا وجه لان يخطىء الاستاذ اسعد خليل داغر علمها». (٦)

ثم أورد الاستاذ صبحي البصام شواهد نظير السكة الحديدية ، كقول أبي نواس :

تدار علينا الراح في عسجدية حبتها بأنواع التصاوير فارس (٧)

---

(١) قل ولا تقل ٦٢ .

(٢) المباحث اللغوية ١٢ .

(٣) من آية ٣٥ .

(٤) المباحث اللغوية ١٣ .

(٥) تذكرة الكاتب ٤١ .

(٦) الأستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٣ .

(٧) ديوانه ١٦١ ، وفيه : تدور علينا الكأس .

ونقل قول الزجاجي في أماليه :

«والعسَجديَّة كأس مصنوعة من العَسجَد ، وهو الذهب» (١)

وغيره من الشواهد (٢) .

كما أورد شواهد نظير (السكة الحديد) ، كقول تأبط شراً :

لايبعدنً الشنفرى وسلاحه الـ حديد وشدٌ خطوه متواتر (٣)

كما جاء في الاغاني في خبر يزيد بن معاوية ، وهو :

«فضرب باب القسطنطينية بعمود حديد كان في يده فهشمه حتى انخرق ، فضرب عليه لوح من ذهب ، فهو عليه الى اليوم » (٤) .

وأخيراً يخلص الاستاذ صبحي البصام الى ان ترك الاضافة أصحُّ لانه هو الأصل . وقد ارتضت لغتنا قولهم : العسجدي والنحاسي والخشبي ونحوها ، لقصدهم الى تأكيد الصفة وجريهم على قول العرب : (الأحمريّ) في (الأحمر) .

ثم أوضح أن الاضافة مما أتسع فيه باتساع الترجمة عن لغات الأعاجم ، وقد ثبت صلاح أكثره للغة العربية (٥) .

وقول الاستاذ البصام : ان ترك الاضافة هو الاصل وانها اتسعت بالترجمة . لايخلو من نظر ، لأنها دعوى بلا دليل . ولكن الحق يبدو فيما أوضحه من ان النسبة الى المواد (الجواهر) لايلحظ فيها نسبة تلك المادة فيما صنع منها على وجه ان نقول : «الخاتم الذهب» اذا صنع كله من الذهب ، فأذا اضيف الى الذهب قليل من الفضة او غيرها قلنا : «الخاتم الذهبي» (٦) .

ولكنا يجب ان لانغفل النكتة اللغوية من ان النسبة تعني اتصاف الشيء ببعض اوصاف المادة او الجوهر المنسوب اليه من لون او صلابة او نحوه وذلك مايفهم من قول مصطفى جواد حيث يقول :

---

(١) أمالي الزجاجي ١٤٧ .

(٢) أنظر : الأستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٤ .

(٣) الأغاني ٢٠٨١٢١ . وانظر : شعر تأبط شراً ص ٨٦ وفيه : فلا يبعدن

(٤) السابق ١٤١/١٧ .

(٥) أنظر : الأستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٥ .

(٦) أنظر : الأستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٥ .

«اذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها فحينئذ تأتي ياء النسبة ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور : «الزجاجة كأنها كوكب دريّ» (١)

فهو منسوب الى الدر ابياضه ونقاوته واضاءته لا لأنه من الدر ، وكذلك قولهم «شيء ذهبي» أي في لونه لا لانه من الذهب ... وبه يعلم خطأ من يقول من المعاصرين لنا «الكأس الفضية» و «العملة الذهبية» و «البرج العاجي» وهو يريد «الكأس الفضة والعملة الذهب والبرج العاج» فأما الصفات المنسوبة فتفيد ان للموصوف اتصالا بالمنسوب اليه وأنه جزئي لا كلي ... فهي لاتؤدي معنى الاضافة ولا الوصف بالمادة نفسها كالسكة الحديد والسكك الحديد .

ومن ذلك يظهر لنا مقدار قوة الوصف بالمنسوب اليه من حيث المعنى لا الاعراب وهذا من أسرار اللغة العربية العجيبة الدالة على افتنانها في التعبير دون أخواتها اللغات السامية الأخر فضلا عن اللغات الأعجمية » (٢) .

ان النسبة عند مصطفى جواد : لاتفيد ان المنسوب هو من ذات المنسوب اليه بل تفيد أن له صلة به ومجانسة ومما جرى مجرى ذلك ، يعني : أن النسبة تفيد الجزئية لا الكلية :

وبذا نقول للمنديل المصنوع من الحرير الخالص : « المنديل الحرير » واذا كان مع الحرير قطن أوغير ذلك من مواد الغزل جاز لنا أن نقول : «المنديل الحريري » . (٣) وعلى هذا يكون قولنا « سكة حديد» و « السكة الحديد » هو الصواب دون « السكة الحديدية » الذي لايصح الا لمعنى آخر هو أن السكة كانت من الحديد وغيره فتكون منسوبة إلى الحديد بداهة (٤) .

---

(١) من آية ٣٥ .
(٢) المباحث اللغوية ١٣ .
(٣) قل ولا تقل ٦٣ .
(٤) أنظر : المباحث اللغوية ١٢ .

تصويبات صرفية في باب جمع التكسير :

وفيها طائفة من التصويبات الصرفية التي صحح بها مصطفى جواد مجموعة من الكلمات سواء ماكان منها بصيغة الجمع، مثل أبله جمعها : بله لاأبلهاء.. او بصيغة المفرد مثل: الامازر مفردها (أمزر) لا (مزير)

١ - (أبله) تجمع على (بله) لا (بلهاء)

قال مصطفى جواد: (أبله) تجمع على (بله)، لا على (بلهاء):

وذلك لأن (الأبله) صفة من صفات العيوب الظاهرة، كالأخرق والأحمق، والمؤنث (بلهاء) كخرقاء وحمقاء، ويجمع (الأبله) ومؤنثه (البلهاء) على (بله) أي: وزن (فعل) ولم نسمع فيه غير ذلك. (١) فالصواب (بله) على وزن (خضر) جمع أخضر وخضراء(٢)

جاء في الحديث الشريف: «أكثر اهل الجنة البله» (٣) .

فالبله: جمع (الأبله). وجاء في لسان العرب:

«رجل أبله بين البله والبلاهة، وهو الذي غلب عليه سلامة الصدر وحسن الظن بالناس». الى هنا ينتهي قول مصطفى جواد.

قال سيبويه: وأما (أفعل) اذا كان صفة فانه يكسر على (فُعْل) كما كسروا (فَعولاً) على (فُعُل)؛ لان (أفْعلَ) من الثلاثة وفيه زائدة وعدة حروفه كعدة حروف (فَعولاً) الا أنهم لايثقلون في (أفْعَلَ) في الجمع العين الا أن يضطر شاعر، وذلك: أحْمَر وحُمْر، وأخْضَر وخُضْر، وأبيض وبيض، وأسْوَد وسُود. (٥)

وقال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: والمؤنث مثل المذكر كقولك: حَمراء وحمْر، وصَفْراء وصُفْر، ولا يجمع جمع السلامة الا أن يضطر شاعر. ورأيت ابن كيسان انه لايرى بأساً بذلك. (٦)

وهذا هو القياس؛ لأن (فُعْل) من أبنية الكثرة، ويقاس في: (أفْعَل - فَعْلاء) صفة، نحو: أخضَر، خُضْر، وخَضْراء، خُضْر. (٧)

قال الله تعالى: «يومَ ينفخ في الصور ونحشر المجرمين يومئذ زرقاً» (٨).

---

(١) قل ولا تقل ١٣٦ .

(٢) مجلة لغة العرب ج ٩ السنة ٦ ص ٦٩٣ .

(٣) أنظر : معجم مقاييس اللغة (بله)

(٤) لسان العرب مادة (بله) .

(٥) الكتاب ٦٤٤/٣ .

(٦) شرح السيرافي ١٤٨/٥ .

(٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٠٢ وينظر ابن عقيل ٤٥٧/٢ .

(٨) طه ١٠٢ .

وقال تعالى: «صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فهم لايَرجعُونَ» (١)
وقد عدّ ابن مالك بناء (فُعْل) قياساً في (أفْعَل) ومؤنثه (فَعْلاء) . (٢)
قال ابن دريد:«والبله: (الاسم والمصدر) من قولهم:
رجل أبله: بين البله. ويقال : بله يبله بلهاً والجمع : البله» . (٣)

٢ ـ الأفراد جمع قلة ا(فرد)

قال مصطفى جواد: (الافراد) جمع قلة للفرد، وان كان مخالفاً للقياس الذي وضعوه من كون (فَعْل) الصحيح الأحرف لايجمع على (أفعال)، الا ماشذ كـ (فرخ وأفراخ وزند وازناد) الا ان واقع الاستعمال وكثرة الأمثال نقضا هذه القاعدة. (٤) هذا ماذكره مصطفى جواد.

قال سيبويه: «واعلم انه قد يجيء في (فَعْلٍ) (أفْعال) مكان (أفْعُل) قال الشاعر الأعشى:

وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها

وليس ذلك بالباب في كلام العرب. ومن ذلك قولهم: أفراخ وأجداد وأفراد». (٥)

وقال الرماني في شرح الكتاب: (وجمع فَرْخ ـ أفرخٌ وفراخٌ وفروخ)ٌ على القياس ويجوز فيه (أفراخ) لقوة (أفعال) في أبنية الجموع اذ كان يجري في أكثر الأبنية الثلاثية او .... جمع زند ـ ازناد وهذا لقوة أفعال في أبنية الجموع ، كما جاء فرخ. وأفراخ ومثله أجداد وأفراد، وقالوا: أجد على القياس » (٦) .

---

(١) البقرة ١٨ .
(٢) أنظر : حاشية الصبان ١٢٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/٢ وابنية الصرف ٣٠٣ .
وقال الشيخ أحمد الحملاوي : (فعل) بضم فسكون ، ينقاس، في (أفعل) ومؤنثة (فعلاء) صفتين كحمر (بضم فسكون) في جمع أحمر وحمراء .
أنظر : شذا العرف في فن الصرف ص ١٠٣ ط ١٥ مطبعة البابي الحلبي ١٩٦٤ م .
(٣) جمهرة اللغة (بله) .
(٤) مجلة الاقلام ،مج٢ ١٩٥٤ ص ٩ .
(٥) الكتاب ٥٦٨/٣ . وانظر : ابنية الصرف ٣١٧ .
(٦) شرح الرماني م٤ ج٤٧ الورقة ١٤٣ .

وجاء في لسان العرب:

الفَرد: الوتر، والجمع: أفراد وفرادى، على غير قياس.

والفرد ايضاً: الذي لانظير له، والجمع: أفراد. (١)

وفي القاموس المحيط: «ومن لانضير له جمعه: أفْرادٌ وفُرادى». (٢)

٣ - (الامازر) جمع (الامزر) لاجمع (مزير):

قال مصطفى جواد: (الأمازر) جمع (الأمزر). وقال الزمخشري في اساس البلاغة (وهو من أمازر الناس: من أفاضلهم) (٣).

فدل بذلك على أن (الأمازر) جمع (الأمزر) كالأفضل والأفاضل (٤) وحين ذكر الجوهري: (الأمازر) جمع (مزير) (٥) مثل: أفيل وأفائل.

قال مصطفى جواد: هذا وهم من الجوهري في الصحاح. فالأمازر على وزن (أفاعل) و (الأفائل) على وزن (فعائل) والهمزة فيه من الأصل، ومن هذا الجمع (أصائل) جمع (أصيل) و (تلائل) جمع (تليل) و (سدائل) جمع (سديل) و مدائح جمع (مديح) و (ضمائر) جمع (ضمير) و (نظائر) جمع (نظير) و (قدائم) جمع (قديم) و (يمائن) جمع (يمين) (٦).

قال ابن الحاجب في الشافية: وجاء أنصباء وفصال وأفائل وظلمانٌ قليل.

وقال الرضي الاسترابادي في شرحها: «وأما أفائل ونظائره، فلحمل فعيل المذكر على فَعيلة ذي التاء كما حمل فعيله على فعيل المذكر في نحو: صُحف وسفُن جمع صحيفة وسفينة». (٧).

والصواب ما أورده مصطفى جواد وهو أن «الأمازر» جمع «الأمزر» فهي تفضيل، قال سيبويه، في سبب جمع اسم التفضيل على «أفاعل»:

---

(١) أنظر: اللسان (فرد).

(٢) القاموس المحيط (فرد).

(٣) أساس البلاغة (مزر).

(٤) مجالس ثعلب، مجلة المجمع العلمي العراقي مج٣ ج١ ص ١٦٥.

(٥) أنظر الصحاح (مزر) ولسان العرب (مزر).

(٦) مجالس ثعلب، مجلة المجمع العلمي العراقي مج ٣ ج١ ص ١٦٥.

(٧) شرح الشافية ١٣٢/٢.

« وأمّا الأصغر والأكبر فإنه يكسّر على « أفاعل » . ألا ترى أنّك لا تصف به كما تصف بأحمَرَ ونحوه ، لاتقول : رَجُلٌ أصغَر ولا رجُلٌ أكبر . سمعنا العرب ، يقول : الأصاغرة ، كما تقول : القشاعمة وصيارفةٌ ، حيث خرج على هذا المثال، ممّا لم يتمكّن هذا في الصفة كتمكن أحمْر أُجري مجرى أجدَل وأفكل ، كما قالوا : الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء ». (١)

وقال أبو سعيد السيرافي : «الأفعَل الذي فيه معنى التفضيل له أحكام يبين بها من أفعل الذي يستعمل مذكوراً وأفعلَ الذي يستعمل مذكوراً في أول وضعه على أضرب ... يكون فيه تفضيل شيء على شيء وتلزمه من قولنا : زيدٌ أفضل من عمرو ، ومررت برجل أفضل منك ... ويجمع الأفعَل منه جمع السلامة والتكسير ، فجمع السلامة ، قولك : الأكبر والأكبرون ، قال الله عزوجل « أنُؤْمن لَكَ واتبَعَكَ الارْذلُون َ»(٢) وجمع التكسير كقولك :

الأكابر والأصاغر ، قال الله عز وجل : (٣) « الّذين هُمْ اراذِلنا بادِيَ الرّاي ». (٤)

وعلى هذا فليست « أمازر» جمع « مزير» كما قال الجوهري في الصحاح (٥). وتابعه ابن منظور في اللسان ،قال : المَزير :الشّديد القلب القوي النافذ ، والجمع : أمازر مثل : أفيل وأفائل (٦) .

وتابعهما الفيروز آبادي، قال : « والمَزير : الشديد القلب النافذ والجمع :أمازر»(٧) أما أفيل – أفائل فهي على وزن « فَعيل – فَعائل» من أبنية الكثرة – من الأوزان السماعية . قال سيبويه :

وأما : أفيل وأفائل . والأفائل : حاشية الإبل . وذلك لأن (فَعائل) من الأوزان المسموعة في الأسماء التي على (فَعيل) (٨) .

---

١) الكتاب ٣/٦٤٤ .
٢) الشعراء ١١١ .
٣) هود ٢٧ .
٤) شرح السيرافي ٥/١٤٩ ، ١٥٠ .
٥) أنظر : الصحاح (مزر) .
٦) أنظر : اللسان (مزر) .
٧) القاموس المحيط (مزر) .
٨) أنظر : الكتاب ٣/٦٠٥ وابنية الصرف ٣٢٥ .

٤ — (بغل) جمعها في القلة (أبغل) لا(أبغال) :

قال مصطفى جواد: (بغل) يجمع في القلة على (أبغل) لا على (أبغال) وذلك لأن (أبغلاً) هو القياسي في قلة على (بغل) وأما (أبغال) فلم يجمع الصرفيون على قياسه .
ونقل قول الخطيب البغدادي (١) في الأخبار التي نقلها: ان الخليفة محمداً الأمين أمر الفضل ابن الربيع فأومر لعبد الله بن ايوب الشاعر (ثلاث أبغل دراهم) اجازة له على أبيات . (٢)

وما ذكره مصطفى جواد هو الذي جرى عليه النحويون من قبل، قال سيبويه: «ما كان من الاسماء على ثلاثة احرف وكان (فعلا) فانك اذا ثلثه الى ان تعشره فان تكسيره (أفعل) وذلك قولك:
كَلْبٌ وأَكْلُبٌ وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ، وفَرخٌ وأَفْرُخٌ، ونسرٌ وأنسُرٌ.
فاذا جاوز العدد هذا فان البناء قد يجيء على (فعال) وعلى (فُعُول) كلابٌ وكباشٌ وبغالٌ. وأماَ الفُعول فنُسورٌ وبُطونٌ» (٣) .

وقال الرماني في شرح الكتاب : «والأصل في جمع (فَعْل) (أفعُل) في القليل و(فِعال) و(فُعُول) في الكثير. وقع الاشتراك في الكثير لأنه احق بتكثير البناء لان التكثير أشكل بالكثير وما خرج عن ذلك فهو على طريق النادر، وجمع كَلْب أَكْلُب في القليل وكلابٌ في الكثير فهذا على القياس... وجمع بَغْل أبغل وبغال وجمع بَطْن أبْطن وبطون ... وكل هذا ليس على القياس» .(٤)

وذهب الفراء الى ان (أفعال) ينقاس فيما فاؤه همزة، نحو: (الف) او (واو) ، نحو: وَهْمٌ. (٥)

والذلك قال مصطفى جواد، قال: (أبْغُل) في القلة لا (أبْغَال).(٦)
وهو الصواب، لان (أفعُل) يطرد في نوعين من المفردات:

---

(١) أنظر : تأريخ بغداد ٣٣٩/٣ .
(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢١ ج ٧ ، ٨ ص ٣٨٢ .
(٣) الكتاب ٥٦٧/٣ .
(٤) شرح الرماني م ٤ ج ٤٧ الورقة ١٤٣ .
(٥) أنظر حاشية الصبان ١٢٥/٤ .
(٦) أنظر : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢١ ج ٧ ، ٨ ص ٣٨٢ .

أحدهما: وهو المراد، ماكان على وزن (فَعْل) بفتح فسكون على ان يتوافر فيه أربعة شروط:

١ — ان يكون اسماً.
٢ — وان يكون صحيح الفاء.
٣ — وان يكون صحيح العين.
٤ — والا يكون مضعفاً.

ومما اكتملت فيه الشروط: كَلْب وفَحْل ونَجْمٌ نقول في جمعها: أَكْلُب وأفْحُل وأنْجُمٌ. (١)

أما قولنا: (أبْغَال) قال سيبويه: وأعلم انه قد يجيء في (فَعْل) (أَفْعَال) مكان (أفْعُل) وليس ذلك بالباب في كلام العرب. (٢)

وفي جموع الكثرة، نقول (بِغال).

جاء في لسان العرب: بَغْل والجمع بِغال.(٣)

حدث ابو حيان التوحيدي، قال: «قال الصاحب بنُ عَباد يوماً: (فَعْل)-بفتح فسكون — ويريد منه ما كان صحيح العين، ليس من الأنواع التي ذكروها. وأفعال قليل، ويزعم النحويون ان ماجاء منه الا: زَنْد وأزناد، وفَرْخ و أفْراخ، وفَرْدٌ وأفْراد. فقلت له: أنا أحفظ ثلاثين حرفاً كلها فَعْل وأَفْعال. فقال: هات يامدعي، فسردت الحروف ودللت على مواضعها من الكتب، ثم قلت: ليس للنحوي ان يلزم هذا الحكم الا بعد التبحر والسماع الواسع. وليس للتقليد وجه اذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً».

وعقب صاحب الفيصل في الوان الجموع، بعد ان نقل هذه الحكاية: قد يفهم من كلام ابي حيان ايضاً شيء آخر، هو ان الكثير الذي يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثين مثالا مسموعة منه.

والحق ان الأمثلة فوق الكثير المبالغ فيه، لأنه ساقه في معرض التحدي واثبات الحفظ والمعرفة لا مجرد نقل المسموع الذي يؤيده. (٤)

---

(١) أنظر: الفيصل في الوان الجموع ٣٣.
(٢) الكتاب ٥٦٨/٣.
(٣) أنظر: لسان العرب (بغل)
(٤) أنظر: الفيصل في الوان الجموع ٣٨ — ٣٩.

وقال الأب انستاس الكرملي: « ان النحاة لم يصيبوا في قولهم: ان فَعْلا لايجمع على أفْعال الا في ثلاثة الفاظ لارابع لها... فأن يسادوا بجمعه قياساً مطرداً على (أفْعال) أحق وأولى، لأن ماورد فيها هو «٣٤٠» لفظة وكلها منقول عنهم لورودها في الأمهات المعتمدة كالعين والصحاح ومختاره والأساس والمصباح، ولا سيما اللسان والقاموس والتاج» .(١)

٥ — (السائح) جمعها (سياح) لا (سواح)

قال مصطفى جواد : (السُيّاح) جمع تكسير (السائح) لا (السُوّاح) وذلك لأن السائح : اسم فاعل من الفعل (ساح في الأرض سياحة وسيوحاً ، وسَيْحاً وسيحاناً) كما في لسان العرب (٢). والمصدر المشهور هو (السِّياحة) لزيادة أحرفه ، المستوجبة زيادة معناه ، وليس (السائح) من (ساح — يسوح) المفقود حتى يجمع على (سواح) ، مثل: قائد وقواد بل هو مثل : غائب وغياب وعائب وعياب .

وأما الجمع المصحّح للسائح فهو (السائحون) و (السائحين) بحسب أنواع الاعراب، ويعمد إلى جمع المذكر السالم عند ارادة الحدث ، كأن يقال : (كان السياح سائحين في أمريكا) و (انّا السائحون اليوم)، و انكم السائحون غدا (وغير الفصيح في مثل هذا أن يقال : (كان السُّياح سُياحاً في أمريكا) و (انّا السياح اليوم) و (انكم السياح غداً) إذا أريد فعل السياحة أيضاً . (٣) هذا ماقاله مصطفى جواد ، وهو الصواب .

قال د . ابراهيم السامرائي

« ويجمعون (سائح) على (سواح) فكأن الكلمة جاءت من فعل أجوف واوي ، والصحيح أن يقال : سُياح ويبدو أن الذي جر إلى هذا الخطأ ضمة السين في الكلمة المجموعة (سُيّاح) على (فُعّال) » (٤).

وجمع (سائح) على (سواح) من الأخطاء اللغوية الشائعة فتراهم يقولون : زار السواح مدينة الأقصر .

والصواب أن تقول : (زار السياح مدينة الأقصر) ، لأن الفعل (ساح — يسيح)(٥)

(١) محاضر جلسات دور الأنعقاد الرابع الجلسة الرابعة ص ٥١ — ٥٢ .

(٢) لسان العرب مادة (سحح) وفيه : (وساح يسيح سيحاً اذا جرى على وجه الأرض)

(٣) قل ولا تقل ٣٠

(٤) التطور اللغوي التأريخي ١٢٠ .

(٥) أنظر : من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة ٦٨ .

قال الخليل :

والسَّيْح : الماء الظاهر على وجه الأرض ، جارياً يَسيح سيحاً ، وماء سَيْحٌ وغَيْلٌ إذا جرى على وجه الأرض ، وجمعه : سُيُوحٌ وأسياح .

والسِّياحة : الذهاب في الأرض للعبادة ، وسياحة هذه الأمة الصيام ولزوم المساجد.(١)

وفي محكم ابن سيده :

السَّيْح : الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض ، وجمعه : سيُوح . وقد ساح سَيْحاً وسَيَحاناً .

والسِّياحة : الذهاب في الأرض للعبادة والترهب ، وقد ساح .

وقال الزجاج في قوله تعالى : « الحامدون السائحون » (٢) السائحون : في قول أهل التفسير واللغة : الصائمون .

وقيل : وانما قيل للصائم سائحٌ لأن الذي يسيح متعبداً ، يسيح ولازاد معه (٣).

٦ ـ (شاذ) للانسان جمعها (شُذّاذ) لا (شـواذ) :

قال مصطفى جواد : (شاذٌّ) للأنسان جمعها (شُذّاذ) لا (شواذ) والسبب المانع من جمع (الشاذ) للأنسان على (شواذ) هو السبب الذي منع جمع (الباسل) للانسان على (البواسل) . لأن (البسيل) و (الباسل) معناهما : الشجاع والبطل الشديد ، وجمع العقلاء على (فُعلاء) أي : بُسلاء نحو : كريم وكرماء : هذا البسيل . ويقال : (باسل وبسلاء) نحو : (شاعر وشعراء) و (فاضل وفضلاء) . اما (البواسل) فهو جمع لغير العقلاء .

كذلك نقول : (جمل شاذ) و (جمال شواذ) و (قول شاذ) و (أقوال شواذ) .

اما (الشذّاذ) فهو جمع الأنسان من صفة (الشاذ) مثل : (كاتب وكتّاب) و(حاسب وحُسّاب) و(عامل وعُمّال) و (سارق وسُرّاق) ومالا يحصى لكثرته وهو جمع قياس ، مطرد في كل المثل (١).

---

(١) أنظر : العين (سيح) .

(٢) التوبة ١١٢ .

(٣) أنظر : المحكم (س ي ح) .

(١) أنظر : قل ولا تقل ١٢٤ ـ ١٢٦ .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، فجمع « شاذ» « شذّاذ» قال سيبويه : أمّا ما كان (فاعلا) فإنه يكسر على (فُعّال) وذلك قولك : شُهّاد ، وجُهّال ، وركّاب ، وعراض وزوّار ، وشبّاب . وهذا النحو كثير (١) . ولا يصح ان يقال فيه (شواذ) لأنها جمع لغير العقلاء ، قال سيبويه :

« وإن كان (فاعل) لغير الآدميين كسّر على (فواعل) وإن كان لمذكر أيضاً ، لأنه لايجوز فيه ماجاز في الآدميين من الواو والنون ، فضارع المؤنث ولم يقوَ قوة الآدميين، وذلك قولك : جمالٌ بوازلٌ ، وجمالٌ عَواضه » (٢) .

قال الخليل : «شذّ الرّجل من أصحابه ، أي : انفرد عنهم . وكل شيء مُنفرد فهو شاذٌ وكلمة شاذّة . وشُذّاذ الناس : متفرّقوهم » (٣) .

وجاء في لسان العرب :

« شُذّاذ الناس : الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم .

وشُذّاذ الناس : متفرقوهم » (٤) .

٧— (ماشي) جمعها (مُشاة) لا (مَشاة) :

قال مصطفى جواد: « (ماشي) جمعها (مُشاة) لا (مَشاة) كالرامي والرماة، والقاضي والقُضاة، والساقي والسقاة والعاتي والعتاة والباني والبناة والهادي والهُداة والغالي والغُلاة وهو جمع قياسي في كل وصف للانسان على وزن (فاعل) معتل الآخر بالياء».(٥) هذا ماقاله مصطفى جواد.

وقال سيبويه: أماّ ماكان (فاعلاً) فأنهم يكسرونه على (فَعَلَة) وذلك نحو: فَسَقَة ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فُعَلَة) نحو: غُزاة وقُضاة ورماة . (٦) وذلك لأن (فُعَلَة) يقاس في (فاعل) صفة للمذكر العاقل من معتل اللام.(٧)

(١) أنظر : الكتاب ٦٣١/٣ .

(٢) السابق ٦٣٣/٣ .

(٣) العين (شذ) .

(٤) اللسان (شذذ) .

(٥) قل ولا تقل ٩٦ ، ٩٧ .

(٦) أنظر : الكتاب ٦٣١/٣ .

(٧) أبنية الصرف ٣٠٣ .

وقال السيرافي : «وهذا الجمع لايجيء من الصحيح مثله لايجيء مثل: كاتب وكتبة وأختص المعتل بفُعَلة واختص الصحيح بفَعَلة». (١)

وقال الرماني في شرح الكتاب:

«وجمع قاضٍ قُضاة وكذلك رامٍ ورماة وغازٍ وغُزاة وداعٍ ودعاة. فهذا بناء مختص بفاعلٍ من المعتل اللام وهو كثير فيه». (٢)

٨ـ (المُعْجَم) جمعها (المعاجيم والمعجمات) لا (المعاجم) :

قال مصطفى جواد: (المُعْجَم) جمعه (المعاجيم) و(المعجمات) لا (المعاجم) وذلك لأن المعاجم جمع (المَعْجَم) على وزن (المَذهَب) وهو موضع العَجْم اي: العض للاختبار: اختبار الصلابة او الرخاوة على حسب الشيء المعجوم، ودخلت الكلمة ميدان المجاز. (٣)

واستشهد بقول الزمخشري، قال: «قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة: (وفلان صُلب المَعْجَم) . لمن اذا عجمته الأمور وجدتْه متيناً».(٤) وقال في (ص دق) من الأساس: (وفلان صَدقٌ وصَدْق المَعاجم» (٥) . فالمَعاجم، جمع (المَعجم) بالمعنى المذكور ، وأما (المُعجم) بضم الميم ، فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء فيكون (المُعْجَمات).

وأجاز مصطفى جواد: «جمعه جمع تكسير بشرط ان نطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمُفْطِر والمُوسِر والمنكر والمُطفِل والمُخبِّل والمخنث فيكون (المعاجيم) كالمفاطير والمياسير والمناكير والمطافيل والمخابيل والمخانيث،ويجوز حذف يائه لوزن الشعر حسب او لخوف الالتباس».(٦).

---

(١) شرح السيرافي ١٢٦/٥ .

(٢) شرح الرماني م ٤ ج ٥٠ و ١٨٤ .

(٣) العجم : عض شديد بالأضراس دون الثنايا . وعجم الشيء يعجمه عجماً وعجوماً : عضه ليعلم صلابته من خورة ، وقيل : لاكه للأكل أو(للخبرة).
يقال : عجمت الرجم اذا اخبرته ، وعجمت العود : اذا عضضته لتنظر أصلب أم رخو .
أنظر : لسان العرب (عجم) .

(٤) أساس البلاغة (عجم)

(٥) انسابق (صدق) .

(٦) دراسات في فلسفة النحو والصرف ١٦٠ .

كما ان (المعاجم) لم يرد أيضاً في كلام الفصحاء والقياس يوجب ان يكون (المعاجيم) كالمرسل والمراسيل والمسند والمسانيد او معجمات. (١) .

والصواب ماقاله مصطفى جواد:

قال سيبويه: (مُفْعَل ومُفْعِل) مجرى الكلام الأكثر ان يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء. الا أنهم قد قالوا :

مُنْكَرٌ ومَناكيرٌ، ومُفْطِرٌ ومفاطيرٌ، ومُوسِرٌ ومَياسير. (٢)

فـ(مَفاعيل) من أبنية الكثرة من الأوزان السماعية، وقد سمع في (مُفْعَل) قالوا: مُنْكَرَ ومناكير، وفي (مُفْعِل) صفة لمذكر، نحو: مُفْطِر ومفاطير . او المؤنث، نحو: مُشدن مشادين، ومُطْفِل مطافيل. (٣)

ولكن بعض الباحثين المعاصرين دأب في عمله على استعمال (المعاجم) بدلاً من (المعاجيم) او (المعجمات) (٤) .

٩ ــ نُقطَة ونُطْفَة جمعها نِقاط ونِطاف لانُقاط ونُطاف :

قال مصطفى جواد : (نُقْطة ونُطْفَة) جمعها (نِقاط ونِطاف) لا (نُقاط) و (نُطاف) . وكل اسم على هذا الوزن يجوز جمعه على (فِعال) وان لم يسمع الجمع من العرب ، كما يجوز جمعه على (فُعَل) كنُقَط ونُطف ، وهو الجمع الأشهر ، ثم ان وزن (فُعال) ليس مع أوزان الجموع ، وماجاء من الجمع على (فُعال) فهو شاذ من قبيل التوهم في سماع الألفاظ (٥) .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، وذلك لأن (فعال) سُمع في (فُعلة) ، وذلك قولك : نُقرةٌ ونِقارٌ ، وبُرقةٌ وبراق (٦)

---

(١) المباحث اللغوية ، هامش ص ٦٠ ، ٧٢ .
(٢) انظر الكتاب ٦٤١/٣ وانظر : شرح الرماني م ٤ ج ٥ الورقة ١٩٠ .
(٣) انظر : أبنية الصرف ٣٢٧ .
(٤) انظر : المعجم العربي نشأته وتطوره الجزء الأول ، كلمة اشرف الاستاذ مصطفى السقا ص (ى ، ك) وقول المؤلف د. حسين نصار ص ٦٦ ، ٩١ .
وأنظر : المعاجم العربية ، الدكتور عبدالله درويش ، مطبعة الرسالة – القاهرة ١٣٧٥هـ ١٩٤٦ م .
(٥) انظر : قل ولاتقل ص ١٢٦ .
(٦) انظر : الكتاب ٥٧٩/٣ وأبنية الصرف ٣٢١ .

وجاز جمعه على (فُعَل) لأنه يقاس في (فُعلَه) اسماً نحو: غُرفَة - غُرف، وخطوة خُطى (١) .

وعلى هذا نقول : نُقطة - نقاط ونُقَط
ونُطْفَة - نطاف ونُطَف وهو الجمع الأشهر .

وفي لسان العرب :

النُقْطة : واحدة النُقط ، والنقاط : جمع نُقطة والنُطفة : الماء القليل يبقى في الدّلو ، عن اللحياني ، وقيل : هو الماء الصافي قلّ أو كثر ، والجمع : نُطَف ونطاف وقد فرق الجوهري بين هذين اللفظين في الجمع ، قال : النُطفة : الماء الصافي ، والجمع : النّطاف والنّطْفة : ماء الرجل ، والجمع : نُطَف (٢) .

أما (فُعال) عند سيبويه فهو في (فعْل) نحو : ظئْر وظؤار . وقد سمع في أبنية أخرى ، وليست منها (فُعْلة) مثل (نُقْطَة) (٣) .

(١) أبنية الصرف ٣٠٠ . وقال ابن عقيل في شرح الألفية ٤٥٩١٢ : ومن أمثلة جمع الكثرة (فعل) : وهو جمع الاسم على (فعله) كقربة وقرب .
(٢) انظر : لسان العرب (نقط ونطف)
(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٦٠٩ وأبنية الصرف ٣٢٢ .

خاتمة البحث ونتائجه

بدأ البحث بتمهيد تناولت فيه بشكل سريع وموجز مكانة الدكتور مصطفى جواد العلمية وما آل اليه شأنه في ميدان التاريخ واللغة، ثم مشكلة (اللغة العربية) عنده والتي في ضوئها جاءت أبرز معالجاته في هذا المجال، مستعرضا الأسباب التي أدت الى ظهور هذه المشكلات ثم الحلول الناجعة التي يقترحها للنهوض باللغة العربية والمقترحات التي يراها ضرورية لتيسير قواعدها على طالبيها، كما تناولت (مشكلة نحو العربية) ومكانتها بين المشكلات التي تنوء بها اللغة العربية عند الدكتور مصطفى جواد، مستعرضا أسبابها ومعالجاتها التي يلزم باتباعها لتذليل هذه المشكلة، ثم ما يقترحه لتقوية الضعف الذي أصاب اللغة العربية في مدارسنا.

أما الفصل الأول: فقد ضم ثلاثة أقسام، تناولت في القسم الأول منها (تربيته ونشأته) وعالجت الخلاف في تحديد سنة ولادته. فتبين لي أنه مولود عام ١٩٠٤ م، ومن عائلة تركمانية، تسكن شمال العراق قبل أن ينتقل جده (مصطفى) الى بغداد، أما مسقط رأسه فهو في (عقد القشل) ببغداد التي انتقل منها فيما بعد مع عائلته الى مدينة (الخالص). وما بين الخالص وبغداد اتم مرحلة تعليمه الابتدائي قبل بعدها طالبا في دار المعلمين الابتدائية ببغداد سنة ١٩٢١ م، ليتخرج منها معلما ابتدائيا سنة ١٩٢٤ م ويعين في مدينة الناصرية، جنوب العراق.

وقد استطعت من خلال متابعة مراحل دراسته أن أوضح أثر البيئة التي تربي فيها واثر أساتذته في صقل موهبته وتنميتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة حتى كانت سببا في شهرته وذيوع اسمه. كما عرضت في هذا القسم اخلاقه وما عرفه الناس عنه من طيبة وسماحة ودماثة خلق، ثم أشرت الى رحلته مع الداء العضال الذي أصابه، وكان سببا في وفاته في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٦٩ م.

أما القسم الثاني: فقد عرضت فيه الجوانب الثقافية التي عني بها الدكتور مصطفى جواد بحثا ودراسة وتحقيقا، والمواضيع التي تناولها في التاريخ واللغة والنحو والخطط حتى عُدَّ نحوي العراق ولغوي الأمة في هذا الجيل والمؤرخ الثبت، ثم تتبعت بالدراسة مصادر ثقافته هذه وتبين لي انها تعود الى أربعة مصادر هي:

١ ـ البيئة التي نشأ فيها.

٢ ـ أساتذته الذين بدأت رعايتهم له منذ دراسته الابتدائية فجاءت مكملة لما حصل عليه في بيئته وان تفاوتت في التأثير.

٣ ـ مجالس العلماء ومكتباتهم: وابرزها مجلس الأب انستاس ماري الكرملي ومكتبته ببغداد، ومجلس الميرزا محمد القزويني ومكتبته بباريس بعد أن أوفد الدكتور مصطفى جواد من قبل الحكومة العراقية لمواصلة تحصيله العلمي.

٤ ـ اجتهاده الذاتي الذي أضاف الى سعة اطلاعه ومعرفته الشيء الكثير منذ أن تعثرت دراسته الابتدائية ثم مواصلته للبحث والتنقيب والاستفادة والاستزادة من امهات الكتب وعيونها.

أما القسم الثالث فقد عرضت فيه آثار الدكتور مصطفى جواد المطبوعة، وفي شتى انواع المعرفة، فبلغت ثلاثة وعشرين كتابا بين مؤلف ومترجم ومحقق. أما المؤلفات التي شارك فيها غيره فقد بلغت اثني عشر مؤلفا في التاريخ واللغة والأدب. أما المؤلفات الخطية فقد بلغت ثلاثة وعشرين مؤلفا. وقد أفردت مبحثا خاصا لشعره مستعرضا نماذج شعرية في شتى اغراض الشعر التي نظم فيها.

أما الفصل الثاني فقد تضمن قسمين، الأول منهما، تناولت فيه منهج الدكتور مصطفى جواد على الرغم من أنه لم يؤلف كتابا مستقلا في النحو، بل اعتمدت على استخلاص موقفه من أسس المنهج النحوي في السماع والقياس

والتأويل والاحتجاج بالشواهد النثرية والشعرية، وذلك من خلال (المسائل والمباحث النحوية) التي عالجها، ثم موقفه من مدرستي النحو (الكوفة والبصرة). وقد تبين لي أنه على الرغم من تفضيله لآراء الكوفيين فانه لا يأخذ بكل ما تركوه، لأنه كان يرى أن له رأيا اجتهاديا فما وافق رأيه أو قرب منه فهو مطمئن له وما عداه فهو ليس ملزما باتباعه حتى وان كان لمن عد حجة كسيبويه.

أما القسم الثاني: فقد درست فيه أسلوبه مستخلصا ابرز سماته، فهو على الرغم من ولعه بالجمل المسجوعة القصيرة ذات الايقاع الرتيب عند القراءة والالقاء كان يختار الفاظا قاموسية مهجورة ليعيد الحياة اليها. ثم وضحت ما امتاز به اسلوبه في النقد من خشونة واستخفاف بآراء الآخرين وأثر الكرملي في ذلك، وما كان يقابل به من نقد.

أما الفصل الثالث: فقد جمعت فيه (المسائل النحوية) التي تصدى لها الدكتور مصطفى جواد، فكانت سبع عشرة مسألة نحوية واستطعت من خلال دراسة هذه المسائل جميعها أن الحظ نمو تفكيره النحوي، فهو اذا وافق البصريين في مسألة لا يمنع من أن يغير رأيه فيها بعد أن يلحظ أن رأي الكوفيين هو الصواب بعينه، وان لم يشر الى ذلك التطور وذلك كما في معالجته (لاسم لا النافية للجنس).

أما المسائل الاخرى فقد تفرد بالرأي في ست مسائل هي:

١ ـ الابتداء بالنكرة: جوز النحاة الابتداء بالنكرة اذا وقعت بعد واو الحال، ولكن الدكتور مصطفى جواد يرى أن السبب الذي جوز الابتداء بالنكرة هو كون الخبر جملة فعلية.

٢ ـ سد الفاعل أو نائبه مسد الخبر: يرى أن مسألة سد الفاعل أو نائبه مسد الخبر من الحيل النحوية، لأن الوصف من مستلزمات الخبرية ومن ضروريات الخبر.

٣ ـ نصب المستثنى بإلا: ان ما وضعه النحاة من شروط لنصب المستثنى بالا غير كافية كما يرى الدكتور مصطفى جواد، لأن النحويين أوجبوا نصب المستثنى بالا اذا كان الكلامَ (تاما) ومشتملا على (الاثبات)، ولكنه يرى أن هذين الشرطين غير كافيين لايجاب النصب، اذ لا بد من اضافة شرط ثالث هو كون (المستثنى منه) معرفة عند ايجاب النصب.

٤ ـ الحال من اسم الجيل لا تجوز: ان نصب (عربا) في قولنا: احتفل اهل العراق عربا واكرادا غير صحيح، وذلك لأن الحال لمستبدل الأحوال و (عربا) من أسماء الجيل، فلا يجوز نصبها على الحالية، بل يجب رفعها على البدلية فنقول: احتفل اهل العراق عربهم وأكرادهم.

٥ ـ الصواب: (أيما) لا (أيهما): وذلك لأن (هما) في قولنا (أيهما) ضمير يعود الى ظاهر متأخر لفظا ورتبة عودا غير مجاز، اضافة الى مخالفته للمنطق اللغوي.

٦ ـ (بعض): ان (بعض) المضافة الى المعرفة غير المكررة يراد بها واحدٌ أو واحدة من جماعة المضاف اليه، إما ارادة أكثر من ذلك فهو خارج عن حيز الفصاحة مخالف لاستعمال الفصحاء فضلا عن القرآن الكريم.

أما (بعض) المضافة المكررة فانها تعني الجماعة، وقد استفادت ذلك من التكرار، كما أن السماع هو الأصل في ذلك.

كما أجاز دخول (أل) على (بعض) لأنها للعوض عن المضاف اليه.

هذا وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد الى موافقة الكوفيين في مسألتين على سبيل التسامح والتساهل، مع احتفاظه برأي خاص بهما، وهما:

١ ـ خبر كان واخواتها: ذهب الى تأييد رأي الكوفيين في أن خبر كان نصب على الحال لا على أنه خبر كان كضرب من التساهل وادخال الخاص في العام، واقترح حذف (باب الفعل الناقص) من قواعد النحو.

٢ ـ المفعول الثاني لظن وأخواتها: ذهب الى تأييد رأي الكوفيين في أن المفعول الثاني لظن نصب على الحال لا على أنه مفعول ظن، كضرب من التساهل وادخال الخاص في العام أيضا، لأنه يرى أن الفعل المتعدي لا ينصب في الحقيقة الا مفعولا واحدا.

أما المسائل التي عالجها وسبق اليها فهي اربع مسائل:

١ ـ نفي أفعال الاستمرار الماضية: ان نفي افعال الاستمرار الماضية لا يكون بحرف النفي (لا) بل بحرف النفي (ما)، وقد سبق الشيخ ابراهيم اليازجي الدكتور مصطفى جواد في ذلك.

٢ ـ عامة: ان (عامة) المعروف في كتب النحو انها من الفاظ التوكيد المعنوي، ولكنها ليست كذلك، وقد ذكر ابن عقيل: ان (عامة) قل من عدها من النحويين في الفاظ التوكيد.

٣ ـ الهمزة هي الأصل في الاستفهام: كما يرى الدكتور مصطفى جواد، وقد ذكر النحاة ذلك من قبل، أما اذا استعملنا حرف العطف (أم) للتعيين بعد الاستفهام وجب أن نستعمل (الهمزة) لأن (هل) لا تصحب (أم) ان كانت لأحد المسؤول عنهما لا للاضراب بمعنى (بل)، والى ذلك أشار النحاة أيضا.

٤ ـ سوف: من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع، فتجعله للاستقبال وتصرفه عن زمان الحال، ولا تدخل الا على الفعل المثبت، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل الا للضرورة، وقد ذكر النحاة ذلك من قبل.

ان السبب في معالجة الدكتور مصطفى جواد لهذه المسائل التي أشرنا اليها، على الرغم من أنه لم يأت بشيء جديد فيها، هو سوء استعمالها في لغة الناس اليوم وبشكل مخالف لقواعدها الأساسية.

وقد وافق الدكتور مصطفى جواد الكوفيين في مسألتين هما:

١ - خبر ان واخواتها: وافق الكوفيين في قولهم: ان (ان) وأخواتها لا ترفع الخبر لأنه هو الصواب بعينه، ولأن أداة واحدة لا تعمل عملين مختلفين في عبارة واحدة وان كانا مندرجين تحت جنس عام هو الاعراب.

٢ - المنادى المفرد العلم: وافق الكوفيين في قولهم: ان الاسم المنادى المعرف المفرد مرفوع بغير تنوين، لأنه هو الصواب بعينه، واستحسن لذلك الحاق المنادى العلم والنكرة المقصودة بالأسماء المرفوعة، لأن بقاءها مرفوعين ومعدودين في المنصوبات غلط ظاهر.

أما المسائل التي ذهب فيها الى تأييد البصريين وان لم يشر الى ذلك صراحة منها:

١ - تخطئة السيوطي في باب التنازع، عند اعماله الفعل الثاني.

٢ - حذف الخبر بعد حيث: ان السلف يحذفون الخبر بعد (حيث) استخفافا للتلفظ وقد ذكر ذلك تنبيها لمن يضيفون (حيث) الى الاسم الذي بعدها، وهذا ما ذهب اليه الكسائي، واستدراكا على النحويين في باب حذف الخبر جوازا.

أما الفصل الرابع فقد عرضت فيه (المباحث النحوية) التي تناولها الدكتور مصطفى جواد بالدراسة والتحليل، وقد توصل فيها جميعا الى آراء اجتهادية تفرد بها سوى مبحث واحد وافق فيه الكوفيين وأضاف الى أدلتهم، لأنها نزرة يسيرة كما يرى. أما هذه المباحث فهي:

١ - **التعدي واللزوم**: يرى أن التعدي هو الأصل في الأفعال، وان اللزوم حال عارضة لها وهذا ما غفل عنه النحويون، اما الأفعال التي يكثر فيها اللزوم والتي يغلب عليها اللازم فهي افعال حديثة الوجود بالنسبة الى غيرها من ضروب الفعل الثلاثي المجرد ولذلك ابتدعت العربية (فَعُل يَفْعُل) للزوم لأن افعال الغرائز واشباهها تحتاج الى اللزوم فهذا الوزن محدث بالنسبة الى الاوزان الاخرى، وقد أخذ اللزوم يزيد في الأفعال

بتقدم اللغة وانتقالها بالتدريج من دائرة البداوة الى دائرة الحضارة التي لا تستغني عن الأفعال اللازمة وان كانت الافعال المتعدية هي الغالبة لاعتماد أصل الحياة عليها.

وللأفعال عنده تعديان: حقيقي ولفظي، فالتعدي الحقيقي، هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره مثل: (أكلت الطعام) أما غيرها مثل (سفه نفسه) فهي متعدية تعديا لفظيا وذلك بدلالة جواز قولنا: (سفهت نفسه) برفع هذه الأسماء على الفاعلية.

ويرى: ان الفعل المتعدي ينصب مفعولا واحدا، ثم لابست هذه الأفعال احوال التمدن وأصابها التطور فنصبوا بها احيانا مفعولين، وعلى هذا فان المفعول الثاني والمفعول الثالث ليسا بمفعولين حقيقين. وتوجيه النصب في المفعول الثاني، هو النصب بتقدير خافض منزوع وهذا الباب مفتوح للفصحاء قديما وحديثا وغير مضبوط سماعه.

أما حذف حرف الجر مع غير (ان وأن) فيرى أن قاعدة حذف حرف الجر مع أمن اللبس مطردة جدا، خلافا لمذهب الجمهور: الى أنه لا ينقاس مع غير (أن وأن) بل يقتصر فيه على السماع، أما (إنًّ وأن) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس. ولم تقتصر التعدية اللفظية عنده على نزع الخافض المفتوح الباب للفصحاء بل احتجنت معه الى التضمين وهو باب واسع في اللغة العربية يشمل جميع انواع الكلمة ومألوف عند الفصحاء فضلا عن القرآن الكريم.

وفي هذا المبحث يقترح الدكتور مصطفى جواد:

- ان الفعل اذا وقع على المفعول بتسلط أو علو جاز تعديه بنفسه أو بحرف الجر (على).
- ان من دقائق العربية كون الافعال التي تفيد التحريك والدفع يجوز تعديتها بانفسها أو بالباء ان كانت متعدية في الأصل.

٢ ـ **الفعل والمصدر**: ذهب الدكتور مصطفى جواد في هذا البحث الى تأييد رأي الكوفيين في أن المصدر مشتق من الفعل والفعل سابق له وهو ثان، لأن القول بمذهب البصريين في كون المصدر أصل المشتقات ضرب من العبث، والجدل في اثباته ضرب من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها كما كان مضرا بماضيها.

وعلى الرغم من أن الدكتور مصطفى جواد قد وافق الكوفيين فيما ذهبوا اليه الا أنه رأى **أن** أدلتهم نزرة يسيرة، فأضاف اليها، أدلة جديدة بلغت ثلاثة عشر دليلا.

٣ ـ تسمية المفعولات: يرى الدكتور مصطفى جواد أن (المفعول المطلق) هو المفعول الحقيقي، أما المفعولات الاخرى (به، فيه، لأجله، معه) فليست مفعولات حقيقية، لأن الفعل وقع بها أو فيها أو لاجلها أو معها فهي اذن مفعولات لفظية، ولذا احتاجت الى القيد اللفظي.

أما أسماؤها الحقيقية فهي: (المفعول ، فعل) و (المفعول فيه فعل) و (المفعول من أجله فعل) و (المفعول معه فعل) ولما استطالوا القيد المكرر حذفوه، فصارت المفعولات الى ما هي عليه من النقصان في التسمية، وادى النقصان الى الاستبهام والغرابة.

ويرى ان (المفعول لاجله) منصوب بحذف لام الجر لأن الأصل في قولنا: (سعيت كسبا للمال)، (سعيت لكسب المال).

٤ ـ **حروف الجر**: حروف الجر هي مفاصل العربية بها تتحرك وتتصرف وكما يجب أن يطبق المفصل موضعه يجب أن يطبق الحرف موقعه فالتطابق شرط في سلامة الاعضاء وصحة الحركات.

لذا فان القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، قول مطلق يقتضي ويفيد الشمول، وبعرضه على واقع اللغة من مسموع ومقيس يضيق ويتضاءل حتى الاضمحلال، واظهر ما يقال عنده في هذا:

ان احرف الجر الخاصة بالظرفية المكانية قد ناب بعضها عن بعض في شيء من كلام العرب وشعرهم، كنيابة (الباء) عن (في) أو نيابة هذه عن تلك اذا استعملتا في التعابير المكانية، ومع ذلك لا تصح النيابة اذا خيف الالتباس.

وعلى هذا عد الدكتور مصطفى جواد جملة من الاستعمالات التي استعملت فيها حروف الجر في غير معانيها الموضوعة لها. «استعمالات خاطئة» لأن عامة الأفعال عنده تستصحب حرف جر واحد وقليلا منها تستصحب اثنين على المعنى المراد ما عدا الحروف العامة والتي لا تزيد على حرفين هما (على) و (اللام). أما التضمين فليس له وجه مقبول في هذا الباب.

٥ - اسم الفعل: ان (أسماء الأفعال المرتجلة) عند الدكتور مصطفى جواد أفعال قديمة جامدة، ومنها ما هو في دور التطور من الجمود الى التصرف الابتدائي مثل: (هلم)، ولهذا يقترح اضافتها الى (الأفعال الجامدة)، وايصاد بابها.

أما (أسماء الأفعال المنقولة) فدعوى نقلها واضحة البطلان لانها مختصر جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال، والمحذوفات في اللغة العربية كثيرة جدا، والحذف مع تمام الدلالة من عناصر البلاغة. وهكذا يسد باب من أبواب النحو، هو باب (أسماء الأفعال).

ان المباحث التي ضمها الفصل الرابع، هي مباحث اجتهادية تفرد الدكتور مصطفى جواد فيها بالرأي باستثناء مبحث (الفعل والمصدر).

ولقد حاولت جهد الامكان المحافظة على وحدة الموضوع في كل مبحث ثم دراسة ما تطرق له الدكتور مصطفى جواد بالتعقيب والمناقشة.

ومن خلال دراستي توصلت الى جملة نتائج تتعلق بموضوع الدراسة هي:

١ - أضاع الدكتور مصطفى جواد كثيرا من جهده وآرائه حين ترك معالجة نحو

اللغة العربية بشكل كامل، اذ اكتفى بايراد جملة ملاحظات واقتراحات تضمنتها بحوثه ومحاضراته واحتوتها تصويباته وانتقاداته التي كتبها وقدم بعضا منها تحت عنوان (فوائد لغوية).

٢ ـ لم يلزم الدكتور مصطفى جواد نفسه برأي مذهب معين، بل اعتمد على قدرته في استنباط الاحكام والاجتهاد فيها، وخاصة (المسائل والمباحث النحوية) التي تطرق الى دراستها، اذ أخذ من نحو الكوفيين كما أخذ من نحو البصريين، كما اعتمد رأي البصريين في مسألة (اسم لا النافية للجنس) ثم ذهب الى تأييد رأي الكوفيين في فترة لاحقة.

ان منهجا كهذا كان من الممكن أن يقدم اضافة جديدة متكاملة في طريق تيسير نحو اللغة العربية لو أن الدكتور مصطفى جواد التزم بمعالجة مسائل النحو في أبوابه المختلفة.

٢ ـ عاب على البصريين تشددهم وميلهم الى التأويل والتعليل، ولم يسلم هو من هذا العيب، وخاصة في مبحث (حروف الجر) ومسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. خاصة وان الدكتور مصطفى جواد أجاز في مبحث (التعدي واللزوم) انفتاح باب نزع الخافض والتضمين، وعد الأخذ بهما ضربا من التسيير لقواعد اللغة العربية وتنمية لثروتها اللغوية، ولكنه لم يأخذ بهذا في مبحث (حروف الجر).

٤ ـ انتقد النحويين والصرفيين ـ وخص منهم أصحاب مدرسة البصرة بشكل عام ـ لتشددهم وميلهم الى الأشكال وكثرة التأويل والتعليل.

٥ ـ رأى في نحو الكوفيين كثيرا من الآراء التي تفضل آراء البصريين، فنادى بضرورة الانتفاع بها ونشرها في العالم العربي المعاصر.

٦ ـ آمن بأن المعنى هو المتحكم في التركيب، كما أن المعاني هي التي تصرف التراكيب وتتصرف بها ولا يصح العكس، وبذلك يمكن الاستغناء عن كثير من التأويلات الضعيفة والتعليلات الباطلة والحجج الفائلة.

٧ ـ رأى أن اعتماد مذهب البصرة في النحو كان سببا في جمود النحو وكونه غاية لا وسيلة عند كثير من النحويين المعاصرين المعنيين به، وفي الصرف جعل المشكلة أكثر تعقدا لأن المذهب البصري مناف لطبيعة اللغات.

٨ ـ اللغة العربية لم تزل في أكثر احوالها جامدة في قواعدها ورسم خطها. لذا فان كثيرا منها يجب اصلاحه والاستبدال به وهذه القواعد ـ على الحقيقة ـ غير كاملة تحتاج الى استقراءات جديدة واستنباطات عديدة واستنتاجات مفيدة فوائد لناتجها، من علماء العربية.

٩ ـ القواعد النحوية لم تنشأ مجموعة ولم يبتدعها الجمهور في زمن واحد، بل نشأت بالتدريج وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة باستقراء كلام العرب وما جاء على مثال كلامهم من الكتاب العزيز، وتمت هذه الجمهرة من القواعد على اختلاف فيها بين الكوفيين والبصريين والبغداديين والفت كتب في ذلك الاختلاف.

١٠ ـ آمن بالاجتهاد في باب النحو والصرف واشترط الدلالة البينة لصحة الرأي فبالاجتهاد تمت جمهرة قواعد العرب، وبالاجتهاد يمكن الرد عليها، فالنحويون يغلطون كما يغلط غيرهم ويقلد بعضهم بعضا ولا يسقط الرأي الا بالاستدلال المنير والجدال الوفير.

١١ ـ رفض الجمود في آرائه وتقليد من سبقوه كما أنه لم يلزم نفسه بأقوال العلماء الذين سبقوه اذا رآها واهية واهنة حتى وان عد حجة كسيبويه.

١٢ ـ رأى أن ما وقع فيه النقاد من وهم وضعف في الحكم يعود الى أنهم نقدوا التعابير باعيانهم والأفعال بمواضعها، ولم يلتفتوا في ذلك الى القواعد العامة لاستنباط أسرار العربية من قياس واشتقاق واقتباس، وانما اعتمدوا على المنقول بنصوصه فتحجروا عن الواسع وتغافلوا عن الواقع وزلت بهم طريق الانتقاد الى غير السداد.

١٣ ـ انتقد بعض المؤلفين في النحو من المعاصرين لانهم لم يأتوا بشيء جديد حق الجدة في تسهيل النحو والصرف ولم يقيموا الحجة لما ادعوا.

١٤ ـ آمن بأن مشكلة نحو العربية وصرفها، متفرعة متنوعة، وان أول فروعها الجمود وعدم الابداع، وعني بالجمود: اتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة والتزام اقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه، ولا يجوز التعليق عليه، ولا اضافة قاعدة اليه.

١٥ ـ آمن بامكانية الابداع في النحو لسعة بابه ولم يستنكر التيسير في النحو والصرف.

١٦ ـ توسع في اعتماد الشواهد الشعرية ولم يتقيد بزمن الاحتجاج الذي حدده النحاة وأجاز «انتقاء الشواهد من شعر ما بعد الجاهلية» واستشهد مثلا بشعر صفي الدين الحلي.

المصادر والمراجع

أولاً. الكتب المخطوطة.

١ ـ شرح كتاب سيبويه: الرماني، علي بن عيسى ـ مصورة معهد احياء المخطوطات العربية، القاهرة رقم (٨٥ ـ ٨٨ نحو).
٢ ـ شرح كتاب سيبويه: السيرافي الحسن بن عبد الله ـ مصورة نسخة دار الكتب المصرية، القاهرة رقم (٥٢٨ نحو تيمور)

ثانياً: الكتب المطبوعة:

١ ـ الأب انستاس ماري الكرملي حياته ومؤلفاته، كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ١٨٣٦ ـ ١٩٦٦ م.
٢ ـ ابنية الصرف في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة ـ بغداد ط ١ ١٩٦٥ م.
٣ ـ ابو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة، نعمة رحيم العزاوي مطبعة الآداب ـ النجف (العراق) ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.
٤ ـ ابو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، الدكتور احمد مكي الانصاري (مطبوعات المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية) القاهرة ـ ١٣٨٤ ـ هـ ـ ١٩٦٤.
٥ ـ الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي ـ ط ٣، مطبعة حجازي ـ القاهرة، ١٣٦٠ ـ هـ ـ ١٩٤١ م.
٦ ـ الاخطاء اللغوية الشائعة، الشيخ محمد علي النجار ـ مطبعة الرسالة ـ القاهرة، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ م.
٧ ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط ٤، مطبعة السعادة ـ مصر، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣ م. وطبعة دار صادر ـ بيروت ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م هـ ١٩٦٧ م.
٨ ـ أساس البلاغة، للزمخشري ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ـ ١٣٤١ هـ ١٩٢٢ م.
٩ ـ الاستدارك على كتاب قل ولاتقل، صبحي البصام، مطبعة المعارف ـ بغداد ط ١ ١٩٧٧ م.
١٠ ـ أسرار العربية، لابن الانباري ـ تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي ـ دمشق، ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م.
١١ ـ الاشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف ـ

حيدر اباد الدكن ١٣١٧ هـ .
١٢ ـ الاشتقاق، للاصمعي ـ تحقيق: الدكتور سليم النعيمي، مطبعة اسعد بغداد ـ ١٩٦٨ م.
١٣ ـ اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ـ لابن خالويه ـ مطبعة دار الكب المصرية ـ ١٣٦٠ ـ هـ ـ ١٩٤١ م.
١٤ ـ اعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، مير بصري ـ مطبعة الجمهورية ـ بغداد (بدون تاريخ).
١٥ ـ الاغاني، لابي الفرج الاصفهاني ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٨١ ـ هـ ـ ١٩٦١ م.
ـ تحقيق عبد الستار احمد فراج، دار الثقافة ـ بيروت ١٩٥٩ م.
١٦ ـ الاقتراح في علم اصول النحو، جلال الدين السيوطي تحقيق: الدكتور احمد محمد قاسم ـ ط ١، مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦ م.
١٧ ـ الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، ابن السيد البطليوسي، المطبعة الادبية بيروت ١٩٥٩م
١٨ ـ الأمالي، لأبي علي القالي ـ دار الفكر للطباعة والنشر (بدون تاريخ).
١٩ ـ امالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن الاندلسي ـ تحقيق: محمد ابراهيم البنا، ط ١ ـ مطبعة السعادة ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.
٢٠ ـ املاء ما من به الرحمن، لأبي بقاء العكبري المطبعة الشرفية ـ مصر، ١٣٠٣ هـ.
٢١ ـ الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الانباري ـ ط ٤، مطبعة السعادة، ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.
٢٢ ـ الاوراق، لأبي بكر الصولى ـ تحقيق: ج هيورث ون ـ مطبعة الصاوي ـ مصر (بدون تاريخ).
٢٣ ـ الأيام، الدكتور طه حسين ـ مطبعة دار المعارف بمصر (بدون تاريخ).
٢٤ ـ البيان والتبيين، للجاحظ ـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط ٣ منشورات مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
٢٥ ـ تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري ـ ١٢٩٢ هـ.
٢٦ ـ تاريخ بغداد او مدينة السلام، للخطيب البغدادي ـ القاهرة، ١٩٣١ م.
٢٧ ـ تاريخ الطبري ـ تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م.
٢٨ ـ تذكره الكاتب، اسعد خليل داغر ـ مطبعة المقتطف والمقطم بمصر ١٩٢٣ م.
٢٩ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ـ تحقيق: محمد كامل بركات ـ منشورات دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.
٣٠ ـ التطور اللغوي التاريخي، الدكتور ابراهيم السامرائي ـ دار الرائد للطباعة ـ

القاهرة ١٩٦٦ م.
٣١ ـ التطور النحوي للغة العربية: براجستراسر ـ القاهرة.
٣٢ ـ التعريفات، للجرجاني ـ الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م.
٣٣ ـ التوفقيات الالهامية في مقارنة الشهور العربية بالافرنجية، محمد مختار باشا ـ المطبعة الاميرية، مصر ١٣١١ هـ.
٣٤ ـ الجمل، للجرجاني ـ تحقيق: علي حيدر ـ دمشق ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
٣٥ ـ جمهرة اشعار العرب، للقرشي ـ المطبعة الرحمانية ـ مصر، ١٣٤٥هـ ـ ١٩٢٦ م.
٣٦ ـ جمهرة اللغة: ابن دريد، دار صادر ـ بيروت مصورة عن ط (١) حيدر آباد الدكن ١٣٤٤ هـ.
٣٧ ـ حاشية الصبان علي شرح الاشموني ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).
٣٨ ـ الحيوان، للجاحظ ـ مطبعة التقدم، مصر ـ ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٦ م.
ـ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، البابي الحلبي ـ القاهرة (بدون تاريخ).
٣٩ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي ـ تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
٤٠ ـ الخصائص، لابن جنى ـ تحقيق: محمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.
٤١ ـ دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالحي، ط ٢، دار الشمالي للباعة ـ بيروت ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م.
٤٢ ـ دراسات في فلسفة النحو واللغة والرسم، الدكتور مصطفى جواد ـ مطبعة اسعد ـ بغداد ١٩٦٨ م.
٤٣ ـ دراسات في اللغة، الدكتور ابراهيم السامرائي ـ مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٦١ م.
٤٤ ـ دراسة نظرية تطبيقية في علمي الصرف والعروض الدكتور محمد بدوي سالم المختون. ط ٢، منشورات مكتبة الشباب ـ القاهرة، (بدون تاريخ).
٤٥ ـ درة الغواص في اوهام الخواص، الحريري، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر للطباعة ١٩٧٥ م.
٤٦ ـ دليل خارطة بغداد مصطفى جواد وآخرين ـ مطبوعات المجمع العلمي العراقي ـ بغداد ١٩٥٨م
٤٧ ـ ديوان ابي الأسود الدؤلي ـ تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، ط ١، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة ـ بغداد ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.
٤٨ ـ ديوان ابي الطيب المتنبي بشرح ابي البقاء العكبري ـ تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط الأخيرة ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

٤٩ ـ ديوان ابي نؤاس برواية الصولي، تحقيق د. بهجة الحديثي.
٥٠ ـ ديوان بشار بن برد ـ مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.
٥١ ـ ديوان جرير ـ دار صادر للطباعة ـ بيروت ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠ م.
٥٢ ـ ديوان شعر ذي الرمة ـ تحقيق: كارليل هنري هيس مطبعة كلية كمبريج ـ ١٣٧٧ هـ ١٩١٩م .
٥٣ ـ ديوان صفي الدين الحلي ـ مطبعة حبيب افندي ـ دمشق ١٢٩٧ هـ.
٥٤ ـ ديوان كثير عزه ـ تحقيق: الدكتور احسان عباس ـ دار الثقافة، بيروت ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.
٥٥ ـ ديوان مهيار الديلمي ـ ط ١، دار الكتب المصرية (بدون تاريخ).
٥٦ ـ ذكرى مصطفى جواد، سالم الآلوسي، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.
٥٧ ـ الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي ـ تحقيق: شوقي ضيف ـ مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م.
٥٨ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي ـ تحقيق: احمد محمد الخراط ـ مطبعة زيد بن ثابت ـ دمشق ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.
٥٩ ـ رواية اللغة وطريقة التصنيف عند العرب، عبد الحميد السالم (ملحق مجلة أبولو) عدد ابريل ١٩٣٤ م. مطبعة التعاون (بدون تاريخ).
٦٠ ـ سيدات البلاط العباسي ـ مصطفى جواد ـ دار الكشاف ـ بيروت ١٩٥٠ م.
٦١ ـ شذا العرف في فن الصرف ـ الشيخ احمد الحملاوي ـ ط ١٩، مطبعة الحلبي ـ مصر ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
٦٢ ـ شرح ابن عقيل على الألفية وبهامشه (البهجة المرضية)، لجلال الدين السيوطي ـ ط ١، مطبعة مصر ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.
٦٣ ـ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ـ ط ١٦ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤.
ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ط ١٤ ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.
٦٤ ـ شرح اشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري ـ تحقيق: عبد الستار احمد فراج ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ١٩٦٥ م.
٦٥ ـ شرح الاشموني على الفية ابن مالك ـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط ٣، دار الاتحاد العربي للطباعة (بدون تاريخ).
٦٦ ـ شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الازهري ـ عيسى البابي الحلبي ـ مصر

(بدون تاريخ).
٦٧ ـ شرح ديباجة القاموس، للشيخ نصر الهوريني ـ المطبعة الحسينية ـ مصر ١٣٤٤ هـ.
٦٨ ـ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ـ تحقيق: احمد امين وعبد السلام هارون ـ ط ٢، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨ م.
٦٩ ـ شرح ديوان زهير بن ابي سلمى، لثعلب ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
٧٠ ـ شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة ـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط ١، مطبعة السعادة بمصر ـ ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.
٧١ ـ شرح ديوان لبيد بن ابي ربيعة العامري ـ شرح: ابراهيم جزيني منشورات دار القاموس الحديث ـ بيروت (بدون تاريخ).
٧٢ ـ شرح الشافية: رضي الدين الاستربادي ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥ م.
٧٣ ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام ـ ط ١٠، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.
٧٤ ـ شرح شواهد المغني ـ جلال الدين السيوطي ـ تصحيح: الشنقيطي المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ.
٧٥ ـ شرح الطرة على الغرة، ابو الثناء الألوسي ، المطبعة الحنفية ـ دمشق ١٣٠١هـ.
٧٦ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م.
٧٧ ـ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ، لابن هشام ـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط ١١، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣م.
٧٨ ـ شرح الكافية، لمحمد بن حسن الرضى ـ مطبعة الحاج محرم افندي ـ ١٣٠٥هـ.
٧٩ ـ شرح المفصل، لابن يعيش ـ عالم الكتب ـ بيروت (بدون تاريخ).
٨٠ ـ شرح الهاشميات للكميت بن زيد الاسدي، محمد محمود الرافعي، ط ٢، مطبعة شركة التمدن الصناعية ـ مصر (بدون تاريخ).
٨١ ـ شعراء العراق في القرن العشرين، الدكتور يوسف عز الدين ـ مطبعة اسعد ـ بغداد، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩ م.
٨٢ ـ الصحاح: الجوهري، مطابع دار الكاتب العربي بمصر (بدون تاريخ).
٨٣ ـ طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي ـ شرح: محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٥٢ م.
٨٤ ـ العقد الفريد، لابن عبد ربه ـ تحقيق: احمد امين وآخرين، ١٣٥٩ هـ ١٩٤٠ م.

٨٥ ـ العين: الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي حـ ٣ دار الخلود للنشر ـ بيروت ١٩٨١ م.

٨٦ ـ غيث النفع في القراءات السبع، على النوري الصفاقسي ـ مطبعة الحلبي ١٣٤٦ هـ.

٨٧ ـ الفائق في غريب الحديث ـ للزمخشري ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ـ حيدر اباد الدكن (بدون تاريخ).

٨٨ ـ الفتوة، لابن المعمار البغدادي، تحقيق: مصطفى جواد وآخرين، مطبعة شفيق ـ بغداد ١٩٥٨ م.

٨٩ ـ الفعل زمانه وابنيته، الدكتور ابراهيم السامرائي ـ مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.

٩٠ ـ فقة اللغة: الثعالبي، منشورات دارالحياة ـ بيروت (بدون تاريخ).

٩١ ـ في اصول النحو، سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م.

٩٢ ـ في التراث العربي، مصطفى جواد ـ دار الحرية للطباعة ـ بغداد، ١٩٧٥ م ـ ١٣٩٥ هـ.

٩٣ ـ في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، الدكتور مهدي المخزومي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

٩٤ ـ في النحو العربي (نقد وتوجيه)، الدكتور مهدي المخزومي، ط ١، منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٩٦٤ م.

٩٥ ـ الفيصل في الوان الجموع: عباس ابو السعود، دار المعارف بمصر ١٩٧١ م.

٩٦ ـ قل ولاتقل، الدكتور مصطفى جواد ـ ط ٢، مطبعة اسعد ـ بغداد، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠ م.

٩٧ ـ القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن ـ مطبعة العلوم ـ القاهرة، ١٩٤٦ م.

٩٨ ـ الكامل في اللغة والادب، للمبرد المطبعة الازهرية بمصر (بدون تاريخ).

٩٩ ـ الكتاب لسيبويه ـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون ـ القاهرة، ١٩٦٦ م ـ ١٩٧٥ م.

١٠٠ ـ الكشاف، للزمخشري ـ ط ٢، مطبعة الاستقامة ـ القاهرة، ١٣٧٣ هـ ١٩٥٣ م.

١٠١ ـ لحن العامة والتطور اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب ـ ط ١، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧ م.

١٠٢ ـ لسان العرب، لابن منظور ـ مطابع بولاق ـ القاهرة ١٣٠٠ ـ ١٣٠٧ هـ ـ دار صادر ـ بيروت (بدون تاريخ).

١٠٣ ـ اللغة، ج فندريس. تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص مطبعة لجنة

البيان العربي ـ القاهرة، ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥٠ م.
١٠٤ ـ لغة الجرائد، الشيخ ابراهيم اليازجي، ط ١، مطبعة مصر (بدون تاريخ).
١٠٥ ـ اللغة والنحو، الدكتور حسن عون ـ ط ١، مطبعة رويال ـ الاسكندرية، ١٩٥٢ م.
١٠٦ ـ لغويات، الشيخ محمد علي النجار ـ مطابع دار الكشاف ـ مصر، (بدون تاريخ).
١٠٧ ـ لمع الأدلة في اصول النحو، لابن الانباري ـ تحقيق: الدكتور عطية عامر المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت، ١٩٦٣ م.
١٠٨ ـ المباحث اللغوية في العراق، الدكتور مصطفى جواد (معهد الدراسات العربية) ـ القاهرة ١٩٥٥ م.
١٠٩ ـ المباحث اللغوية في مؤلفات العراقيين المحدثين، كوركيس عواد ـ مطبعة العاني ـ بغداد، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.
١١٠ ـ المجازات النبوية، للشريف الرضي ـ مطبعة الأداب ـ بغداد، ١٣٢٨ م.
١١١ ـ مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٥٦ م.
١١٢ ـ المجمع العلمي العراقي نشأته، اعضاؤه، اعماله، عبد الله الجبوري مطبعة العاني ـ بغداد، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.
١١٣ ـ مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (مجموعة القرارات العلمية) ١٩٣٢ ـ ١٩٦٢ م. ط ٢، مطبعة الكيلاني ـ القاهرة ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.
١١٤ ـ المحكم: ابن سيده، تحقيق: د. بنت الشاطئ، البابي الحلبي ط ١ ١٩٥٨ م.
١١٥ ـ مختار الصحاح، للرازي ـ عناية: محمود خاطر ـ مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة (بدون تاريخ).
١١٦ ـ المخصص: ابن سيده، دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.
١١٧ ـ المدارس النحوية، شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة ١٩٦٨ م.
١١٨ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي ـ مصر، ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م.
١١٩ ـ مراجع تراجم الأدباء العرب، خلدون الوهابي ـ ط ٢، مطبعة النعمان، النجف الأشرف (العراق)، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
١٢٠ ـ مراجع الكتب والمكتبات في العراق، فؤاد قزانجي وكوركيس عواد ـ دار الحرية للطباعة ـ بغداد، ١٩٧٥ م.
١٢١ ـ المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي ـ شرح: محمد احمد جاد المولى وآخرين ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر ١٩٥٨ م.

١٢٢ ـ مصادر الدراسة الأدبيـة، يوسف اسعد داغر ـ مطابع حبيب عيـد ـ بيروت، ١٩٧٢ م.
١٢٣ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي ـ ط ٥، المطبعة الأميرية مصر ـ ١٩٢٢ م.
١٢٤ ـ مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية وخططي بغداد الفرد، وحيد الدين بهاء الدين ـ مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف (العراق) ١٩٧١ م.
١٢٥ ـ المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي، تحقيق نبهان ياسين دار الرسالة ـ بغداد ١٩٧٧.
١٢٦ ـ المعارف ـ لابن قتيبة ـ ط ١، المطبعة الاسلامية، ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م.
١٢٧ ـ معاني الحروف، لابي الحسن الرماني ـ تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مطبعة دار العالم العربي ـ القاهرة ١٩٧٣ م.
١٢٨ ـ معاني القرآن، للفراء ـ تحقيق: محمد النجار وآخرين - القاهرة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢م.
١٢٩ ـ معجم الادباء، الحموي، الموسكي ـ مصر ط ٢ ١٩٢٣ م.
١٣٠ ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ط ١، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٦ م.
١٣١ ـ معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، كوركيس عواد، مطبعة الارشاد ـ بغداد، ١٩٦٩ م.
١٣٢ ـ مغني اللبيب، لابن هشام ـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ـ القاهرة (بدون تاريخ).
١٣٣ ـ المقامات الأدبية، للحريري ـ ط ١، المطبعة الحسينية المصرية، ١٣٢٦ م.
١٣٤ ـ المقتضب، للمبرد ـ تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ـ لجنة احياء التراث الاسلامي ـ القاهرة، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٨ هـ.
١٣٥ ـ المقرب، لابن عصفور ـ تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ـ ط ١، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ م.
١٣٦ ـ من الاخطاء اللغوية الشائعة: محمد ابو الفتوح شريف، مكتبة الشباب ـ القاهرة. ط ٢ ١٩٧٩ م.
١٣٧ ـ مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان ـ مطبعة الرسالة، ١٩٥٥ م.
١٣٨ ـ المواهب الفتحية في علوم العربية، الشيخ حمزة فتح الله ـ المطبعة الأميرية ـ مصر، ١٣٢٦ ـ هـ ـ ١٩٠٨ م.
١٣٩ ـ الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي ـ عناية: محمد بهجة البيطار ـ

مطبوعات المجمع العلمي العربي ـ دمشق (بدون تاريخ).
١٤٠ ـ مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، رؤوف جمال الدين، مطبعة النجف ط ١ ١٩٦٦م.
١٤١ ـ النحو العربي (نقد وبناء)، الدكتور ابراهيم السامرائي ـ دار الصادق، بيروت، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
١٤٢ ـ النحو الوافي، عباس حسن ـ ط ٢، دار المعارف ـ مصر ١٩٦٣ م.
١٤٣ ـ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، الأب انستاس ماري الكرملي، المطبعة العصرية ـ القاهرة ١٩٣٨ م.
١٤٤ ـ نهج البلاغة، شرح ابن ابي الحديد ـ مطبعة دار الكتب العربية الكبرى ـ مصر، ١٣٢٩ م.
١٤٥ ـ هكذا عرفتهم، جعفر الخليلي ـ مطبعة دار الكتب ـ بيروت (بدون تاريخ).
١٤٦ ـ همع الهوامع ـ جلال الدين السيوطي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ).
١٤٧ ـ الواضح في علم العربية، للزبيدي ـ تحقيق: الدكتور أمين السيد، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥ م.
١٤٨ ـ يتيمة الدهر، للثعالبي ـ ط ١، مطبعة الصاوي ـ مصر. ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٤م.

(ثالثاً) ـ الدوريات:

١ ـ الاسبوع (مجلة) الملحق الادبي لجريدة الشعب البغدادية، العدد ٣٨٣٤ في ١٩٥٧/٥/٢٥.
٢ ـ الاستاذ (مجلة)، كلية التربية ـ بغداد
مج ٥ (١٩٥٦)، مج ٦ (١٩٥٨) مجـ ٧ (١٩٥٩)، مج ٨ (١٩٦٠).
٣ ـ الاقلام (مجلة)، وزارة الاعلام ـ بغداد
مج ٢ (١٩٥٤) العدد الاول.
٤ ـ البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية) القاهرة
دورة (٢٩) ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ م.
دورة (٣٢) ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.
دورة (٣٣) ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ م.
دورة (٣٤) ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ م.
٥ ـ البلاغ الاسبوعي (مجلة) العدد ٥٢ نوفمبر ١٩٢٧ م.
٦ ـ التراث الشعبي (مجلة) وزارة الاعلام ـ بغداد

العدد الاول (١٩٦٣) م

العدد السادس والسابع (١٩٦٥)م

٧ ـ الجمهورية البغدادية (جريدة)

العدد ٦٤٥ في ٣٠/١٢/١٩٦٩ م.

العدد ٣٠٥٧ في ١٧/٩/١٩٧٧ م.

العدد ٣٠٨٠ في ٥/١٠/١٩٧٧ م

٨ ـ سومر (مجلة) بغداد مج ٢ (١٩٤٦ م)

٩ ـ العربي (مجلة) الكويت

العدد ١١٤ (آيار) ١٩٦٨ م

العدد ١٢٤ (مارس) ١٩٦٩ م

١٠ ـ العرفان (مجلة) بيروت

مج ٣٥ (١٩٤٨) م

١١ ـ كلية الآداب والعلوم العراقية (مجلة) بغداد مج ١ (١٩٥٦) م

١٢ ـ كلية الآداب (مجلة) جامعة بغداد

العدد ١٨ (١٩٧٤) م

١٣ ـ كلية الآداب (مجلة) جامعة البصرة

العدد ٥ السنة ٤ (١٩٧١) م

١٤ ـ لغة العرب (مجلة) بغداد

مج ٦ (١٩٢٨)، مج ٨ (١٩٣٠)

١٥ ـ المجمع العلمي العراقي (مجلة)

مج ١ (١٩٥٠)، مجـ ٢ (١٩٥١)

مج ٣ (١٩٥٤)، مج ٤ (١٩٥٦)

مج ٥ (١٩٥٧)، مجـ ٦ (١٩٥٩)

مج ١٠ (١٩٦٢)، مجـ ١٢ (١٩٥٩)

مج ١٤ (١٩٦٦)، مج ١٨ (١٩٦٩)

١٦ ـ المجمع العلمي العربي (مجلة) دمشق

مج ١٨ (١٩٤٣)، مج ٢١ (١٩٤٦)

مج ٢٢ (١٩٤٧)، مج ٢٤ (١٩٤٩)

مج ٢٦ (١٩٥١)، مج ٢٧ (١٩٥٢)

مج ٢٩ (١٩٥٤)، مج ٣٠ (١٩٥٥)

١٧ ـ مجمع اللغة العربي (مجلة) القاهرة جـ ٤ (١٩٢٧)م و حـ ١ (١٩٣٥) و جـ ٢٧ فبراير ١٩٧١.
١٨ ـ محاضر جلسات دور الانعقاد الثالث (مجمع اللغة العربية) القاهرة ١٣٥٤ هـ ١٩٣٦ م
ـ محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع (مجمع اللغة العربية) القاهرة ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٧ م.
١٩ ـ المعلم الجديد (مجلة) وزارة التربية ـ بغداد

مج ٤ (١٩٣٩)	مج ٩ (١٩٤٥)
مج ٥ (١٩٤٠)	مج ١١ (١٩٤٧)
مج ٦ (١٩٤٠)	مج ١٣ (١٩٥٠)
مج ٧ (١٩٤٢)	مجـ ٢٤ (١٩٢٤)

٢٠ ـ المكتبة (مجلة) بغداد
مج ٥ (١٩٦٤) العدد (٤٢).
٢١ ـ الملحق الادبي (جريدة الجمهورية البغدادية)
العدد: ٧٦٧ في ٢٤/٦/١٩٦٦ م.
(رابعاً): المحاضرات والاستمارات
١ ـ محاضرات الاستاذ علي النجدي ناصف ـ السنة التمهيدية للماجستير كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ٧٥ ـ ١٩٧٦ م.
٢ ـ استمارة المعلومات (أرشيف وكالة الانباء العراقية).

اما الفصل الرابع : (المباحث النحوية) فقد جمعت فيه المباحث النحوية التي تصدى لها بالدراسة والتحليل والتعقيب والاستدراك ثم نهضت بدراستها موضحا رأيه الذي ذهب اليه، ومقارنا اياه بما عرف من آراء النحويين (بصريين وكوفيين) متقدمين ومتأخرين.

اهداف البحث: تتمثل اهداف البحث فيما ياتي:

١ ـ تجلية شخصية الدكتور مصطفى جواد، وبيان أثره النحوي، وهذا الجانب قل من عرفه عنه. ثم بيان ثقافته ومصادرها والتعريف بمكانته العلمية.

٢ ـ الكشف عن منهجه النحوي واسلوبه بشكل عام.

٣ ـ اثبات آرائه الاجتهادية، وتصويباته، واستداراكاته على المسائل والمباحث النحوية، بعد ان عنيت بجمعها مما خلفه من تراث لغوي وتاريخي ومن مجلات وصحف عربية وعراقية.

لقد نهجت في الدراسة منهجا علميا موضوعيا يعتمد النص الذي تركه ميدانا للدراسة، والتعقيب عليه بما يسهل الاحاطة الشاملة به ومن ثم مناقشته.

كذلك فقد عنيت بتوثيق النصوص ودراستها واستخراج الخصائص التفكيرية والتعبيرية من الأثر او الاشارة العابرة التي ذكرها.

اعتمد البحث الكتب اللغوية التي تركها الدكتور مصطفى جواد وضمت آراءه النحوية مصدرا للدراسة بالاضافة الى بحوثه ومقالاته وتصويباته التي عرفت بـ (قل ولا تقل) يضاف الى ذلك حصولي على بعض رسائله الى اصدقائه والتي ضمت اشارات مهمة مفيدة تتعلق بشخصيته وتراثه.

لقد حاول البحث ان يقدم صورة واضحة لشخصية الدكتور مصطفى جواد النحوية بشكل خاص بعد ان عرفته المجامع العلمية واللغوية العربية وذاع اسمه واشتهر مؤرخا ثبتا ولغويا تصيد الشارد والوارد في ميدان اللغة، مؤمنا بنموها وتطورها ممعنا باسرارها ودقائقها، فنهض بما لا ينهض به العصبة أولو القوة حتى عد نحوي العراق وواحدا من ابرز لغويي الأمة في هذا الجيل.

المحتويات

الصفحة

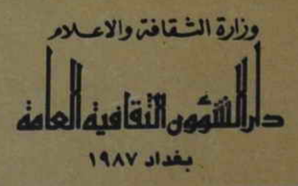


طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

مصطفى جواد
وجهوده اللغوية

عرف الناس مصطفى جواد موسوعة معارف، تسعفه ذاكرته الحادة الممتدة في كل ضرب من ضروب المعرفة، واشتهر مؤرخا يعنى بدقائق الامور والمنسيات من الاحداث، يصحح ماتعارف عليه الناس من خطأ، بمنهج علمي موضوعي امتاز بالدقة والرصانة والسمو فوق العواطف والاهواء، كما اشتهر لغويا ومعجميا، يؤمن بتطور اللغة وانتقالها من حال الى حال وبانها لم تزل تنفرج عن اسرار ودقائق في حروفها وكلمها وتأليف جملها، وقواعدها وموسيقاها اللفظية والتركيبية.

والكتاب هذا يسلط الضوء على جوانب مهمة من جهود مصطفى جواد.



الغلاف: رياض عبد الكريم

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة